موسوعة مصر الحديثة

الهيئة المصرية العامة للكتاب
وزارة الثقافة
مصــر

بالتعاون مع

World Book Inc.
a Scott Fetzer company
Chicago London Sydney

إدارة التحرير :

رئيس التحرير :

الأستاذ الدكتور : سمير سرحان

أستاذ الأدب الأنجليزى

كلية الآداب - جامعة القاهرة

رئيس الهيئة المصرية العامة للكتاب

النشـــــــر :

John E. Frere
President
World Book International

Michael Ross
Vice President, Publishing
World Book International

Sandy Van den Broucke
Randi Park
Printing and Post-Production

إدارة المشروع :

أنس الفقـــى

رئيس المجموعة الثقافية بالقاهرة

إدارة الإنتاج :

مستشار الإنتـــاج : **مـــودى حكـــيم**

مديـــر الإنتـــاج : **شـريف مودى حكيم**

نائب مدير الإنتاج : **مجدى نصيف حبيب**

قام بالجمع التصويرى والإخراج والتجهيزات الفنية :

M. Graphic International

١ شارع أمريكا اللاتينية

جاردن سيتى - القاهرة

جمهورية مصر العربية

تليفون : ٣٥٤١٨٠٠

فاكس : ٣٥٤٩٣٣٥

الاستشارات الفنية :

Jane Wightwick
Gaafar & Wightwick
Advertising Marketing and Publishing Services
47 A High Street, Chinnor, Oxfordshire, OX9 4DJ,
England.
Tel.: 1844-352513 / 354462
Fax.: 354329

World book Inc.
525 West Monroe
Chicago, IL, 60661
U.S.A
ISBN 0-7166-9950-8
Printed in Singapore

World Book Inc.
525 West Monroe
Chicago
U.S.A
ISBN O-7166-9950-8

حقوق التوزيع بجمهورية مصر العربية

المجموعة الثقافية بالقاهرة

٦ شارع سمير مختار - أرض الجولف

مصر الجديدة - القاهرة

تليفون : ٤١٨٣٢٩٧

فاكس : ٦٧٧٣٧٢

موسوعة مصر الحديثة

المجلد الثانى

الاقتصاد

المحرر

أ.د. عبد المنعم راضى

رئيس قسم الاقتصاد

كلية التجارة – جامعة عين شمس

شكر وعرفان

يتقدم كلاً من

الهيئة المصرية العامة للكتاب

والناشر

ورلد بوك إنك

بجزيل الشكر والتقدير والعرفان

للسيدة الفاضلة

سوزان مبارك

على ما تفضلت به من

رعاية لمشروع موسوعة مصر الحديثة

والتى لولا جهودها الخلاقة

وإشرافها الدقيق واهتمامها العميق

لما كتب لهذا المشروع العملاق أن يرى النور

على سبيل التقديم



انطلاقا من أهمية المعرفة الواعية بحركة التاريخ وتواتر أحداثه وما يرتبط بها من تسجيل للتطور الحضارى للأمم، أقدمنا على إعداد هذه الموسوعة الكبرى عن مصر الحديثة والمعاصرة (١٩٥٢-١٩٩٦) والتى طوفنا فيها بين مختلف جنبات التاريخ المصرى، وتشتمل على كل نواحى الأنشطة الثقافية والسياسية والاقتصادية والاستثمارية والتعليمية والصناعية والاجتماعية والسياحية . . الخ فضلا عما تزخر به مصر من نهضة ذات ثقل دولى فى الفترة الآنيّة والحضارية معا . . وجميعها جديرة بالملاحظة والتحليل التأملى لتكون بمثابة رؤية بانورامية أمام مختلف الأجيال فى مصر والعالم العربى والخارجى على السواء .

وهذا العمل الموسوعى الضخم يستمد روحه من نبض التحضر المصرى ويتسق مع الفلسفة الرائدة فى حركة التأليف والنشر لدى الهيئات والمؤسسات العريقة فى العالم وتدعمها الحكومات وتتضافر من أجلها مختلف الجهود والتخصصات، ومن هذا المنطلق نضطلع بدورنا هذا، يشاركنا فى هذا الإنجاز نخبة من كبار المتخصصين والمفكرين والعلماء فى شتى المجالات .

وهذا المشروع الذى تنفذه الهيئة المصرية العامة للكتاب بالتعاون مع مؤسسة World Book Inc. العالمية، يترجم رؤيتنا لرسالة المعرفة والثقافة حيث أنه يمثل مبادرة حضارية لمشروع كبير أخذناه على عاتقنا، لا نزعم له الكمال شأن أى جهد بشرى ولكن نأمل أن يلبى كل الاحتياجات خاصة فى ضوء أهدافنا بأن تمثل هذه الموسوعة رافدا أساسيا فى التأصيل العلمى والتوثيقى والتحليلى فى ضوء ما توافر لها من كم معرفى هائل .

ولما كانت هذه الموسوعة ضمن ما تهدف إليه أن تقدم البنية الأساسية المعلوماتيّة عن مصر فى تحركها النشط وثقلها السياسى والاقتصادى والحضارى والثقافى فى هذه الفترة المزدهرة التى نعيشها فأننا نأمل أن تكون هذه الموسوعة خيطا متماسكا فى نسيج الحضارة الإنسانية، وأن تعتبر جسرا بنّاءً فى حوارنا الثقافى مع الحضارات الأخرى .

سوزان مبارك

تطور النظم والسياسات الاقتصادية خلال المرحلة

منظور شامل

إن من يتتبع تطور الاقتصاد المصرى خلال المرحلة من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٩٥ يرى التغير الواضح فى النظم والسياسات الاقتصادية عبر فترات متعددة. لقد تطورت النظم والسياسات من حرية اقتصادية يتفاوت فيها توزيع الدخل إلى اقتصاد يغلبه التوزيع قبل الإنتاج. ثم إلى اشتراكية موجهة وملكية عامة غالبة إلى نظام مختلط به انفتاح وتحرر فى قطاعات وبه تخطيط وتدخل حكومى فى قطاعات أخرى، ثم إلى مزيد من آليات السوق والتحرر الاقتصادى.

والملاحظ أيضا: أن النظم والسياسات الاقتصادية المطبقة خلال هذه المرحلة لم تكن بعيدة أو منفصلة عن التطورات السياسية والاجتماعية، بل كانت هناك علاقة تأثير متبادلة بين التطورات فى كل اتجاه.

ومن ناحية أخرى، كانت النظم والسياسات الاقتصادية المطبقة ذات علاقة وطيدة باستراتيجية التنمية المتبعة بل إن معدلات أداء الاقتصاد المصرى فى مجموعه كانت تتأثر سلبا وإيجابا باتجاهات تلك العلاقة.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن القولُ إن النظم والسياسات الاقتصادية واستراتيجية التنمية كانت تتأثر إلى حد ما بدورها بالتطورات العالمية سواء من ناحية الأيدولوجيات السائدة، واتجاهاتها الفكرية، أو من ناحية نماذج النمو والتنمية المطبقة.

وفى ضوء كل ذلك، ليس من العسير أن نجد أن تطور الاقتصاد المصرى خلال الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٩٥ انقسم إلى عدة مراحل. تميزت كل مرحلة بسمات وخصائص مختلفة عن المرحلة التى تليها، بل إن أداء الاقتصاد المصرى اختلف فى كل مرحلة، سواء الأداء على مستوى القطاعات، أو التغيرات الاقتصادية، بل حتى فى معاملاته مع العالم الخارجي، ومن هنا اختلفت طبيعة المشكلات الاقتصادية التى واجهها الاقتصاد المصري، نظرا لاختلاف المراحل التى مرّ بها فى سماتها وخصائصها وتأثيراتها.

وفى ضوء ما سبق يمكن تقسيم تطور الاقتصاد المصرى إلى ست مراحل:

* **المرحلة الأولى:** شملت الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٦٠ ويمكن أن يطلق عليها مرحلة إعادة التوزيع.
* **المرحلة الثانية:** شملت الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٦٦، ويمكن أن يُطلق عليها مرحلة التخطيط الشامل.
* **المرحلة الثالثة:** شملت الفترة من ١٩٦٧ - ١٩٧٣، ويمكن أن يُطلق عليها مرحلة اقتصاديات الحرب.
* **المرحلة الرابعة:** شملت الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٨١، ويمكن أن يطلق عليها مرحلة الانفتاح الاستهلاكي.
* **المرحلة الخامسة:** شملت الفترة من ١٩٨٢ -

١٩٩٠، ويمكن أن يُطلق عليها مرحلة العودة إلى التخطيط والانفتاح الإنتاجي.

* **المرحلة السادسة:** شملت الفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩٥، ويمكن أن يُطلق عليها مرحلة الإصلاح الجذرى الشامل والتحرّر الاقتصادى.

ولا يخفى ما يحمله هذا التقسيم إلى المراحل الست المشار اليها من دلالات مهمة تساعد كثيرا فى تفهم التحليل الخاص بالموضوعات المختلفة التى تشملها باقى جوانب الموسوعة. بل إن هذا التقسيم يعتبر الإطار والخلفية التى يقوم عليها التحليل فى كل موضوع من الموضوعات.

ونظرا للأهمية الكبيرة لتلك المراحل المختلفة بما لها من انعكاسات وآثار، فإنه يمكن إلقاء الضوء على خصائص وسمات كل مرحلة وعلى الأخص من منظور النظم والسياسات الاقتصادية واستراتيجية التنمية المتبعة، وما احتوت عليه من تغيرات وتطورات.

أولا : مرحلة إعادة التوزيع (١٩٥٢ - ١٩٦٠)

يعتبر عام ١٩٥٢ نقطة التحول فى الاقتصاد المصرى بل فى التاريخ المصرى كله. وذلك بقيام ثورة يوليو التى لم تكن انقلابا عسكريا، كما يبدو فى ظاهره عندما قامت، بل كانت فى جوهرها ثورة للتصحيح وإحداث تحول فى الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. غير أن الثورة لم تسلك أو تحمل عندئذ أى أيديولوجية فكرية محددة، وإنما ملكت مجموعة من الأهداف العامة المجردة من أى نُظُم أو سياسات أو استراتيجيات محددة. ولعل ذلك ما أكده الميثاق الوطنى فيما بعد عندما ذكر أن المبادئ لم تكن إلا دليلاً للعمل يمثل عمق الإرادة الثورية فى إحداث التغيير[1]. ولهذا خضعت النظم والسياسات الاقتصادية لآليات التجربة والخطأ. ورغم ذلك فقد اتسمت تلك المرحلة منذ بدايتها بل ومع قرب نهايتها بسمات وخصائص تؤدى بنا أن نطلق على النظم والسياسات الاقتصادية واستراتيجية التنمية التى اتبعت أنها كلها كانت تصب فى اتجاه واضح نحو «إعادة التوزيع : بما يتضمن ذلك من إعادة توزيع الموارد، حتى لو أدى ذلك إلى الانتقال من النظام الاقتصادى الحر الذى يحبّذ تشجيع القطاع الخاص للقيام بالدور الرائد فى عملية التنمية الاقتصادية[2]، إلى النظام الاقتصادى الذى يقوم على تزايد تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى ويصبح اقتصادا مُوجها، ويتحول القطاع العام إلى أن يصبح مع نهاية تلك المرحلة إلى القطاع القائد لعملية التنمية.

ويمكن أن نلاحظ هذا التحول بل وشكل تلك المرحلة من خلال عدد من الخصائص والسمات والتحولات لعل من أهمها :

١ - يبرز بحق اتجاه «إعادة التوزيع» مع بداية تلك المرحلة، عندما قام النظام الثورى بسنّ قانون للإصلاح الزراعى فى سبتمبر ١٩٥٢، أى بعد ستة أسابيع فقط من الثورة، وكان هدف الإصلاح الزراعى هو تصحيح سوء توزيع الملكية الزراعية باعتبارها أحد المظاهر الرئيسية لازدياد الفقر[3]. ولا يعدو الإصلاح الزراعى إلا أن يكون حلقة رئيسية من حلقات إعادة توزيع الدخل والثرورة. حيث من المفروض أن الإصلاح الزراعى يؤدى إلى تحويل رأس المال إلى الصناعة بدلا من الزراعة، كما أن استصلاح الأراضى يؤدى إلى زيادة المساحة المتاحة لإعادة التوزيع، وبالتالى إلى زيادة عدد المنتفعين بها، كما كان من المتوقع أن يُسهم الإصلاح الزراعى والاستصلاح والتصنيع بطرق مختلفة إلى تحقيق زيادة فى العمالة والتوظيف، وبالتالى إلى نمو الدخل

ومن ثم إلى مساواة أكبر، ولم يكن القرار بإنشاء السد العالى إلا خطوة فى هذا الاتجاه.

٢- بدأ الاتجاه يزداد نحو بلورة سياسة للتصنيع وإقامة صناعات تستوعب المزيد من العمالة فى إطار «إعادة التوزيع». وهنا يمكن ملاحظة أن حكومة الثورة، قامت باستبدال اللجنة الاقتصادية الاستشارية بمؤسسة جديدة أطلق عليها اسم «المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي» فى أواخر عام ١٩٥٢ بالقانون رقم ٢١٢ وقد طلب منه القيام بدراسة المشروعات الأساسية فى جميع القطاعات وأن يضع بصورة أساسية سياسات لتنمية الصناعة. وأعطى المجلس سلطة تنفيذ المشروعات إما مباشرة وإما بالاشتراك مع الوزارات أو القطاع الخاص، وقد أعطى مهلة قدرها اثنا عشر شهرا لتقديم برنامج ثلاث السنوات.

ولقد بدأ الاستثمار العام الحكومى المباشر، تحت إشراف مجلس الإنتاج القومى بإنشاء شركة الحديد والصلب فى حلوان ١٩٥٤ بالمشاركة مع شركة ديماج الألمانية الغربية للصلب وأوصى بإنشاء مصنع السماد فى أسوان (كيما). وجمع المجلس القومى للإنتاج بين المستثمرين المصريين والفرنسيين فى مشروع مشترك لصناعة الكابلات الكهربائية، وأُوليت صناعة البترول والكهرباء اهتماما خاصا، فتم إنشاء مصفاتين عام ١٩٥٤، كما استؤنف العملُ فى إنشاء محطتين للكهرباء فى عام ١٩٥٣(٤). ويلاحظ أن الاتجاه فى أربع السنوات الأولى أو الخمس للثورة، فيما يتعلق بالسياسات والنظم المُطبقة، يهدف كله إلى خلق الأوضاع التى تؤمن الازدهار للقطاع الخاص، وكان الطابع السائد لتدخل الدولة هو الشركات المختلطة والتركيز على الصناعات الثقيلة وإنشاء المرافق الأساسية.

٣- غير أنه مع نهاية عام ١٩٥٦، حاولت الدولة أن تتدخل بشكل كبير فى النشاط الاقتصادى بداية من تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ وانتهاء بعمليات التمصير التى تمت، وبخاصة تمصير البنوك وشركات التأمين والوكالات التجارية عام ١٩٥٧، بل شهد هذا العام تجسيد برنامج التصنيع الذى تم العمل به فى ١٩٥٧. كما تخلل هذه الفترة إقامة المؤسسات العامة وتفسيرات عديدة لشعار الاشتراكية الديمقراطية التعاونية، وغيرها من الأحداث التى أدت إلى وصف هوية النظام الاقتصادى فى تلك الفترة بأنه اقتصاد موجه.

٤- ومع تزايد تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى بدأ الانتقال والتحول السريع نحو نظام التخطيط الشامل فقد تم فى مارس ١٩٥٥ تشكيل «لجنة التخطيط القومي» لصياغة مشروع خطة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتم فى يناير ١٩٥٧ إنشاء هيئة جديدة تحمل نفس الاسم، وألغى رسميا مجلس الإنتاج القومى ومجلس الخدمات العامة، وانشئ فى نفس الوقت «المؤسسة الاقتصادية» وهى هيئة عامة تتولى مصالح الحكومة فى القطاع المختلط، وأسفرت الجهود عن وجود خطة التصنيع الأولى فيما سمى بمرحلة التخطيط الجزئي. وكلها جهود كانت نواة لبداية الدخول فى المرحلة التالية من الاقتصاد المصرى الذى بدأ يستعد لدخولها بمجموعة من النظم والسياسات الاقتصادية واستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مغايرة إلى حد كبير لتلك النظم والسياسات الاقتصادية والاستراتيجية التى طبقت مع بداية تلك المرحلة وحتى منتصفها تقريبا.

ففى البداية نجد نُظماً وسياسات اقتصادية تتجه إلى الحرية الاقتصادية وآليات السوق ودور قائد للقطاع الخاص، وفى النهاية نجد نظماً ومبادئ اقتصادية تتجه إلى الاقتصاد الموجه والتدخل الحكومى المتزايد فى النشاط الاقتصادى ودور قائد للقطاع العام(٥).

ثانيا: مرحلة التخطيط الشامل (١٩٦٠ - ١٩٦٦)

ويُطلق على هذه المرحلة أيضا مرحلة التحوّل الاشتراكى وبداية التخطيط الاقتصادى القومى الشامل[٦]. حيث يلاحظ أنه مع بداية الستينيات كانت كل الظروف تهيأ لبداية مرحلة التطبيق الاشتراكى بنظمها وسياساتها وتوجهاتها الجديدة، والذى صورته القيادة السياسية بأنه الطريق الأوحد لحل المشكلة الاقتصادية فى الاقتصاد المصرى ومن ثم ظهور مفهوم «حتمية الحل الاشتراكى» و«الاشتراكية العربية» وقد كان هذا التحول متلازما مع تنفيذ أول خطة خمسية (١٩٦٠ - ١٩٦٥) استهدفت زيادة الدخل القومى بنسبة ٤٣٪ غير أن ما تحقق لا يتجاوز نسبة ٣٨٪ أى بنسبة ٨٦٪ من الزيادة المستهدفة [٧] ولذلك أُطلق عليها مرحلة التحول الاشتراكى وبداية التخطيط الشامل.

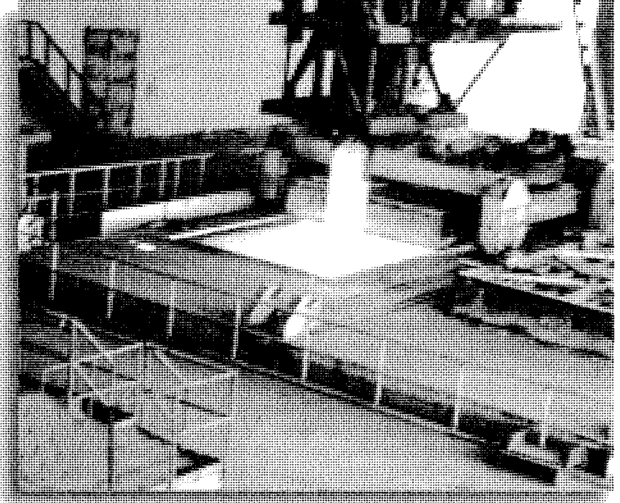
وكانت الأهداف الاستراتيجية لتلك المرحلة تتلخص فى موالاة تغير شكل توزيع الدخل والثروة فى صالح كاسبى الاجور والفئات الاجتماعية الاقل دخلا، مع محاولة تحقيق معدلات نمو مرتفعة من خلال مجموعة من السياسات الاقتصادية ومن ثم فقد قامت استراتيجية التنمية على عدد من الأُسُس والمحاور ولعل أهمها:

١ - أن يكون هناك قطاع قائد لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية هو القطاع القائد، من خلال إعداد الصناعات التحويلية بالمواد الخام اللازمة لإقامة تلك الصناعات. ويكفى الإشارة إلى أن الصناعات الغذائية كانت تحصل على ٩١٪ من مستلزماتها الزراعية محليا عن طريق القطاع الزراعى عام ١٩٦٦[٨]، بالإضافة إلى أن القطاع الزراعى كان عليه القيام بإعداد قوة العمل الصناعية بالسلع الغذائية المنخفضة السعر والمتزايدة الكمية من خلال القيود السعرية وسياسة الدعم العينى[٩]. من منطلق أن قطاع الصناعة



شركة الحديد والصلب المصرية

سيقوم بامتصاص فائض العمالة الزراعية، وفى إطار اختيار سياسة الإحلال محل الواردات فى مجال التصنيع كان للقطاع الزراعى المساهمة فى عملية تمويل التنمية سواء محليا من خلال تحقيق فائض محول فى صورة ضمنية أو صورة معلنة أو خارجيا من خلال توفير النقد الأجنبى اللازم لاستيراد مستلزمات الإنتاج والسلع اللازمة للصناعة، حيث قدر

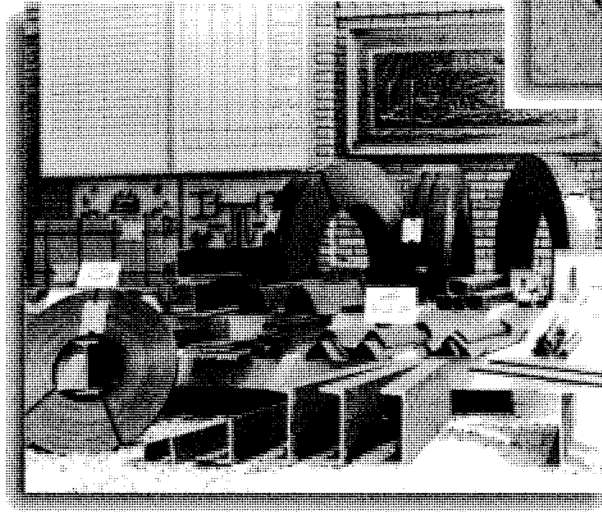


البعضُ الفائض الضمنى المحول عام ٦٥/ ١٩٦٦ بحوالى ٣٣١,٢ مليون جنيه وبنسبة ٣٦,٤٪ من الدخل الزراعى والفائض المعلن بمبلغ ١٦,٤ مليونا فى نفس العام وفائض الميزان التجارى الزراعى حوالى ١٥٤,٤ مليون جنيه فى نفس العام أيضا[10]. وتتأكد مقولة «القطاع الصناعى» كقطاع قائد عندما نعلم أن حجم الاستثمارات التى خصصت له كانت نسبتها حوالى ٣٤٪ من إجمالى استثمارات الخطة الخمسية ٥٩/ ١٩٦٠ - ٦٤/ ١٩٦٥، وهو ما يعادل حوالى ٦٠٪ من إجمالى الاستثمارات المخصصة للقطاعات السلعية.

٢- ولعل تلك التوليفة والعلاقات وما صاحبها من سياسات تشير إلى أن استراتيجية التنمية قامت على آلية مؤداها ضرورة توفير سلع غذائية منخفضة السعر، مقابل أن تظهر الأجور منخفضة نسبيا، على أساس تحقيق زيادة فى معدلات الادخار المحلى وهو ما عنى التحكم فى الاستهلاك الكلى.

٣- وتشير الدلائل إلى أن حركة التأميمات الكبرى كان أساسها تدعيم فكرة القطاع القائد، كما رآها صانعو السياسة الاقتصادية حتى لو كان ذلك يعنى تزايد دور الدولة فى النشاط الاقتصادى من خلال القطاع العام والتوسع فيه.

ومما يشير إلى تزايد دور القطاع العام خلال تلك المرحلة أن الاستثمارات الإجمالية له بلغت حوالى ٩٣,٤٪ من إجمالى الاستثمارات المنفذة عام ٦٤/ ١٩٦٥ بينما كانت استثمارات القطاع الخاص ٦,٦٪ فقط وتركزت هذه النسبة الصغيرة فى الزراعة والإسكان[11].



٤- ويلاحظ أن النظم والسياسات الاقتصادية رسمت ووجهت نحو تحقيق الأهداف العامة لاستراتيجية التنمية، فقد صدرت قوانين يوليو الاشتراكية وما تحتويه من إجراءات تخص تحديد الأجور وساعات العمل والتوظف والعمالة، وتحديد الإيجارات وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر، وقوانين الإصلاح الزراعى، بالإضافة إلى التدخل المباشر وغير المباشر فى تحديد الأسعار وسعر

الصرف وكل المعاملات الاقتصادية تقريبا، وبالتالى أصبحت كل المتغيرات والقطاعات الاقتصادية تقريبا خاضعة للحكم والسيطرة والتوجيه من جانب صانعى السياسات الاقتصادية فى مصر مع نهاية هذه المرحلة.

ولعل من الضرورى الإشارة إلى أن مرحلة التخطيط الشامل شهدت عددا من التوجهات السياسية التى كان بها مردودٌ ظاهرٌ على مسيرة التنمية وزيادة الأعباء على الاقتصاد المصرى وظهرت هذه التوجهات فى مجال السياسة الخارجية بالوحدة مع سوريا ومساندة حركات التحرر فى الوطن العربى والعالم الثالث عموما، أو على المستوى العسكرى بالتدخل عسكريا فى اليمن فى نفس الوقت الذى اتضح فيه أن عملية التحول الاشتراكى تمثل عقبة فى تمويل التنمية[١٢].

حيث من الملاحظ أن كل هذه التوجهات من المنظور الاقتصادى تبلورت فى شكل أعباء واستنزاف للموارد، كان الاقتصاد المصرى فى أشد الحاجة إليها لاستكمال مسيرة التنمية، ويكفى الإشارة إلى أن حرب اليمن قدرت خسائرها بحوالى خمسة مليارات من الجنيهات[١٣] مما أدى بالحكومة - ضمن أسباب أخرى - إلى الالتجاء إلى أسلوبين للتمويل كلاهما ظهرت مخاطره بعد ذلك، والأسلوب الأول هو التمويل التضخمى - والأسلوب الثانى هو تزايد الاعتماد على التمويل الخارجى - وترتب على ذلك حدوث أول تخفيض للجنيه المصرى عام ١٩٦٢ بنسبة حوالى ٢٠٪، بل توقفت مصر عام ١٩٦٥ عن سداد ديونها وانتهى الأمر فى أكتوبر ١٩٦٦ بإعلان البنك المركزى المصرى أن مصر قامت ببيع ٦,٥٧ مليون جنيه استرلينى ذهبى من رصيدها وهو ما يعادل ثلث رصيدها من الذهب، وهو ما أدى إلى تخفيض قيمة الجنيه المصرى فى الأسواق العالمية بنسبة ٤٣٪.

وهذا يعنى أن التوجهات السياسية المعاكسة وعدم سلامة استراتيجية التنمية والتى ظهرت فى الاندفاع نحو عملية التحول الاشتراكى وما صاحبها من تخلف فى أساليب الإنتاج، ناهيك عن أخطاء التصنيع التى وضعت الاقتصاد المصرى فى أوضاع كانت بمثابة الجذور للعديد من المشكلات التى يعانى منها فى الوقت الحاضر، وكل ما حدث أنها تأجلت فقط عن الظهور، بسبب دخول مرحلة اقتصاديات الحرب ١٩٦٧ - ١٩٧٣.

ثالثا: مرحلة اقتصاديات الحرب (١٩٦٧ - ١٩٧٣)

لعل من الملامح الرئيسية لتلك المرحلة أنها أضاعت على الاقتصاد المصرى فرصا هائلة للنمو والتنمية، هذا بالإضافة إلى أن النظم والسياسات الاقتصادية لاستراتيجية التنمية التى بدأت مع عام ١٩٦٠، أخذت تهتز وتتهاوى إلى أن وصلت مع نهاية تلك المرحلة إلى ضرورة انتقال الاقتصاد المصرى إلى مرحلة جديدة تختلف فى معالمها وسياساتها وأهدافها عن المرحلة المنتهية فى ١٩٧٣.

فمنذ البداية يلحظ أن الاقتصاد المصرى دخل هذه المرحلة وهو يعانى من مشكلة تمويل الخطة الخمسية الثانية ١٩٦٦ - ١٩٧٠ وجاءت حرب ١٩٦٧ فأنهت على عملية التخطيط بأكلها حيث توقفت وتحول الاقتصاد القومى خلال هذه المرحلة إلى اقتصاد خرج من حرب يستعد لخوض حرب جديدة وارتفع شعار «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة».

وتحوّلت النُّظم والسياسات الاقتصادية واستراتيجية التنمية إلى أدوات تخدم اقتصاديات الحرب ولم يطرأ على آلياتها أى تغيير إلا فى هذا الاتجاه، فالقطاع العام كان يخدم الاستعداد للمعركة، والإنفاق العسكرى يزداد من ٥,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة ما بين ١٩٦٠ - ١٩٦٢، إلى

١٠٪ ما بعد حرب يونيو ثم إلى ما يقرب من ٢٠٪ عام ١٩٧٣ ناهيك عن ضياع الموارد واستنزافها فى الخسائر الاقتصادية التى ترتبت على حرب يونيو ١٩٦٧ حيث قدرها البعض بحوالى ٢٠ مليار جنيه [١٤]. وأيضا الخسائر العسكرية فى المعدات والسلاح وغيرها، هذا بالإضافة إلى الانهيار الذى أصاب أداء القطاعات الاقتصادية وكل ما حدث أن قطاع الخدمات الحكومية هو الذى ازداد وزنا بما فيه قطاع الدفاع والذى استوعب العمالة فى هذه المرحلة ليفجر بعد ذلك مشكلة البطالة المقنعة والعمالة الزائدة التى عاشت مع القطاع الحكومى حتى الوقت الحاضر ولازال يعانى منها قطاع الأعمال العام أيضا، بل إن أداء الاقتصاد المصرى ككل كان ضعيفا، حتى أنه كان ينمو بالسالب [١٥]. وتقدر خسائر الحروب الأربع مائة مليار جنيه، ومائة ألف شهيد.

ويمكن القول إن هذه المرحلة قد أبرزت مسألة مهمة للغاية تتلخص فى ضرورة التحول الجذرى عن النظم والسياسات الاقتصادية والآليات الخاصة باستراتيجية التنمية المطبقة فى المراحل السابقة والبحث عن نظم وسياسات وآليات جديدة.

رابعا: مرحلة الانفتاح الاستهلاكى (١٩٧٤ - ١٩٨١)

يمكن القول إن بداية تلك المرحلة جاءت مع ورقة أكتوبر ١٩٧٤ التى كانت بمثابة إعلان عن بدء نظم وسياسات اقتصادية واستراتيجية للتنمية مختلفة تماما فى منهجيتها وآلياتها واركانها ومحاورها الرئيسية وكل الدلائل تشير إلى أن هذه المرحلة يمكن أن يطلق عليها «مرحلة الانفتاح الاستهلاكى» حيث أعلن عن تبنى النظم والسياسات التى تؤدى إلى الانفتاح الاقتصادى واختيار الإجراءات والمشروعات والبرامج التى تؤدى إلى انتعاش الاقتصاد القومى حتى لو كان ذلك بشكل غير مخطط، المهم أن تتغير آلية العمل الاقتصادى فى طريق استرداد ثقة أصحاب رؤوس الأموال الخاصة سواء من الداخل أو الخارج ومن هنا قامت هذه المرحلة على عدة محاور لعل من أهمها:

١- التوقف عن نظام التخطيط الشامل واستبداله ببرامج سنوية فى شكل خطة متحركة وبالتالى اختفى الأخذ بنظام الخُطط الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحل محله ما سمى بقطار التنمية السريع.

٢- تشجيع القطاع الخاص من خلال دعوة رأس المال العربى والأجنبى والمصرى للمشاركة فى عملية التنمية مع العمل الدائم على توفير الضمانات الكافية والتسهيلات المختلفة التى تُؤدى إلى تمتع المشروعات الناشئة أو تلك التى تنمو بحرية كبيرة فى مجال الأسعار وحرية كاملة فى مجال الأجور وباقى السياسات فى مجال الإنتاج والتسويق والنواحى المالية بالإضافة إلى تمتعها بمميزات وإعفاءات وحوافز تعطيها أفضلية عن القطاع العام أو الخاص غير الخاضع لقانون الاستثمار ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧.

٣- محاولة الاعتماد على القطاع العام والقطاع الحكومى فى امتصاص واستيعاب العمالة الداخلة فى سوق العمل وقد توقف تقريبا دور القطاع العام فى هذا المجال منذ عام ١٩٧٨ وبقى للقطاع الحكومى النسبة الكبرى من العمالة وبخاصة فائض الخرّيجين، مع ملاحظة أنه تم الإبقاء على مستوى الأجور المنخفضة فى تلك القطاعات اعتمادا على الاستمرار فى سياسة خلق أكبر فرص عمل من خلال سياسية الأجور الجامدة، وإعطاء الدعم العينى وفى نفس الوقت تم الاعتماد على الهجرة الخارجية فى استيعاب جزء من العمالة بالإضافة إلى الاعتماد على قطاعات تزايد

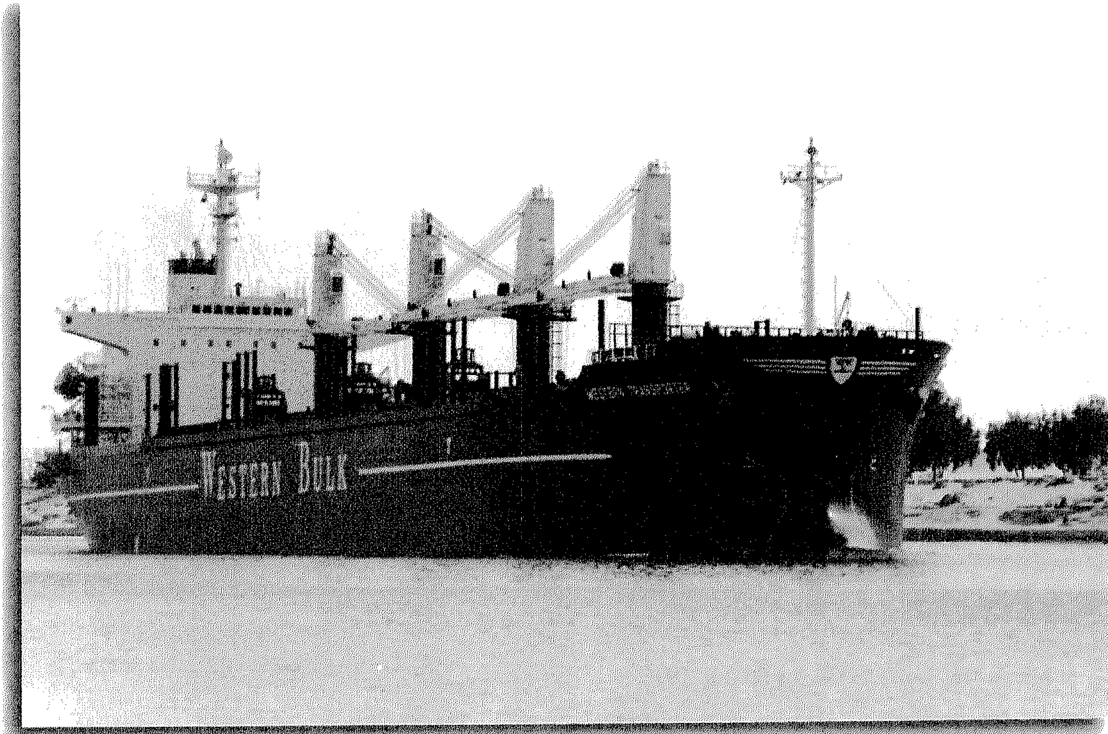
طلبها من العمالة فى تلك المرحلة كقطاع التشييد وبعض القطاعات الأخرى.

٤- اعتمدت استراتيجية التنمية خلال تلك المرحلة على القطاعات المرتبطة بالتجارة الخارجية وهى قطاع البترول وقطاع السياحة وقناة السويس والهجرة الخارجية بما يمثله من تحويلات المصريين العاملين بالخارج وبالإضافة إلى تلك القطاعات الأربعة تزايد الاعتماد على قطاع القروض الخارجية من خلال تزايد المديونية الخارجية وكلها تميزت بالإيرادات السريعة التى يمكن توفرها والموارد من النقد الأجنبى التى كان الاقتصاد القومى فى أشد الحاجة إليها خلال هذه المرحلة لإعطاء جرعات نمو ضخمة للاقتصاد القومى الذى خرج من حرب أكتوبر وهو يحتاج إلى استثمارات هائلة لإصلاح هياكله التى تأثرت فى مرحلة اقتصاديات الحرب بشكل واضح، حيث كان معدل النمو عام ١٩٧٤ ٥, ٢٪ ومعدل الادخار الإجمالى ٥, ٤٪ والنظام الضريبى يتسم بالجمود، والقطاع الصناعى يعانى من التدهور والقطاع الزراعى فى أسوأ حالاته حيث وصل معدل نموه ١, ٠٪ عام ١٩٧٤ بما يعنيه ذلك من عجز القطاعات السلعية عن مواجهة متطلبات التنمية واحتياجات المجتمع، ومما زاد الأمر تعقيدا أن الاستهلاك النهائى زاد حجمه أكبر من الناتج القومي.

وبالرجوع للإحصاءات نجد أنه بالفعل زادت الموارد عن تلك المصادر زيادة كبيرة (البترول والسياحة وقناة السويس والهجرة بتحويلاتها) فبعد أن كان إجماليها عام ١٩٧٥ حوالى ٦٠٣ مليون جنيه وصلت إلى ٤٢٢١ مليون جنيه عام ١٩٨١/ ١٩٨٢(١٦).

وزادت الديون الخارجية من ٧٨٦٦ مليون دولار عام ١٩٧٥ إلى حوالى ٢٠٢٤٠ مليون دولار عام ٨١, ١٩٨٢[١٧].

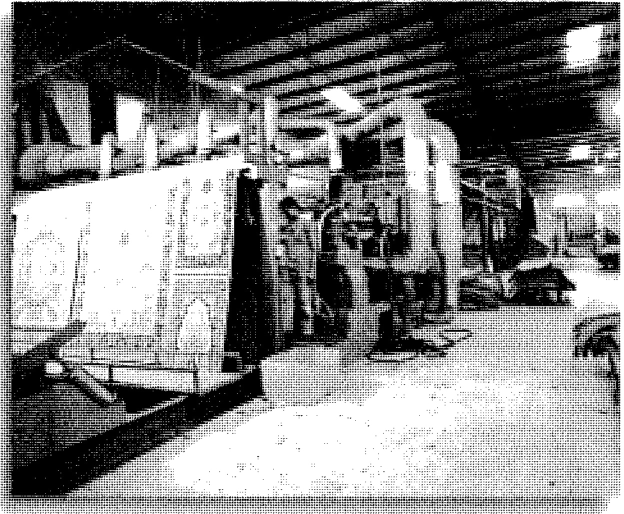
وقد تحقق فى هذه المرحلة أكبر معدل للنمو الاقتصادى شهدها الاقتصاد المصرى خلال مسيرته التنموية من ١٩٥٢ - ١٩٩٥ تقريبا حيث تراوح معدل النمو بين ٨, ٩٪ ومعدل نمو حقيقى فى متوسط دخل الفرد قدره ٧, ٦٪ فى



الملاحة بقناة السويس

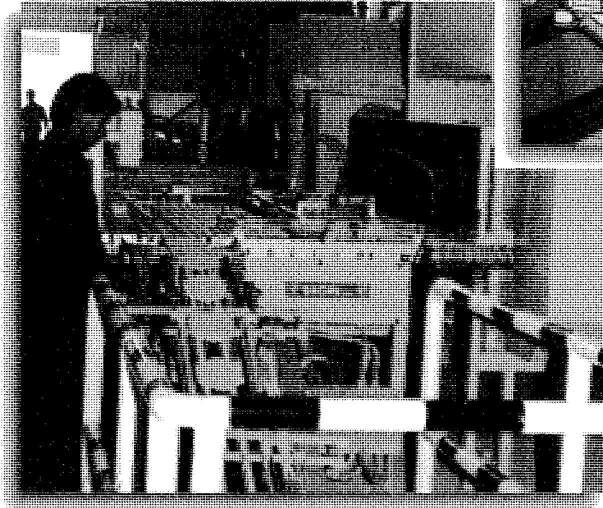
المتوسط، إلا أن هذا النمو كان خادعا إلى حد كبير بسبب التركيز خلال تلك المرحلة على أسلوب التنمية الخدمية دون التنمية الحقيقية حيث أُهملت إقامة بنية أساسية قوية ولم تحدث تحولات هيكلية كبيرة بدليل بقاء القطاعات السلعية تنمو بمعدلات أقل بكثير من القطاعات الخدمية(١٨).

٥- وفى هذا الإطار تم الاعتمادُ على مجموعة من السياسات الاقتصادية متعددة



الأهداف والأغراض حيث كان بعضها تعويضيا مثل سياسة الدعم العينى وبعضها تصحيحى مثل سياسة تغير وتعدد سعر الصرف، والبعض الثالث كان استمرارا لما كان متبعا فى المراحل السابقة كالسياسات السعرية فى القطاع الزراعى والقطاع العام مع إجراء بعض التحريك أو التعديل فى تلك الأسعار على فترات مختلفة ووفقا لظروف معينة، دون إجراء إصلاحات اقتصادية جذرية فى السياسات الاقتصادية عموما.

ويلاحظ أن هذه المرحلة قد أبرزت فى نهايتها حصيلة من المساوئ وسوء الأداء الذى تراكم عبر المرحلة، فالقطاعات المولدة للنقد الأجنبى والموارد أصيبت بانخفاض شديد فى مواردها، والمشروعات التى أقيمت تحت قانون الاستثمار كان يغلب عليها الطابع الاستهلاكى ذو الربح السريع والنظرة التنموية القصيرة والقطاعات الخدمية أصبحت ذات وزن أكبر بكثير من القطاعات السلعية، وحدث انفلات فى منح الائتمان، بل وسوء استخدام القروض الممنوحة للمشروعات وظهرت مشكلة المشروعات المتعثرة بالإضافة إلى عدم كفاءة السياسات الاقتصادية المتبعة وخاصة المتعلقة بالأسعار والدعم والأجور وسعر الصرف. حيث انتهت بالمضاربة على الدولار ولم تتحق أهداف سياسية الانفتاح الاقتصادى فى توسيع واستصلاح المزيد من الرقعة الزراعية والتوسع فى التصنيع الزراعى بل والنهوض بقطاع الصناعة، وحل مشكلة الإسكان وغيرها. وعلى ذلك جاءت مرحلة الانفتاح الإنتاجى كتطور طبيعى للمرحلة السابقة لها.



خامسا: مرحلة العودة للتخطيط والانفتاح الإنتاجى (١٩٨٢-١٩٩٠)

تميزت هذه المرحلة بتغير آلية النظم والسياسات الاقتصادية واستراتيجية التنمية المطبقة، بل وأسلوب إدارة الاقتصاد القومى وهو ما يمكن أن نلمحه من انعقاد المؤتمر الاقتصادى فى فبراير ١٩٨٢ الذى حضره العديد من الاقتصاديين والمهتمين بالمشكلة

الاقتصادية ومعهم السيد رئيس الجمهورية كتعبير واضح لاهتمام القيادة السياسية بإصلاح المسار الاقتصادى مع بداية هذه المرحلة وقد اعتمدت مرحلة التخطيط والانفتاح الإنتاجى على المحاور التالية :

١- العودة إلى نظام التخطيط الاقتصادى الشامل فى شكل خطط خمسية كأسلوب لإدراة الاقتصاد القومى وضرورة البدء فى خطة خمسية اعتبارا من ٨٢ - ١٩٨٣ وتنتهى فى ٨٦/ ١٩٨٧ ثم بدأ بعدها مباشرة تنفيذ الخطة الخمسية الثانية ٨٧/ ١٩٨٨ - ٩١/ ١٩٩٢.

٢- مواصلة السير - فى نفس الوقت - فى سياسات الانفتاح الاقتصادى وتشجيع القطاع الخاص لكن مع التوجيه إلى المشروعات الإنتاجية مع الاهتمام بتطوير القطاع العام وقد صدر العديد من القوانين والقرارات واتخذ العديد من الإجراءات فى هذا المجال كان من أهمها صدور قانون الاستثمار ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ الذى حل محل القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ و٣٢ لسنة ١٩٧٧ وكان له أثر كبير فى تحسين مناخ الاستثمار فى مصر.

٣- محاولة تنفيذ برنامج للاصلاح الاقتصادى والمالى والإدارى فى شكل مجموعة من الإجراءات لتصحيح بعض جوانب السياسات المالية والنقدية والسعرية القائمة بصورة جدية وقد تم ذلك بشكل أكثر تحديدا عام ١٩٨٥ تقريبا.

٤- استمرار الاعتماد على ا لمصادر أو القطاعات الأربعة: البترول، السياحة، قناة السويس، تحويلات المصريين العاملين بالخارج فى تنفيذ وتحقيق أهداف استراتيجية التنمية مع بحث ترشيد القروض الأجنبية.

وعلى الرغم من الإيجابيات العديدة لتلك المرحلة التى تلخصت فى تحقيق معدل نمو وصل إلى ٦,٨٪ فى المتوسط فى الخطة الخمسية الأولى (٨٢/ ١٩٨٣ - ٨٦/ ١٩٨٧) والتحول إلى الانفتاح الإنتاجى، إلا أنها وقعت فى العديد من السلبيات مثل الاعتماد على قطاعات غير مستقرة وغير مضمونة فى مواردها مثل البترول مما أدى إلى اللجوء للتمويل التضخمى أو التمويل الخارجى عند انخفاض الموارد من تلك القطاعات وهو ما حدث بشكل كبير، حيث زاد عجز الموازنة العامة للدولة من ٢٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام ٨٢/ ١٩٨٣ إلى ٢٥٪ عام ٨٧/ ١٩٨٨ وزاد التمويل التضخمى فزاد معدل التضخم حتى بلغ حوالى ٢٧٪ عام ٨٧/ ١٩٨٨ بعد أن كان ١٢٪ عام ٨٢/ ١٩٨٣[(١٩)].

وزادت المديونية الخارجية إلى ٣٢,٥ مليار دولار عام ٨٥/ ١٩٨٦ بعد أن كانت ٢٢ مليارا تقريبا مع بداية المرحلة وزاد العجز فى ميزان المدفوعات ولم يتم إصلاح القطاع العام بالصورة المطلوبة وظلت القطاعات السلعية لا تنمو بالقدر الكافى حتى أن الاقتصاد المصرى انطبق عليه تماما سمات الاقتصاد القومى المطلوب وتنفيذ برنامج جذرى لإصلاحه والتى يمكن تلخيصها فيما يلى:

- وجود معدل تضخم مرتفع نسبيا.
- وجود عجز كبير فى الموازنة العامة للدولة.
- وجود أسعار صرف مغالى فى قيمتها.
- وجود قطاع للتجارة الخارجية مكبل بالقيود التعريفية وغير التعريفية المغالى فيها بشكل لا يساعد على تحسين التفاعل مع العالم الخارجى وزيادة الصادرات.
- وجود أسواق مالية محلية ضعيفة ومحدودة.
- وجود قطاع عام كبير ومسيطر وذى كفاءة اقتصادية منخفضة.
- وجود تشوهات فى أسعار السلع والخدمات وعناصر الإنتاج وغيرها ومن ثم وقع

الاقتصاد المصرى فريسة مجموعة من الاختلالات النقدية والهيكلية التى أوصلته إلى حالة لا يستطيع عندها تحقيق الكفاءة الاقتصادية مما أوجب على صانعى السياسة الاقتصادية فى مصر ضرورة الدخول فى مرحلة الإصلاح الجذرى الشامل.

سادسا: مرحلة الاصلاح الجذرى الشامل (١٩٩٠ - ١٩٩٥)

جاءت هذه المرحلة فى إطار حتمية التحول إلى آليات السوق والتخطيط التأشيرى وإحداث مجموعة من الإصلاحات فى النظم والسياسات الاقتصادية واستراتيجية التنمية وتوجهاتها للدخول بالاقتصاد المصرى القرن الواحد والعشرين وهو صحيح معافى قوى قادر على مواجهة التحديات التى يفرضها هذا القرن القادم.

وبالتالى لم يكن هناك مفر أمام مجموعة الاختلالات النقدية والهيكلية - التى عانى منها الاقتصاد المصرى، وما تفرضه التحولات والتحديات الاقتصادية القادمة - إلا بالانتقال إلى «مرحلة الإصلاح الاقتصادى الجذرى الشامل» ذلك البرنامج الذى تضمن العديد من جوانب الإصلاح والتحرير الاقتصادي، حيث شمل تحرير سعر الفائدة وإصلاح وتحرير سعر الصرف وإنشاء سوق حرة للصرف الأجنبى وتنفيذ برنامج للتخصصية وتحرير القطاع العام وتحرير التجارة الخارجية، بل تحرير وإصلاح المعاملات والأسعار فى القطاعات المختلفة وخاصة القطاع الزراعى والصناعى، بل والخدمى من خلال تحرير الأسعار المحلية للسلع والخدمات وتحويل الدعم العينى إلى دعم نقدى.

ويحاول الاقتصاد المصرى خلال تلك المرحلة أن يحدد هويته الاقتصادية التى تتشكل من خلال اكتمال آليات السوق التى بدأ يعمل بها من خلال برنامج الإصلاح الاقتصادى الجذرى الشامل، بل تتحدد توجهاته نحو إعادة التوازن الخارجي، وبالتالى تتحدد استراتيجية للتنمية ذات توجه خارجى، تسعى إلى إحداث المنافسة الداخلية والخارجية وتعظيم العائد من التعامل مع العالم الخارجى فى إطار تنافسي. ومن ثم جعل الإصلاح الاقتصادى فى مجال التجارة الخارجية هو المحور الرئيسى لبرنامج الإصلاح الاقتصادى الجذرى الشامل [٢١]. وتجدر الإشارة إلى أن برنامج الإصلاح الاقتصادى الجذرى الشامل ينقسم إلى مرحلتين[٢٢].

١- المرحلة الأولى:

وتتسم هذه المرحلة بمجموعة من الإصلاحات النقدية والمالية وقليل من الإصلاحات الهيكلية، ولذلك جاءت نتائجها فى صالح المتغيرات النقدية والمالية مثل تخفيض معدل التضخم إلى ما يقرب من ١١٪ عام ٩٢/ ١٩٩٣ بعد أن كان ٢١,٢٪ عام ٨٩/ ١٩٩٠، وتحقق فائض فى ميزان المدفوعات وصل إلى ٣,٩ مليار دولار عام ٩٢/ ١٩٩٣ بعد أن كان يحقق عجزا بلغ ١,٢ مليار دولار عام ٨٩/ ١٩٩٠، وتخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة إلى ٤,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام ٩٢/ ١٩٩٣، بعد أن كان ١٥,٨٪ عام ٨٩/ ١٩٩٠ ووصول الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبى إلى ما قرب من ١٤ مليار دولار بعد استقرار سعر الصرف وتحريره خلال تلك المرحلة متزامنا مع تحرير سعر الفائدة على الجنيه المصري. وكلها إصلاحات كان هدفها السيطرة على نمو الطلب الكلى أى إدارة الطلب ولذلك جاءت الإصلاحات الهيكلية فى تلك المرحلة بطيئة مثل التخصيصية وإعادة هيكلة الصادرات ونتج عن ذلك كساد وبطء فى نمو الاستثمارات

وتزايد البطالة وتحقيق معدل نمو للنتاج المحلى الإجمالى ضعيف وصل حوالى ٥,٠٪ عام ١٩٩٣/٩٢.

٢- المرحلة الثانية:

ويغلب عليها مجموعةٌ من الإصلاحات الهيكلية وقليلٌ من الإصلاحات النقدية والمالية بالمقارنة بالمرحلة الأولى، وتركز المرحلة الثانية على إدارة جانب العرض من حيث الاهتمام بالإنتاج وزيادة الإنتاجية، وتعديل الهياكل الاقتصادية، وتحقيق المزيد من التخصيصية والتحول نحو القطاع الخاص وتنشيط سوق المال ووضع استراتيجية طموحة لتنمية الصادرات وتحرير التجارة الخارجية والعمل على تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستثمارات سواء استثمارات وطنية أو استثمارات أجنبية من خلال المزيد من تحسين مناخ الاستثمار وخلق فرص عمل متزايدة لعلاج البطالة وتحقيق معدل مرتفع لنمو الناتج المحلى الإجمالي، حيث وصل إلى ٤,٧٪ عام ١٩٩٥ ومقرر له أن يصل إلى ٨٪ عام ٢٠٠٠ كل ذلك مع المحافظة على استقرار الأسعار وتخفيض معدل التضخيم الذى وصل إلى ٨٪ عام ١٩٩٥، ومواصلة تحقيق الفائض فى ميزان المدفوعات وتخفيض عجز الموازنة العامة الذى وصل إلى ٢,٦٪ من التتاج المحلى الإجمالى عام ١٩٩٥، بالإضافة إلى تزايد الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبى التى بلغت عام ١٩٩٥ أكثر من ١٨ مليار دولار لتغطى الواردات لمدة ٢٢ شهرا تقريبا مع مواصلة استقرار سعر الصرف وانخفاض سعر الفائدة على الجنيه المصرى بشكل واضح.

ولعل أهم ما يلاحظ على المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادى الجذرى الشامل أنها تتركز حول «إعادة الهيكلة» من خلال آليات السوق سواء فى الداخل أو عند التعامل مع العالم الخارجي، حيث يحاول الاقتصاد المصرى أن يصل إلى اقتصاد تنافسىّ ديناميكىّ يواجه تحديات القرن الواحد والعشرين.



صناعة الملابس الجاهزة

التنمية الاقتصادية ومستويات الدخل خلال المراحل المختلفة

لعل موضوع التنمية الاقتصادية عند التعامل معه فى إطار موسوعة الاقتصاد المصرى لابد أنْ يَعنى الكثير، بل لعله يثير معه عملية التوجه فى التحليل إلى العديد من النقاط الجديرة بالتوقف عندها. بداية من التوقف عند مفهوم التنمية الاقتصادية الذى أصبح متفقاً عليه فى أدب التنمية على أنه مفهوم ديناميكى ينطوى على إحداث تغيّرات متتالية فى هيكل الاقتصاد القومى تدفعه إلى الأمام بحيث يصل إلى وضع يتأكد فيه دور القطاعات الأكثر تأمينا للتطور الذاتى للاقتصاد القومى، أو ما أسماه البعض بالقطاعات الأكثر ديناميكية [1] مع مراعاة أن لا يُخل ذلك بالنمو المتوازن لقطاعات النشاط الاقتصادى وأقاليم الدولة، فالتنمية تتمثل فى التغير الهيكلى الذى من شأنه تحقيق زيادة سريعة ودائمة فى الدخل الفردى الحقيقى غير فترة مثمرة من الفرض ويعنى ذلك أن التنمية الاقتصادية تؤدى إلى إحداث تغيرات هيكلية فى الاقتصاد القومي، يرتبط أساسا بعملية نقل مستوى النشاط الاقتصادى إلى مستوى أعلى مما كان عليه قبل عملية التنمية، ويعبر عن ذلك النشاط مفهوم مستوى الدخل أو بالتحديد الناتج المحلى الإجمالى.

ويستدل على تلك التغيرات بالعديد من المؤشرات، إلا أنه لا تخفى دلالات تتبع معدل النمو الاقتصادى للدخل أو الناتج المحلى الإجمالى، ومتوسط دخل الفرد النقدى والحقيقى، والعلاقة بين معدلات نمو الدخل، ومعدلات النمو السكاني، وتوزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية، ومساهمة القطعات الاقتصادية فى النشاط الاقتصادى أو الدخل، فكلها مؤشرات مهمة للتعرف على أهم التغيرات الهيكلية التى أحدثتها عملية التنمية فى الاقتصاد المصرى عبر مراحله المتطورة بل لا تخفى علاقة التنمية بتوزيع الدخل والتى تعبر عن ما تحدثه التنمية من تحولات اجتماعية، ونمط هذا التوزيع واتجاهه، مع الأخذ فى الاعتبار أن تحديد شكل توزيع الدخل مسألة أثارت جدلا كبيرا فى الفكر التنموى على درجة عالية من الأهمية، مما يحتاج التوقف عندها قليلا عبر مسيرة التنمية فى الاقتصاد المصرى.

ولعل تناول تلك التغيرات لابد أن يتطلب النظر فى الفكر التنموى الذى ساد خلال المراحل التى يشملها التحليل، مع محاولة تحديد بعض مشكلات ومعوقات التنمية والحلول المطروحة فى هذا المجال وفى هذا الإطار يتناول هذا الفصل فى اختصار وتركيز شديد النقاط التالية:

أولا: معدلات النمو الاقتصادى ومتوسط دخل الفرد

يمكن التعرف على معدلات النمو الاقتصادى من خلال تتبع متوسط معدلات النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى خلال كل مرحلة من المراحل الست التى سبق الإشارة إليها فى الفصل الأول من هذه الموسوعة، وبنفس الأسلوب يمكن تناولُ متوسط دخل

المراحل بالسنوات	[illegible] بالأسعار الثابتة	متوسط دخل الفرد النقدي بالجنيه	متوسط دخل الفرد الحقيقي بالجنيه	نسبة الزيادة فى متوسط دخل الفرد الحقيقى عبر المراحل
١٩٦٠ - ١٩٥٢	٤,٤	٣٩	٣٥,٤	-
١٩٦٦ - ١٩٦٠	٦,٤	٦٧	٥٤,١	٥٢,٨٪
١٩٧٣ - ١٩٦٧	٣,٣	١٢٦	٧٤,٨	٣٨,٢٪
١٩٨٢/٨١-١٩٧٤	٨,٠	٤٢٥	١١٧,٩	٥٧,٦٪
١٩٩٠/٨٩-٨٣/٨٢	٦,٢	٩٠٢	١٢,٧	٨٠,٤٪
١٩٩٥ - ١٩٩١/٩٠	٣,٦	٢٣٩٣	٣٠٦,٠	٤٤,٢٪

المصدر:

* المرحلة الأولى ١٩٥٢ - ١٩٦٠ : معدل النمو:

معدل النمو: روبرت مابرو (ترجمة صليب بطرس)، الاقتصاد المصرى ١٩٥٢ - ١٩٧٢ الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٢٥٤ - ٢٥٦.

متوسط دخل الفرد: . أحمد فؤاد الشريف، الاتجاهات العامة لنمو الاقتصاد المصرى فى ربع القرن الماضى، مذكرة ١٢١، لجنة التخطيط القومى، القاهرة، يناير ١٩٥٩.

** المراحل الأخرى محسوبة بالاعتماد على بيانات: وزارة التخطيط، تقارير متابعة الخطة سنوات مختلفة، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائى السنوي، سنوات مختلفة.

جدول رقم (١)
جدول معدل النمو الاقتصادى السنوى ومتوسط دخل الفرد
خلال الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٩٥

الفرد النقدى ومتوسط دخل الفرد الحقيقى عبر كل مرحلة، من خلال الاستعانة بالجدول رقم(١):

ويشير الجدول رقم (١) إلى مجموعة من النتائج لعل من أهمها:

١- اختلف معدل النمو الاقتصادى عبر مراحل تطور التنمية فى الاقتصاد المصرى وكان متأثرا بشكل واضح بالخصائص والسمات التى تميزت بها كل مرحلة عبر الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٥ فلم يكن معدل أداء الاقتصاد المصرى مستقرا أو مستويا خلال الفترة محل البحث.

أ- ففى المرحلة ١٩٥٢ - ١٩٦٠، كان معدل النمو الاقتصادى حوالى ٤,٤٪ فى المتوسط سنويا، وقد ازداد إلى ٦,٤٪ فى المتوسط سنويا فى المرحلة ١٩٦٠/١٩٦٦ التى نفذت فيها أول خطة تنمية اقتصادية واجتماعية توافرت لها ظروف مواتية ارتبطت بعمليات التأميم الكبرى والتصميم على إحداث نجاح فيما يتعلق بزيادة الدخل حيث كان يخطط لمضاعفة الدخل خلال عشر سنوات وهو ما لم يحدث لأسباب كثيرة تعنى بعض التطورات التى حدثت فى تلك المرحلة، حيث عانت هذه المرحلة، مع نهايتها من عدم وجود مصادر كافية للتمويل ومواصلة عملية التنمية فى شكل خطط خمسية.

ب- وفى فترة الاستعداد لإعداد الخطة التالية فقد جاءت المرحلة الثالثة ٦٧-١٩٧٣ التى دخل فيها الاقتصاد المصرى مرحلة اقتصاد الحرب التى أنهت تماما على إمكانية مواصلة التنمية الاقتصادية من خلال خطط خمسية وتوقف التخطيط الشامل للتنمية فى هذه المرحلة، ومن هنا ليس غريبا أن يحقق الاقتصاد المصرى أضعف معدلات للنمو الاقتصادى فى هذه المرحلة، بل وفى الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٥ كلها حيث بلغ فى المتوسط معدل النمو السنوى ٣,٣٪ بل وصل فى بعض

السنوات إلى أن يكون أقل من ١٪، بل وبالسالب فى بعض الأحيان(٢).

ج- وجاءت المرحلةُ ١٩٧٤- ٨١/ ١٩٨٢، وإذا بالاقتصاد المصرى يحقق فيها أكبر معدلات للنمو الاقتصادى خلال الفترة محل البحث كلها ١٩٥٢ - ١٩٩٥، ومن العجيب أن يحدث ذلك دون مواصلة التخطيط الشامل للتنمية من خلال خطط التنمية الخمسية، بل طُبق مفهومُ قطار التنمية السريع الذى يطبق برامج تنموية سنوية متحركة، ومعتمدا على ظروف مواتية تماما فى تلك المرحلة حيث تدفق على الاقتصاد المصرى موارد هائلة من القطاعات الاربعة الكبيرة وهى البترول والسياحة وقناة السويس وتحويلات المصريين العاملين بالخارج، ويضاف إلى كل ذلك تدفق القروض الخارجية بسهولة وبشروط ميسرة، هذا بالإضافة الى مقدار لا بأس به من المعونات، ويضاف إلى ذلك ما أحدثته سياسات الانفتاح الاقتصادى من انتعاش ولكن ما يؤخذ على هذه المرحلة أن السياسات الاقتصادية واستراتيجية التنمية المطبقة، لم تواجه التشوهات والاختلالات الهيكلية التى كان يعانى منها الاقتصاد المصرى بالفعل، وبما كان يعانيه أيضا من ضعف فى البنية الأساسية.

ومن هنا يمكن القول إن معدل النمو الاقتصادى فى هذه المرحلة كان يخفى وراءه اختلالات هيكلية أثرت فيما بعد على جهود التنمية فى المراحل التالية، وبالتالى لا عجب أن يأتى معدل النمو أعلى من المراحل السابقة لهذه المرحلة. ومن هنا جاء معدل النمو الاقتصادى فى المرحلة ٨٠/ ١٩٨٣ - ٨٩/ ١٩٩٠ التى تميزت بعودة التخطيط للتنمية من خلال خطط التنمية الخمسية أقل فى المتوسط سنويا (٢,٦٪) عن معدل النمو فى المتوسط سنويا فى المرحلة السابقة مباشرة، ويرجع ذلك لسببين، الأول: أن هذه المرحلة اهتمت بمحاولة علاج الاختلالات الهيكلية، والتشوهات التى كان يعانى منها الاقتصاد المصرى وتؤثر على أدائه وانطلاقه، أما السببُ الثانى فيرجع إلى الظروف غير المواتية التى صاحبت هذه المرحلة، حيث انخفضت الموارد من القطاعات الأربعة وعلى الأخص قطاع البترول، فى نفس الوقت بدأت تزداد أعباء الديون الخارجية، حتى أن الاقتصاد المصرى توقف عن سداد ديونه مع نهاية تلك المرحلة تقريبا، وبذا دخل فى مفاوضات إعادة الجدولة لتلك الديون.

د- وفى هذه الظروف جاءت المرحلة ٩٠/ ١٩٩١ - ١٩٩٥، التى طبق فيها برنامج الإصلاح الاقتصادى الجذرى الشامل الذى ركز بالدرجة الأولى على إدارة الطلب، مما أحدث حالة انكماشية شديدة، وبالتالى أثر ذلك على معدل النمو الاقتصادي، وبالتالى نجده حقق معدلاً سنوياً ضعيفاً فى المتوسط ٣,٦٥، بل وصل عام ٩١/ ١٩٩٢ إلى ٣,٠٪ و٩٢/ ١٩٩٣ إلى ٥,٠٪(٣). وهى معدلات ضعيفة للغاية، وقد تحمل الاقتصاد المصرى ذلك على أمل أن يدخل إلى مرحلة الانطلاق، التى يعد لها صانعو القرار حيث يخططون فى المرحلة القادمة إلى الوصول بمعدل النمو الاقتصادى إلى ما يقرب من ٨٪ عام ٢٠٠٠ وهذا يتوقف على مدى كفاءة الإدارة الاقتصادية للاقتصاد المصرى.

٢- أما فى متوسط دخل الفرد رغم ما ترد عليه من تحفظات كثيرة، فيما يتعلق بالأداء التنموي، إلا أنه لازال أحد المتغيرات المهمة، فإن الجدول رقم (١) يشير إلى أن متوسط دخل الفرد كان يتأثر بمعدل النمو الاقتصادى أى مقدار الزيادة التى حدثت فى الدخل وخاصة متوسط دخل الفرد الحقيقي، الذى زاد فى المرحلة ٦٠-١٩٦٦ بحوالى نسبة زيادة إجمالية بلغت ٥٢,٨٪ بالمقارنة بالمرحلة ٥٢-١٩٦٠، وسرعان ما حقق نسبة زيادة إجمالية أقل فى

المرحلة ٦٧ - ١٩٧٣ حيث بلغت ٣٨,٢٪ وهى أقل من المرحلة ٦٠ - ١٩٦٦، ثم عاد وحقق نسبة زيادة إجمالية بلغت ٥٧,٦٪ فى المرحلة نسبة الزيادة الإجمالية فى متوسط دخل الفرد الحقيقى إلى ٨٠,٤٪ فى المرحلة ٨٢/١٩٨٣ - ٨٩/ ١٩٩٠، أما فى المرحلة ٩٠/١٩٩١- ١٩٩٥ فقد بلغت نسبة الزيادة الإجمالية فى متوسط دخل الفرد الحقيقى حوالى ٤٤,٢٪ أى تصل بالكاد إلى نصف ما وصلت إليه الزيادة الإجمالية لمتوسط دخل الفرد الحقيقى فى المرحلة السابقة مباشرة ٩٠/ ١٩٩١ - ١٩٩٥، ويلاحظ أنها نفس الاتجاهات التى لوحظت على معدل النمو الاقتصادى خلال المراحل المختلفة عبر الفترة محل البحث.

ثانيا: العلاقة بين معدلات النمو الاقتصادى ومعدلات النمو السكانى

تكتسب العلاقة بين معدلات النمو الاقتصادى ومعدلات النمو السكانى أهمية خاصة، تلك العلاقة التى أثارت جدلا كبيرا حول ما إذا كان تزايد معدل النمو السكانى مسألة لها آثار سلبية على التنمية أم مؤدية إلى مزيد من التنمية [٤]، فإنه يمكن تبرير توقعنا عن هذه العلاقة، أنه لا خلاف على جهود تأثير بمعدل النمو السكانى على التهام جزء من جهود التنمية على الأقل فى الأجل القصير والمتوسط، وبالتالى فإن ذلك يولد اقتناعاً وحافزا قويا على ضرورة تعبئة الجهود التنموية بكل الوسائل الممكنة لزيادة معدل النمو الاقتصادى ثلاثة أضعاف معدل النمو السكانى على الأقل، حتى يمكن الشعور بثمار التنمية، أو صافى عائد التنمية، وبالتالى نأخذ معدل النمو السكانى دائما كمؤثر دافعا نحو المزيد من تحقيق معدل نمو اقتصادى مرتفع، من منظور أن الجهود التى تبذل لخفض معدلات النمو السكانى عبر سنوات طويلة لن تسفر عن تخفيض كبير فى هذا المعدل وكل ما استطعنا أن نصل إليه من خفض فى معدل النمو السكانى عبر سنوات طويلة هو الانتقال من معدل ٢,٩٪ أو إلى ٢٪ إلى ٢,٤٪ أو ٢,٣٪ ويظل الأهم هو تحقيق معدلات نمو اقتصادى مرتفع يؤدى إلى المزيد من تحسين مستويات الدخول ومستويات المعيشة.

وفى هذا الإطار يمكن النظر إلى الجدول رقم (٢) الذى يبين العلاقة والمقارنة بين معدل النمو الاقتصادى ومعدل النمو السكانى.

المراحل بالسنوات	معدل النمو الاقتصادي ٪	معدل النمو السكاني	صافى معدل النمو الاقتصادى
١٩٥٢ - ١٩٦٠	٤,٤	٢,٤	٢,٠
١٩٦٠ - ١٩٦٦	٦,٤	٢,٥	٣,٩
١٩٦٧ - ١٩٧٣	٣,٣	٢,٩	٠,٤
١٩٧٤-٨١/ ١٩٨٢	٨,٠	٢,٨	٥,٢
٨٢/ ٨٣-٨٩/ ١٩٩٠	٦,٢	٢,٩	٣,٣
٩٠/ ١٩٩١ - ١٩٩٥	٣,٦	٢,٤	١,٢

المصدر: معدل النمو الاقتصادى، نفس مصادر بيانات الجدول رقم (١).
معدل النمو السكاني، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائى السنوي، سنوات مختلفة.

جدول رقم (٢)
مقارنة بين معدل النمو الاقتصادى ومعدل النمو السكاني وإيضاح معدل النمو الاقتصادى الصافي
خلال الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٩٥

حيث يتضح من الجدول أن صافى معدل النمو الاقتصادى ضعيف بدرجة واضحة وخاصة فى المرحلة ١٩٦٧ - ١٩٧٣، ومرحلة الإصلاح الاقتصادى الجذرى الشامل، ويلقى الضوء على تأثير المشكلة السكانية عموما على جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر ومستوى المعيشة، ولعل ما يزيد المشكلة السكانية تفاقما، أن السكان يتزايدون فى مصر خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٥، بمعدلات كبيرة.

حيث يمكن أن نتأمل قليلا فى بعض الإحصاءات السكانية التى تشير إلى أن سكان مصر تزايدوا ما بين عام ١٩٥٢ - ١٩٩٥ حوالى ٤٠ مليون نسمة.

أى تضاعف عدد السكان حوالى ثلاث مرات خلال الفترة محل الدراسة، فى نفس الوقت الذى لم تكن فيه معدلات النمو الاقتصادى مستقرة عبر المراحل المختلفة ومتجهة إلى التزايد بالقدر الذى يواجه أعباء هذه الزيادة السكانية مما بلور المشكلة السكانية فى مصر على أنها عبء على التنمية أكثر منها عاملا إيجابيا، وهو ما يجعلنا نؤكد مرة أخرى على أهمية تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة لا تقل سنويا عن ٨٪ حتى يمكن القول إن التنمية الاقتصادية قد نقلت الاقتصاد المصرى إلى وضع أفضل يلمسه المواطن العادى فى مستوى معيشته، ويسمح بانتقال الاقتصاد المصرى إلى مراحل تقدم أكثر ازدهارا، ولعل ذلك هو أحد التحديات الكبرى أمام برنامج الإصلاح الاقتصادى الجذرى الشامل فى المرحلة القادمة.

ثالثا: توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية

لا يختلف أحد على أن المحرك الأساسى لعملية التنمية هو الاستثمار، فلا تنمية بلااستثمار، وبالتالى يلعب معدل الاستثمار، وهيكل ونمط الاستثمار دورا أساسيا فى التحولات والتغيرات الهيكلية فى النشاط الاقتصادى والاقتصاد القومي.

ولعل من الضرورى التعرف أولا على قيمة ونسبة الاستثمار الإجمالى إلى الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق قبل الدخول إلى صورة توزيعه على القطاعات الاقتصادية، لإلقاء الضوء على حجم الجهد التنموى الذى تم خلال فترة من ١٩٥٢ - ١٩٩٥ كما يظهر فى الجدول التالى رقم (٣):

المراحل بالسنوات	[illegible]	نسبة الاستثمار الإجمالى إلى الناتج المحلى للإجمالى بسعر السوق
١٩٥٢ - ١٩٦٠	١٤٥,٢	١١,٨
١٩٦٠ - ١٩٦٦	٢٩٣,٩	١٦,٤
١٩٦٧ - ١٩٧٣	٣٥٩,٩	١١,٥
١٩٧٤-٨١/١٩٨٢	٢٢٣٢,٦	٢٣,٩
٨٢/٨٣-٨٩/١٩٩٠	٨٢٩٦,٠	٢١,٥
٩٠/١٩٩١ - ١٩٩٥	٢٧٣٠١,٠	٢١,٤

المصدر: الجدول محسوب بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط، تقارير متابعة الخطة، سنوات مختلفة.

جدول رقم (٣)
تطور الاستثمار الإجمالى ونسبته الى الناتج المحلى الاجمالى
خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٥

ومن الجدول يتضح أن المرحلة ١٩٥٢ - ١٩٦٠ بلغت نسبة الاستثمار الإجمالى إلى الناتج المحلى بسعر السوق ١١,٨٪ بقيمة حوالى ١٤٥,٢ مليون جنيه، زادت بشكل واضح فى مرحلة بداية التخطيط الشامل ١٩٦٠ - ١٩٦٦ إلى ١٦,٤٪ (بقيمة ٢٩٣,٩ مليون جنيه)، وجاءت مرحلة اقتصاديات الحرب لينخفض الاستثمار الإجمالى إلى أقل مستوى له حيث نسبته إلى ١١,٥٪ (بقيمة ٣٥٩,٩٩ مليون جنيه)، إلا أن المرحلة ١٩٧٤ - ٨١/ ١٩٨٢ حققت أعلى نسبة للاستثمار الإجمالى خلال الفترة محل البحث كلها، وهى أيضا المرحلة التى حققت أعلى معدل للنمو الاقتصادي، حيث بلغت نسبة الاستثمار الإجمالى ٢٣,٩٪ (بقيمة ٢٢٣٢,٦ مليون جنيه) وقد انخفضت قليلا نسبة الاستثمار الإجمالى فى المرحلة ٨٢/ ١٩٨٣- ٨٩/ ١٩٩٠ (٢١,٥٪) (بقيمة ٨٢٩٦ مليون جنيه) وظلت كذلك تقريبا فى المرحلة ١٩٩١,٩٠ - ١٩٩٥ (بقيمة ٢٧٣٠١ مليون جنيه) وعموما فإن نسبة الاستثمار الإجمالى وصلت فى المتوسط خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٥ إلى ١٧٪ فقط ولعل من السهل بعد هذا التحليل استنتاج أن الاقتصاد المصرى يحتاج إلى زيادة نسبة الاستثمار إلى النتاج المحلى الإجمالى بسعر السوق الى حوالى ٣٠٪ على أسوأ التقدير حتى يحقق التنمية المنشودة ويزداد معدل النمو الاقتصادى إلى المستوى المطلوب، وزيادة الاستثمار هو أحد التحديات التى يجب أن يواجهها الاقتصاد المصرى فى فترة خمس السنوات القادمة، ومع أخذ ما أعلنه السيد رئيس الجمهورية فى خطابه بمجلس الشعب من أنه يأمل أن يزداد مستوى دخل الفرد مرة ونصف مرة بحلول سنة ٢٠٠٠، فإن الامر يحتاج جهوداً للتنمية جبارة تركز فى زيادة نسبة الاستثمار الإجمالى بكل الوسائل الممكنة بأكثر من ٣٠٪ من الناتج المحلى بسعر السوق.

بقى بعد هذا، أن نلقى الضوء على الهيكل النسبى لتوزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية خلال الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٩٥ للتعرف على توجيهات التنمية على المستوى القطاعى، وما يمثله ذلك من إحداث تغييرات هيكلية فى البناء الاقتصادى، ويمكن الاستعانة بالجدول رقم (٤) للتعرف على صورة توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية.

المراحل بالسنوات	الزراعة ٪	الصناعة ٪	الكهرباء ٪	البترول ٪	النقل والمواصلات وقناة السويس	الإسكان ٪	الخدمات ٪	قطاعات أخرى
١٩٥٢ - ١٩٦٠	١٣,٢	٢٤,٨	٥,٠	–	١٦,٧	٢٧,٨	١٠,٥	٢,٥
١٩٦٠ - ١٩٦٦	٢٢,٥	٢٦,٥	٨,٧	–	١٨,٦	١١,٧	٩,٧	٢,٣
١٩٦٧ - ١٩٧٣	١٦,١	٢٧,٧	١٠,٤	٤,٣	٢٠,٠	١٠,٣	٨,٣	٢,٩
١٩٧٤-٨١/ ١٩٨٢	٧,٣	٢٦,٧	٥,٦	١٠,٧	٢٥,١	٨,٥	١١,٠	٥,١
٨٢/ ٨٣-٨٩/ ١٩٩٠	١٠,٥	٢٤,٥	٩,٢	٢,٦	١٨,١	١٣,٢	١٥,٣	٦,٦
٩٠/ ١٩٩١ - ١٩٩٥	٨,٦	٢٠,٧	٩,٢	٨,٧	١٦,٩	١١,٩	١٨,٣	٥,٦

متوسط كل مرحلة نسبة مئوية

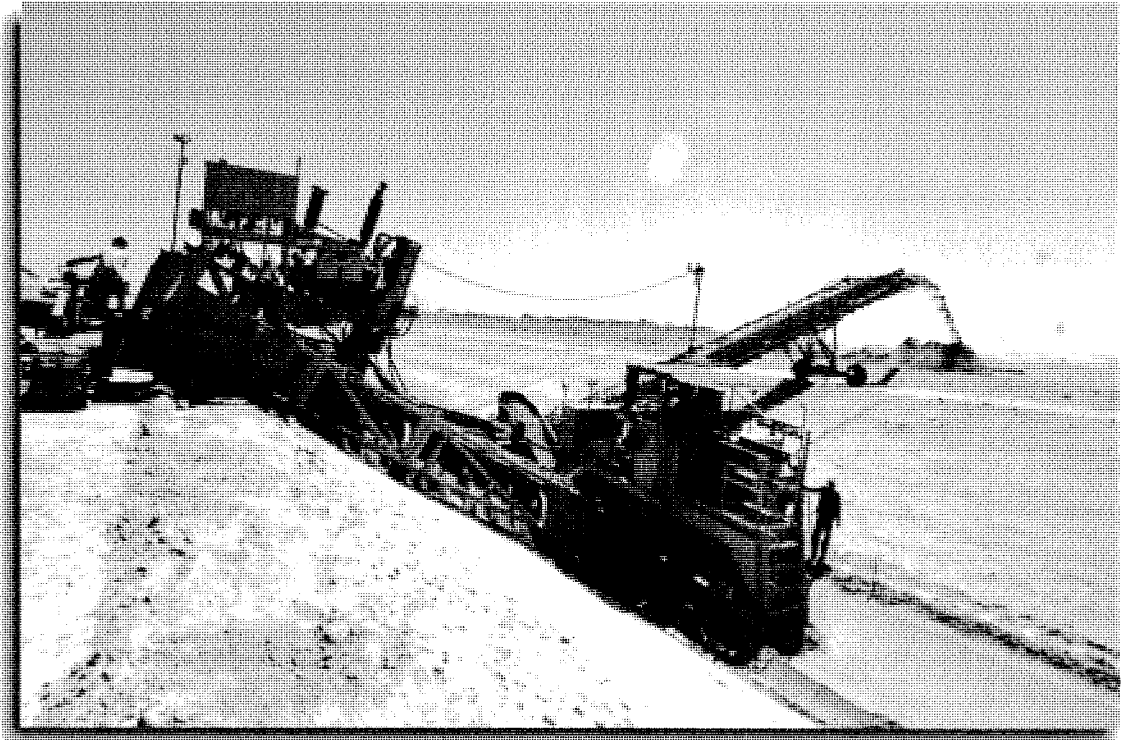
المصدر: المرحلة ١٩٥٢ - ١٩٦٠ - روبرت مابرو (ترجمة صليب بطرس) الاقتصاد المصرى ١٩٥٢ - ١٩٧٢ - الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٦، ص ٢٨٤ باقى المراحل محسوبة من بيانات: وزارة التخطيط، تقارير متابعة الخطة، سنوات مختلفة.

جدول رقم (٤)
هيكل توزيع الاستثمار الإجمالى على القطاعات الاقتصادية
خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٥

ومن الجدول رقم (٤) يتضح توجيهات التنمية نحو قطاع الصناعة باعتباره القطاع القائد لعملية التنمية فى هذه المرحلة ١٩٥٢ - ١٩٩٥، حيث خُصص له حوالى ٢٤,٨ من إجمالى الاستثمارات المعدة فى هذه المرحلة، ولا غرابة فى ذلك حيث يلحظ أن الثورة كانت عاقدة العزم على محاولة تغيير الهيكل الاقتصادى منذ أن بدأت التخطيط للتنمية من خلال إعداد برامج التصنيع فى عام ١٩٥٧ الذى تم فى إطار مرحلة التخطيط الجزئى للتنمية (٦) بل استمد هذا الاتجاه عبر باقى المراحل حيث ازدادت النسبة المخصصة للاستثمارات فى قطاع الصناعة التى لم تقل بأى حال عن ربع الاستثمارات الإجمالية، وإذا أضيف قطاع الكهرباء فإنه يمكن القول إنه استحوز على أكثر من ثلث الاستثمارات الإجمالية عبر المراحل المختلفة تقريبا.

ولعل ذلك يعكس آلية استراتيجية التنمية التى تركزت حول إمكانية جعل القطاع الصناعى هو القطاع القائد لعملية التنمية ويتحول قطاع الزراعة إلى قطاع يخدم هذا الاتجاه، تخلصا من مقولة مصر بلد الزراعة، ومحاولة لإعادة هيكل الاقتصاد المصرى ليكون أكثر تنوعا وأكثر تفوقا.

ولعل ذلك يفسر انخفاض نسبة الاستثمارات المخصصة لقطاع الزراعة من خلال القطاعات الأكثر ديناميكية عبر المراحل المختلفة فيما عدا المرحلة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ التى شهدت بناء السد العالى والمشروعات المرتبطة به حيث دخلت نسبة الاستثمارات الزراعية حوالى ٢٢,٥٪ من الاستثمار الحالى فى هذه المرحلة، بعدها ظلت تنخفض نسبة الاستثمارات الزراعية حتى وصلت فى المرحلة ٩٠/١٩٩١ - ١٩٩٥ إلى ٨,٦٪ من الاستثمار الإجمالى فى باقى القطاعات، ويلاحظ من ناحية أخرى أن التوجهات الاستثمارية كان يحكمها المزيد من الموارد لخدمة عملية التنمية مثل قطاع البترول وقناة



السويس فكان ضروريا أن يستحوذ قطاع النقل والمواصلات وقناة السويس على نسبة ليست قليلة من الاستثمار الإجمالى عبر المراحل المختلفة، أما باقى الاستثمارات فقد وجهت لقطاع الإسكان ارتباطا بالمشكلة السكانية والخدمات الاجتماعية وأهمها الخدمات الصحية والتعليمية.

رابعا: مساهمة القطاعات الاقتصادية فى الناتج المحلى الإجمالى

تجدر الإشارة إلى أن تجارب الدول النامية التى نجحت فيها استراتيجيات وسياسات التنمية، تدل على أن الارتفاع النسبى لمساهمة قطاع الزراعة فى النتاج المحلى الإجمالى والارتفاع النسبى لمساهمة قطاع الصناعة، وكذلك ارتفاع مساهمة قطاع الخدمات الإنتاجية وقطاع الخدمات الاجتماعية فى الناتج المحلى الإجمالى وكلها تعتبر من مؤشرات التنمية المتواصلة والمستمرة، ولا يستثنى من ذلك التجارب الناجحة التى لم تهمل قطاع الزراعة باعتبار أن العناية بهذا القطاع، ضمن سياسات اقتصادية بالكفاءة والقوة، يقتضى ويتضمن تطوير القطاع الصناعى لأنه القطاع الذى يمد الزراعة الحديثة بمستلزمات إنتاجها، وتنطبق هذه المعايير على الاقتصاد المصرى عبر مراحل تطوره فى الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٥، وبالاستعانة بالجدول قم (٥).

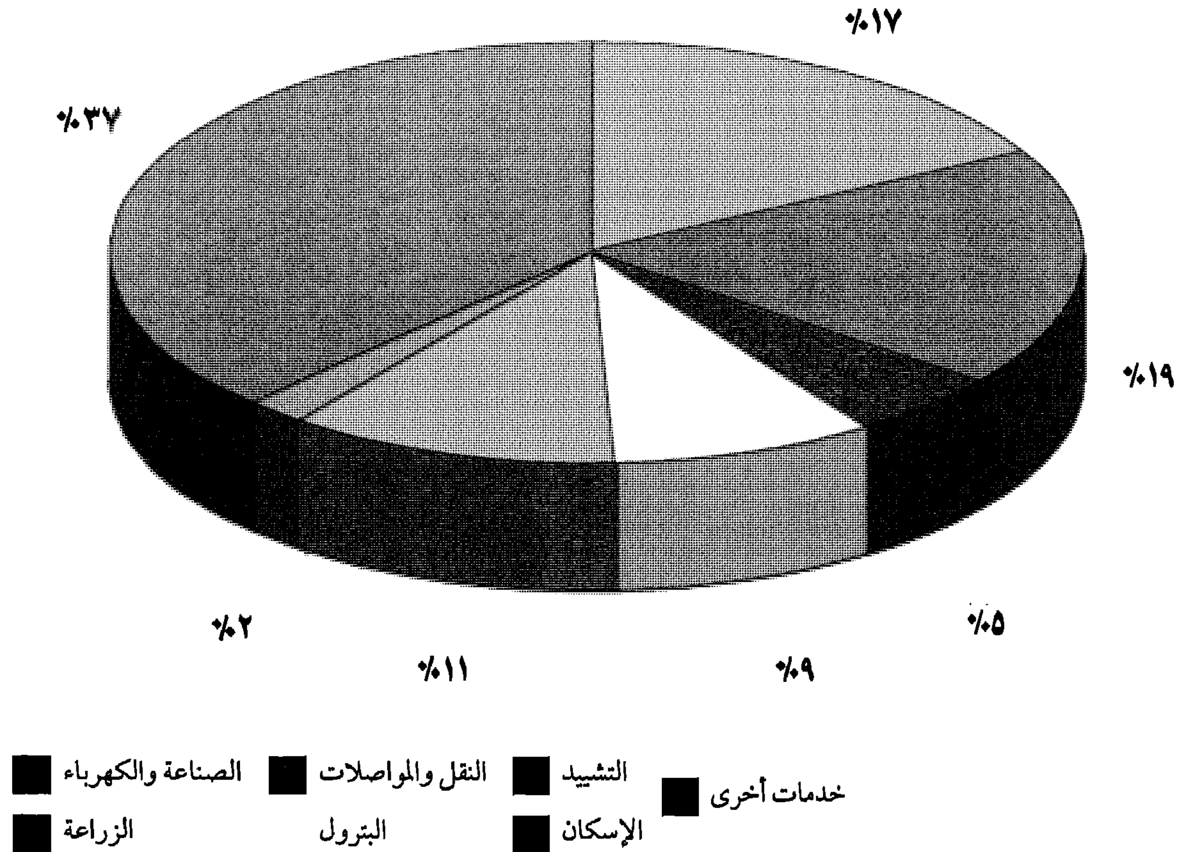
يتبين لنا أن مساهمة القطاع الزراعى فى الناتج المحلى الإجمالى قد انخفضت بالفعل عبر المراحل المختلفة خلال الفترة محل البحث، من ٣٣,٥٪ فى المرحلة ١٩٥٢ - ١٩٦٠ إلى ١٧,١٪ فى المرحلة ٩٠/١٩٩١ - ١٩٩٥ فى المتوسط، ومن ناحية أخرى زادت مساهمة قطاع الصناعة والكهرباء عبر المراحل المختلفة فنجد أن الزيادة فى مساهمة هذا القطاع فى الناتج المحلى زادت من ١٧,٧٪ فى المرحلة ٥٢- ١٩٦٠ إلى ١٨,٦٪ فى المتوسط من الناتج المحلى الإجمالى فى المرحلة ٩٠/١٩٩١ - ١٩٩٥، ولعل هذه النتيجة تحتاجُ إلى التوقف عندها كثيرا نظرا للآمال التى كانت معقودة على قطاع الصناعة، بل ومازالت معقودة فى المرحلة القادمة وهى إذا كانت تنم على شيء، فإنها تنطوى على وجود مشكلات تتعلق باستراتيجية التنمية المطبقة تدور حول مدى نجاح قطاع الصناعة وتأهله ليكون قطاعا

المراحل بالسنوات	الزراعة ٪	الصناعة والكهرباء ٪	التشييد ٪	البترول ٪	النقل والمواصلات وقناة السويس	الإسكان ٪	الخدمات الأخرى ٪
١٩٥٢ - ١٩٦٠	٣٣,٥	١٧،	٢,٧	-	٦,٣	٦,٢	٢٣,٦
١٩٦٠ - ١٩٦٦	٢٨,٦	٢٢,٩	٤,٦	-	٨,٥	٤,٦	٣٠,٨
١٩٦٧ - ١٩٧٣	٢٨,٠	١٩,٩	٣,٠	٢,٣	٥,٤	٥,٥	٣٠,٥
١٩٧٤-٨١/١٩٨٢	٢٤,٥	١٥,٥	٥,٠	١٠,٧	٦,٩	٢,٩	٣٤,٥
٨٢/٨٣-٨٩/١٩٩٠	١٩,١	١٦,٨	٤,٢	٩,٤	٩,٧	٢,٢	٤٠,٨
٩٠/١٩٩١ - ١٩٩٥	١٧,١	١٨,٦	٥,١	٨,٦	١٠,٩	٢,١	٣٧,٦

(نسبة مئوية)

المصدر: المرحلة ١٩٥٢ - ١٩٦٠، روبرت مابرو (ترجمة صليب بطرس)، الهيئة العامة للكتاب، الاقتصاد المصرى ١٩٥٢ - ١٩٧٢، القاهرة ١٩٧٦ ص ٢٨٥
باقى المراحل: وزارة التخطيط، تقارير متابعة الخطة، سنوات مختلفة.

جدول رقم (٥)
مساهمة القطاعات الاقتصادية فى الناتج المحلى الإجمالي
خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٥



قائدا لعملية التنمية، وما الأسباب التى حالت دون قيامه بهذا الدور على الوجه المطلوب.

أما عن مساهمة قطاع الخدمات الإنتاجية وبالتحديد قطاع النقل والمواصلات وقناة السويس فقد زادت من ٣,٦٪ فى المرحلة ١٩٥٢ - ١٩٦٠ إلى ٩,١٠٪ فى المرحلة ٩٠/ ١٩٩١-١٩٩٥ فى المتوسط من الناتج المحلى الإجمالى، وإذا أضفنا إلى ذلك باقى قطاع الخدمات نجد أن نسبة المساهمة زادت من ٣٩,٩٪ فى المرحلة ١٩٥٢ - ١٩٦٠ إلى ٤٨,٥٪ فى المرحلة ٩٠/ ١٩٩١ - ١٩٩٥ من الناتج المحلى الإجمالى فى المتوسط وهى نسبة مرتفعة. ولعل ذلك يعنى أن جهود التنمية فى المرحلة القادمة لابد أن تتركز فى الآلية التى تزيد من نسبة مساهمة قطاع الصناعة فى الناتج المحلى الإجمالى بشكل محسوس يؤدى إلى رفع القدرات التكنولوجية والتنافسية للاقتصاد المصرى ليزداد تأصلا للانطلاق نحو آفاق أفضل فى المستقبل.

خامسا: توزيع الدخل عبر المراحل المختلفة

لعل تقويم التنمية الاقتصادية فى مصر خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٥، قد يكون مسألة ناقصة مالم يتضمن تحليلا للتغيرات فى توزيع الدخل ذلك لأن الآليات والسياسات والاستراتيجيات التى اتبعت تضمنت أهدافا توزيعية، إلى جانب ما عملته عملية التنمية ذاتها من عوائد تحتاج إلى تتبعها من حيث مدى استعادة الفئات الداخلية المختلفة من تلك العوائد وثمار التنمية.

فهناك بعض الدراسات التى أجريت عن توزيع الدخل فى مصر خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٥ والتى تعطى اتجاهات توزيع الدخل عبر كل مرحلة من المراحل محل البحث، والتناول هنا يتعلق بتوزيع الدخل الشخصى على النحو التالى:

١- مؤشرات المرحلة ١٩٥٢ - ١٩٦٠:

١/ ١- تشير الأرقام إلى أن توزيع الدخل عام ١٩٥٢ كان لا يتسم بالعدالة فى التوزيع، ويعانى من عدم التوازن على نحو كبير عندما قامت الثورة عام ١٩٥٢، وأن سوء توزيع الدخل والثروة كان قد تفاقم فى مصر بسبب بعض التغيرات الخاصة بالقرن التاسع عشر، مثل تكوين القطاعيات الكبيرة، بالإضافة إلى تطبيق الحرية الاقتصادية دون وجود سياسات تعويضية(٧).

١/ ٢- تشير تقديرات البعثة البريطانية (٨) إلى أن الفئات الدنيا من الدخل التى بلغت ٦٠٪ كانت تحصل على ١٨٪ فقط من إجمالى الدخل، بينما نجد أن الفئات ذات الدخول المتوسطة البالغة ٣٠٪ من إجمالى الأسر، قد حصلت على ٣٨,٥٪ من إجمالى الدخل، أما الفئات المرتفعة الدخل البالغة ١٠٪ من إجمالى الأسر، فقد حصلت على ٤٣,٥٪ من إجمالى الدخل، وهذا يشير إلى سوء توزيع الدخل بشكل واضح.

١/ ٣- تشير بعض الدراسات عن توزيع الدخل عام ٥٨/ ١٩٥٩ إلى أن الفئات ذات الدخول المنخفضة التى بلغت ٥٠٪ من اجمالى الأسر، قد حصلت على ٢١,٩٪ من اجمالى الدخل للأسر، كما حصلت على ٢٢,٤٪ من إجمالى الدخل، بينما نجد أن الفئات المرتفعة الدخل والتى بلغت ٢٥٪ من الأسر، قد حصلت على ٥٥,٧٪ من إجمالى الدخل عام ٥٨/١٩٥٩.

ويأخذ هذه المؤشرات فى الحُسبان، بالإضافة الى ما يشير إليه العامل جين، فإنه يمكن استنتاج أن المرحلة ١٩٥٢ - ١٩٦٠ شهدت حالة من سوء فى توزيع الدخل واضحة، وخسارة على الفئات منخفضة الدخل والمتوسطة الدخل لصالح الفئات مرتفعة الدخل.

٢- مؤشرات المرحلة ١٩٦٠ - ١٩٦٦:

حيث تشير الدراسات (٩) فى هذا المجال إلى أن الفئات ذات الدخل المنخفض التى بلغت ٥٠٪ من الأسر، قد حصلت على ٢٢,٢٪ من إجمالى الدخل عام ٦٤/ ١٩٦٥، حيث تحسن وضعها فى عام ٥٨/ ١٩٥٩ فى توزيع الدخل ذلك لأنها كانت تحصل على ٢١,٩٪ من إجمالى الدخل. ومن ناحية أخرى نجد أن الفئات متوسطة الدخل البالغة ٢٥٪ من إجمالى الأسر، قد حصلت على ٢٣٪ من إجمالى الدخل عام ٦٤/ ١٩٦٥، وبالتالى تحسن وضعها أيضا حيث كانت تحصل على ٢٢,٤٪ عام ٥٨/ ١٩٥٩.

أما الفئات مرتفعة الدخل، البالغ نسبتها ٢٥٪ من إجمالى الاسر نجدها قد حصلت على ٥٤,٧٪ من إجمالى الدخل وهو أقل مما كانت تحصل عليه عام ٥٨/ ١٩٥٩.

ولعل ذلك يعنى أنه حدث تحسن فى توزيع الدخل لصالح الفئات المنخفضة والمتوسطة الدخل، ولا يخفى أن ذلك يرجع بالدرجة الأولى إلى الإجراءات والسياسات المعتمدة التى نفذت فى هذه المرحلة، وأهمها تطبيق قانون الإصلاح الزراعى الثانى ١٩٦١ وإجراءات التأميم الكبرى، وتطبيق قانون العمل والأجور وسياسات العمالة والدعم والسياسات السعرية التوزيعية.

٣- مؤشرات المرحلة ١٩٦٧-١٩٧٣:

تشير دراسات (١٠) تخطيط الأسعار عام ١٩٧٢، إلى أن نصيب الفئات الدنيا من الدخل البالغة ٦٠٪ من إجمالى الأسر، وصل إلى ٢٩,٨٪ من إجمالى الدخل، بينما نجد أن الفئات ذات الدخل المتوسط البالغة ٣٠٪ من الأسر، قد حصلت على ٣٧٪ من إجمالى الدخل، بينما نجد أن الفئات المرتفعة الدخل البالغة ١٠٪ من إجمالى الأسر، قد حصلت

على حوالى ٢,٣٣٪ . ولعل ذلك يشير إلى أن الإجراءات والسياسات التوزيعية كانت تهدف فى هذه المرحلة إلى إحداث المزيد من التحسين فى توزيع الدخل .

٤- مؤشرات المرحلة ١٩٧٤ - ١٩٨٢/٨١:

حيث تشير تقديرات توزيع الدخل عن عام ١٩٧٤/ ١٩٧٥ وعام ٨١/ ١٩٨٢ إلى النتائج التالية(١١) :



٤/ ١- أن الفئآت ذات الدخل المنخفض البالغة ٥٠٪ من عدد الأُسر حصلت على ٣٢,١٪ من إجمالى الدخل أى بقيت أوضاعها على حالها .

٤/ ٢- أن الفئات متوسطة الدخل البالغة ٢٥٪ من عدد الأسر حصلت على ٢٢,٨٪ من إجمالى الدخل، فى توزيع عام ٧٤/ ١٩٧٥ بينما حصلت على ٢١,٤٪ من إجمالى الدخل عام ٨١/ ١٩٨٢ .

٤/ ٣- أن الفئات المرتفعة الدخل، البالغة ٢٥٪ من عدد الأسر حصلت على ٥٤,١٪ من إجمالى الدخل عام ٧٤/ ١٩٧٥ ، بينما حصلت عام ٨١/ ١٩٨٢ على ٥٥,٣٪ من إجمالى الدخل .

ولعل هذه النتائج تشير إلى أن هذه المرحلة قد تميز فيها توزيع الدخل لصالح الفئات مرتفعة الدخل على حساب الفئات متوسطة الدخل ، بينما بقيت أحوال الفئات المنخفضة الدخل على حالها ، وقد يرجع ذلك إلى بعض السياسات مثل سياسة الدعم العينى ، أما عن خسارة الفئات متوسطة الدخل فقد يرجع إلى سياسات الانفتاح .

كما أن أهمَّ ما يميز هذه المرحلة حدوث الدخل فى أيدى الفئات مرتفعة الدخل حيث تشير بعض النتائج إلى أن نصيب الغنى ١٠٪ من أسر المجتمع وصل إلى ٣٦,٢٪ من إجمالى الدخل عام ٨١/ ١٩٨٢ . بينما كان نصيبها عام ٧٤/ ١٩٧٥ حوالى ٣٣,٢٪ ، الأمر الذى يعنى زيادة تركز الدخل فى أيدى الأسر الغنية . ويؤكد ذلك مؤشر آخر يشير إلى أن نصيب الغنى ٥٪ من إجمالى الدخل عام ٨١/ ١٩٨٢ بلغ



٢٧,٧٪ من إجمالى الدخل ، والأكثر من ذلك دلالة أن أغنى ١٪ من الأسر التى تتربع على قمة التوزيع أصبحت تحصل على قُرابة ١٧,٢٪ من إجمالى الدخل عام ٨١/ ١٩٨٢ ، بعد أن كانت تحصل على ٩,٥٪ فقط عام ٧٤/ ١٩٧٥ .

٥- مؤشرات المرحلة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩٠/٨٩، والمرحلة ١٩٩١/٩٠-١٩٩٥:

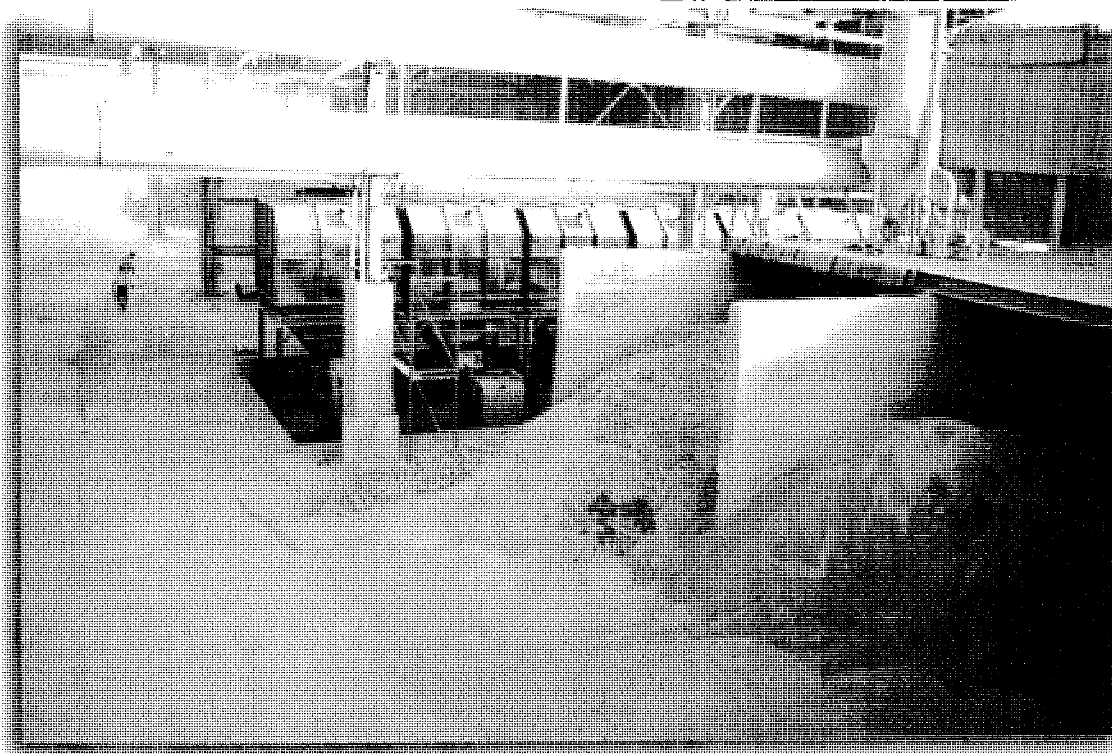
رغم أن الدراسات الخاصة بها فى المرحلتين لازالت قليلة للغاية، إلا أن هناك دراسة تشير إلى أن نفس الاتجاه الذى حدث فى المرحلة السابقة ١٩٧٤ - ٨١/ ١٩٨٢، لا يزال قائما، بل يزداد توزيع الدخل فى أوائل التسعينيات، فى صالح الفئات المرتفعة من الدخل على حساب الفئات المتوسطة من الدخل أولا، ثم الفئات المنخفضة الدخل ثانيا[١٢].

كما أن مرحلة الإصلاح الاقتصادى فى هذه المرحلة لها آثار توزيعية فى غير صالح الفئات متوسطة الدخل والفئات منخفضة الدخل[١٣]، ويعترف القائمون على تنفيذ البرنامج بهذا الاتجاه، حيث تمت محاولات متعددة للتخفيف من الآثار التوزيعية لهذا الاتجاه، ولعل إنشاء الصندوق الاجتماعى للتنمية، والزيادات المتتالية فى أجور العاملين فى القطاع الحكومى وقطاع الأعمال العام، والإبقاء على الدعم العينى لبعض السلع الاستهلاكية، والسعى هنا وهناك لتعويض الخاسر من مسائل يلمسها كل من يعايش مرحلة الإصلاح الاقتصادى الحالية.

سادسا: الفكر التنموى السائد عبر المراحل المختلفة

يمكن القول إن الفكر التنموى فى مصر تغير عبر المراحل المختلفة وتغير معه نمط التنمية، ففى البداية سادت مفاهيم النمو غير المتوازن بالتركيز على قطاع الصناعة، وبنى استراتيجية الإحلال محل الواردات، على أن تتم التنمية من خلال التخطيط الشامل، والنظام الشمولي، وبالتالى كان القطاع العام هو الذى يقود عملية التنمية، مع تغير مفاهيم تحقيق عدالة توزيع الدخل.

ومع بداية ١٩٧٤ وحتى ٨١/ ١٩٨٢، كان الفكر التنموى السائد هو الإسراع فى تحقيق التنمية فى إطار تطبيق سياسات الانفتاح



ساد مفهوم التنمية بالتركيز على قطاع الصناعة

الاقتصادي، واعتماد التنمية على قطاعات مولدة لموارد غير مستقرة، وتزايد الاعتماد على الديون الخارجية فى تمويل التنمية، وتتم التنمية من خلال برامج سنوية متحركة وليست خططاً خمسية، مع تشجيع القطاع الخاص ليكون شريكاً فى عملية التنمية جنبا إلى جنب مع القطاع العام، والبحث فى مدى إمكانية تشجيع الصادرات، مع استمرار استراتيجية الإحلال محل الواردات ومع محاولة تطبيق مفهوم تحقيق التنمية أولا قبل التوزيع.

وأخيرا، واصل الفكر التنموى فى ٩٠/ ١٩٩١ - ١٩٩٥، مساره من خلال التحرر الاقتصادى وآليات السوق والإصلاح الجذرى الشامل مع الاهتمام بقطاع الصناعة مرة أخرى فى إطار مفهوم للتنمية يجمع بين القطاع العام والخاص وتبنى استراتيجية للإنتاج من أجل التصدير مع محاولة أن تسير عملية التنمية والتوزيع معا كلما أمكن، مع البحث فى امكانية تطبيق نظام التخطيط التأشيرى وتطويره.

ومما سبق يمكن القولُ إن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر المراحل المختلفة أبرزت بعض المشكلات والمعوقات يمكن الإشارة إلى أهمها:

١- عدم نجاح قطاع الصناعة فى التحوُّل إلى قطاع قائد للتنمية بالدرجة الكافية.

٢- تفاقم مشكلة البطالة لأسباب كثيرة، كان من أهمها أن نمط الاستثمار لم يكن متجها بالدرجة المطلوبة إلى استيعاب العمالة الوافدة، لسوق العمل بالإضافة إلى عدم التنسيق بين سياسات الاستثمار وباقى السياسات الأخرى[١٤].

٣- تفاقم مشكلة الديون الخارجية، عبر المراحل المختلفة، إلا أنها خفت حدتها فى المرحلة الأخيرة ٩٠/ ١٩٩١ - ١٩٩٥ بشكل كبير، ويعتبر ذلك إنجازا كبيرا.

٤- وجود العديد من الاختلالات الهيكلية وأهمها الاختلال بين الادخار والاستثمار، والصادرات والواردات.

٥- تواجد انكماش اقتصادي، وانخفاض الاستثمار عن المطلوب تحقيقه.

٦- صعوبة رفع نسبة الادخار المحلى الإجمالى إلى المستوى المطلوب تحقيقه.

٧- زيادة معدلات نمو القطاعات الخدمية بدرجة أكبر من نمو القطاعات السلعية.

٨- انخفاض الإنتاج والإنتاجية فى الكثير من القطاعات، ووجود مشكلات الطاقة العاطلة والفاقد.

٩- تبنى استراتيجية الإحلال محل الواردات بمشكلاتها الكثيرة وضعف حصيلة الصادرات وخاصة السلعية.

١٠- مشكلة إدارة التنمية فى عالم متغير يموج بالتحولات الاقتصادية التى تفرض العديد من التحديات.

ويتجه الاقتصاد المصرى حاليا إلى مواجهة واضحة لمشكلات الخلل الجذري، وبدأ التحول إلى مزيد من آليات السوق وتشجيع القطاع الخاص عن طريق بيع الجزء غير المهم من القطاع العام سعيا وراء توسيع قاعدة الملكية والتنافس وتحسبا لدخول مرحلة تنفيذ اتفاقية الجات. وهى مرحلة حاسمة تتطلب مراعاة العدالة فى التوزيع تجنبا للصدام مع أخطار قديمة معوقة.

الاستهلاك والاستثمار والادخار وفجوة الموارد المحلية

إن الهدفَ الأسْمَى لكل مجتمع هو زيادةُ الاستهلاك والحصول على الوفرة، وهذا يلزمه مزيد من الاستثمار وحجم كبير من الناتج السنوى الذى يسمح بالاستهلاك وأيضا الاستثمار السنوي. ويستلزم الأمر أن يكون ناتجنا من أرض مصر وداخلها بقدر يسمح بوفرة الاستهلاك والاستثمار. إلا أن الواقع كان خلاف ذلك طوال فترات سابقة فى الأداء الاقتصادى المصرى المعاصر. فلم يكن ناتجنا المحلى منذ عام ١٩٦٠ وحتى ١٩٩٦ ليكفى هذا القدر من مستويات المعيشة المطلوبة.

وكان لابد من الحصول على موارد من الناتج تكفى متطلبات الاستهلاك والاستثمار المتزايدة، وتسمى تلك الموارد اللازمة وغير المتوفرة بفجوة الموارد المحلية، لقد أصبحنا فى احتياج إلى مدخرات تكفى متطلبات الاستهلاك والاستثمار. هذه الفجوة مصدر قلق للاقتصاد.

لقد بدأ الاقتصاد المصرى يعانى مزيدا من عجز الميزانية والاقتراض من البنوك والأفراد والدول الأجنبية مما يؤدى لفرض مزيد من الضرائب التى تعرقل الاستثمار. وبدأ عجز ميزان المدفوعات أيضا بتفاقم.

وحيث إن فجوة الموارد المحلية تتطلب تمويلا من الداخل والخارج. فإننا سوف نناقش موقفها الداخلى فى هذا الفصل، ونترك عجز ميزان المدفوعات والديون الخارجية وأسعار الصرف لفصل آخر. ويشير تحليل تطور فجوة الموارد المحلية ببيان تطور الاستهلاك والاستثمار خاصا وعاما وإجماليا عبر سنوات متتالية لمعرفة معدلات النمو وتمويله وأعبائه.

ولعل من الأفضل أن نبدأ تحليل كيفية حدوث الفجوة من خلال دراسة العلاقة بين الاستهلاك النهائى والاستثمار والناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق، أى كيفية حدوث الخلل الاقتصادى الداخلى والتغيرات التى تؤدى إلى وجوده. على أن يخصص الجزء الثانى من التحليل فى هذا الفصل لتحليل الادخار المحلى الإجمالى وتغيراته التى تعتبر المسببة للفجوة.

أولا : الاستهلاك والاستثمار وفجوة الموارد المحلية

يمكن تتبع التغيرات فى الاستهلاك النهائى والاستثمار والناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق وفجوة الموارد المحلية من خلال الجدول رقم (٦)، عبر المراحل المختلفة خلال الفترة محل الدراسة.

١- المرحلة ١٩٥٢ - ١٩٦٠:

يشير الجدول رقم (٦) إلى أن التغيرات التى حدثت وأسبابها بالنسبة للمتغيرات مجال التحليل كانت على النحو التالى:

أ- زاد الاستهلاك النهائى بمعدل سنوى حوالى ٦,٥٪ وتعود هذه الزيادة بدرجة أكثر بسبب الزيادة فى الاستهلاك العام الحكومى بمعدل ٨٪ بينما ارتفع الاستهلاك الخاص

بمعدل ١,٥٪ سنويا وترجع زيادة الاستهلاك العام بمعدلات تفوق معدلات الاستهلاك الخاص سنويا إلى الزيادة التى حدثت فى الانفاق على الدفاع والأمن وإقامة المصانع الحربية من ٤١ مليون جنيه عام ١٩٥٢ إلى ٢٠٠ مليون جنيه عام ١٩٦٠ وكذلك الزيادة فى الإنفاق بسبب حرب ١٩٥٦ وما ترتب عليها من أعباء تعمير بورسعيد، بالإضافة إلى تصاعد الإنفاق على الخدمات الاجتماعية لمواجهة أعباء الزيادة السكانية وخاصة مع إقرار مجانية التعليم الثانوى والجامعى وصدور تشريعات العمل، والتوسع فى الخدمات الطبية وأنظمة التأمينات الاجتماعية وتزايد اعتمادات خفض تكلفة المعيشة.

ب- بالنسبة للاستثمار الإجمالى، نجده تزايد من ١١٩ مليون جنيه عام ١٩٥٢ بمعدل نمو سنوى قدره ٤,٥٪ وارتفعت نسبته إلى الناتج من ٧,١٠٪ عام ١٩٥٢ إلى ٥,١٢٪ عام ١٩٦٠، ولعل ذلك يرجع إلى الرغبة فى إحداث المزيد من التنمية، وبخاصة أن هذه المرحلة شهدت تنفيذ برنامج التصنيع الذى بدأ عام ١٩٧٥.

ج- أما الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق، بلغ عام ١٩٥٢ حوالى ١١١,٣٢ مليون جنيه بينما بلغت الأعباء المحلية الإجمالية (استهلاك + استثمار) ٩٣٦ مليون جنيه، وفى عام ١٩٦٠ بلغ ١٣٧٥,٦ مليون جنيه، والأعباء المحلية الإجمالية بلغت ١٣٧١,١ مليون جنيه.

د- إن فجوة الموارد المحلية التى تنتج عند مقابلة الإنتاج المحلى الإجمالى بسعر السوق بالأعباء المحلية الإجمالية لا توجد فى هذه المرحلة لأن الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق أكبر من الأعباء المحلية الإجمالية، ولعل ذلك يفسر أن هذه المرحلة لم تشهد ضغوطاً تضخمية حيث انخفض الرقم القياسى لأسعار المستهلكين من ١٠٠ نقطة عام ١٩٥٢ إلى ٩٦ نقطة عام ١٩٦٠.

[illegible]	[illegible]	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	٨٢/٨١	٩٠/٨٩	٩٢/٩١	٩٢/٩١
الاستهلاك النهائي	٨١٧	١١٩٩,٧	١٧٦٢,٢	٢٨٤٧	٤٢٠١	١٨٠٦٩	٤٧٠١٥,٥	٤٨٨٥٥	١٥٥٨٦٨,٢٤
الاستهلاك الخاص	٦٨٥	٩٧١,٦	١٣٣٠,٩	٣١٣٣,١	٢٩٧٠,٣	١٤٤٨٥	٣٩٧٠٠,٠	٤١٢٢٦	١٣٥١١٤,٨
الاستهلاك العام	١٣٢	٢٢٨,١	٤٣١,٣	٧١٣,٩	١٢٣٠,٧	٣٥٨٤,٠	٧٣١٥,٥	٧٦٢٩	٢٠٧٥٣,٤
إجمالى الاستثمار	١١٩	١٧١,٤	٣٦٤,٣	٤٤٥,٨	١٣٤٧	٥١٥٠,٠	٩٤٣٠,٠	٩٤٨٠,٠	٤١٢٨٥,٠
مجموع الاعباء المحلية	٩٣٦	١٣٧١,١	٢١٢٦,٥	٣٢٩٢,٨	٥٥٤٨	٢٣٢١٩,٠	٥٦٤٤٦	٥٨٣٣٥	١٩٧١٥٣,٢
الناتج المحلي الإجمالى بسعر السوق	١١١٣,٢	١٣٧٥,٦	٢٠٥٠,٦	٣١٧٩,٩	٤٨٤٤,٣	٢١٢٥٧,٨	٥٢١٢٢	٥٤٩٠٦	١٨٩٢٢٧,٤
فجوة الموارد المحلية	١٧٧,٢	٤,٥	(٧٥,٩)	(١١٢,٩)	(٧٠٣,٧)	(١٩٦١,٢)	(٤٣٢٤)	(٣٤٢٩)	(٧٩٢٥,٨)

(الأرقام بالمليون جنيه)

المصدر: جدول محسوب من:

* وزارة التخطيط، بيانات إعداد الخطة الخمسية (١٩٦٠ - ١٩٦٥) - جداول إحصائية عن بعض التغيرات الاقتصادية فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة (١٩٤٥ - ١٩٦٢).
* وزارة التخطيط، تقرير متابعة وتقييم الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٠ - ١٩٦٥) الجزء الأول، متابعة وتقييم المعالم الأساسية للتنمية فى الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٠ - ١٩٦٥).
* أحمد عبد الغفار، الأزمة الاقتصادية المصرية (٦٩/ ١٩٧٠ - ٩١/ ١٩٩٢) - المظاهر والأسباب، الإدارة العامة للنشر، وزارة التخطيط، القاهرة، ١٩٩٣.
* وزارة التخطيط، تطور الاقتصاد المصرى فى عشر سنوات (٦٩/ ١٩٧٠ - ١٩٧٩) القاهرة، أغسطس، ١٩٨١.
* وزارة التخطيط، التقرير المبدئى من متابعة الأداء الاقتصادى والاجتماعى خلال السنة الثالثة (٩٤/ ١٩٩٥).

جدول رقم (٦)

تطور الاستهلاك النهائى والاستثمار الإجمالى والناتج المحلى الإجمالي بسعر السوق وفجوة الموارد المحلية فى الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٩٥

٢- المرحلة ١٩٦٠ - ١٩٦٦:

وهى المرحلة التى شهدت تنفيذ الخطة الخمسية الأولى الطموح، بما تحمله من التوسع فى الإنفاق، ويكفى أن نقارن سنة ٦٤/ ١٩٦٥ بنسبة ١٩٦٠، حيث يشير الجدول إلى التغيرات التالية:

أ- زاد الاستهلاك النهائى إلى ١٧٦٢,٢ سنة ٦٤/ ١٩٦٥ بعد أن كان ١١٩٩,٧ سنة ١٩٦٠ بمعدل سنوى ٨٪ وبمعدل زيادة سنوية ١٣,٦٪ للاستهلاك العام و٥,٦٪ للاستهلاك الخاص، وترجع زيادة الاستهلاك النهائى إلى تزايد السكان بمعدل سنوى بلغ ٢,٨٪، بالإضافة إلى التوسع فى الإنفاق على الخدمات الحكومية، وتزايد الأجور بمعدلات كبيرة حيث كانت ٥٤٩٢٥ مليون جنيه فى سنة ١٩٦٠ ووصلت إلى ٨٧٨,٩ مليون جنيه عام ٦٤/ ١٩٦٥، بزيادة قدرها ٣٢٩,٤ مليون جنيه وبنسبة زيادة قدرها ٥٩,٩٪ وبمعدل زيادة قدره ٩,٩٪ سنويا فى المتوسط، وقد انعكست معظم هذه الزيادة فى الأجور فى شكل زيادة فى الطلب على السلع الاستهلاكية بسبب زيادة الميل الحدى للاستهلاك لكاسبى الأجور ويضاف إلى ذلك زيادة دخول الزراعيين الصغار بعد نشر الملكيات الصغيرة من خلال قوانين الإصلاح الزراعى مما انعكس على زيادة الاستهلاك.

ب- بالنسبة للاستثمار الإجمالي، زاد من ١٧١,٤ مليون جنيه عام ١٩٦٠ إلى ٣٦٤,٣ مليون جنيه عام ٦٤/ ١٩٦٥ بمعدل زيادة سنوى قدره ١٦,٣٪، وهو معدل كبير، ولا تعليق على زيادة الاستثمار حيث من المعروف الأسباب التى وراء زيادته، حيث كان الهدف خلال هذه المرحلة هو إحداث زيادة كبيرة فى الداخل، أى زيادة معدلات التنمية.

ج- أما عن الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق، فقد زاد من ١٣٧٥,٦ مليون جنيه سنة ١٩٦٠ إلى ٢٠٥٠,٦ مليون جنيه، بينما الأعباء المحلية الإجمالية من ١٣٧١,١ سنة ١٩٦٠ إلى ٢١٢٦,٥ سنة ٦٤/ ١٩٦٥.

د- بلغت فجوة الموارد المحلية حوالى ٧٥,٩ مليون جنيه سنة ١٩٦٥، وإجماليها خلال المرحلة وصل إلى ٤١٧,٤ مليون جنيه[1] والسبب فى تلك الفجوة يكمن فى زيادة الاستهلاك، وفى نفس الوقت الاختلال بين الاستثمار والادخار.

٣- المرحلة ١٩٦٧ - ١٩٧٣:

لعل أهم ما فعلته اقتصاديات الحرب أنها أصابت تخصيص وتوزيع الموارد بالخلل، رغم أن كثيرا من شواهد ودلائل المرحلة السابقة كان يشير إلى أن الاقتصاد المصرى كان على أعتاب مرحلة انطلاق فيما يتعلق بالتنمية، حيث أحدثت الخطة الخمسية ٦٠ - ١٩٦٥ تحولات اقتصادية كبيرة فى هيكل الاقتصاد القومى ونظام الإدارة الاقتصادية، وتم خلالها إرساء اساس جيد لم تظهر آثاره كلها خلال تلك المرحلة بحكم طول فترات تفريخ بعض المشروعات الأساسية كالسد العالى ومجمع الحديد والصلب ومشروعات استصلاح الأراضى ومشروعات الكهرباء وغيرها.

وبالتالى أضاعت هذه المرحلة منذ بدايتها فى عام ١٩٦٧ وحتى نهايتها فى عام ١٩٧٣ فرصا هائلة للتنمية، وفى هذا الإطار يمكن تتبع المتغيرات محل الدراسة من الجدول رقم (٦) على النحو التالى:

أ- بالنسبة للاستهلاك النهائي، زاد من ١٧٦٢,٢ مليون جنيه سنة ١٩٦٥ إلى ٤٢٠١ مليون جنيه سنة ١٩٧٥ أمام الاستهلاك العام فقد تضاعف ثلاث مرات تقريبا حيث زاد من

٤٣١,٣ مليون جنيه إلى ١٢٣٠,٧ مليون جنيه خلال هذه المرحلة بسبب المعدل المتزايد للإنفاق العسكرى فى مقابل الانخفاض النسبى فى الاستثمار، حيث ظلت الزيادة المطردة فى نفقات الدفاع والأمن القومى مستمرة بعد حرب ١٩٦٧ من أجل إعادة تنظيم القوات المسلحة، والإنفاق على حرب الاستنزاف التى استمرت حتى أغسطس ١٩٧٠، ثم الاستعداد لحرب أكتوبر ١٩٧٣، وليس غريبا أن تزداد نسبة هذه النفقات الى ما يقرب من ٥,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٦٠ إلى نحو ١٠٪ فى سنوات ما بعد الحرب ١٩٦٧ حتى وصلت إلى ٢٠٪ عام ١٩٧٣[٢].

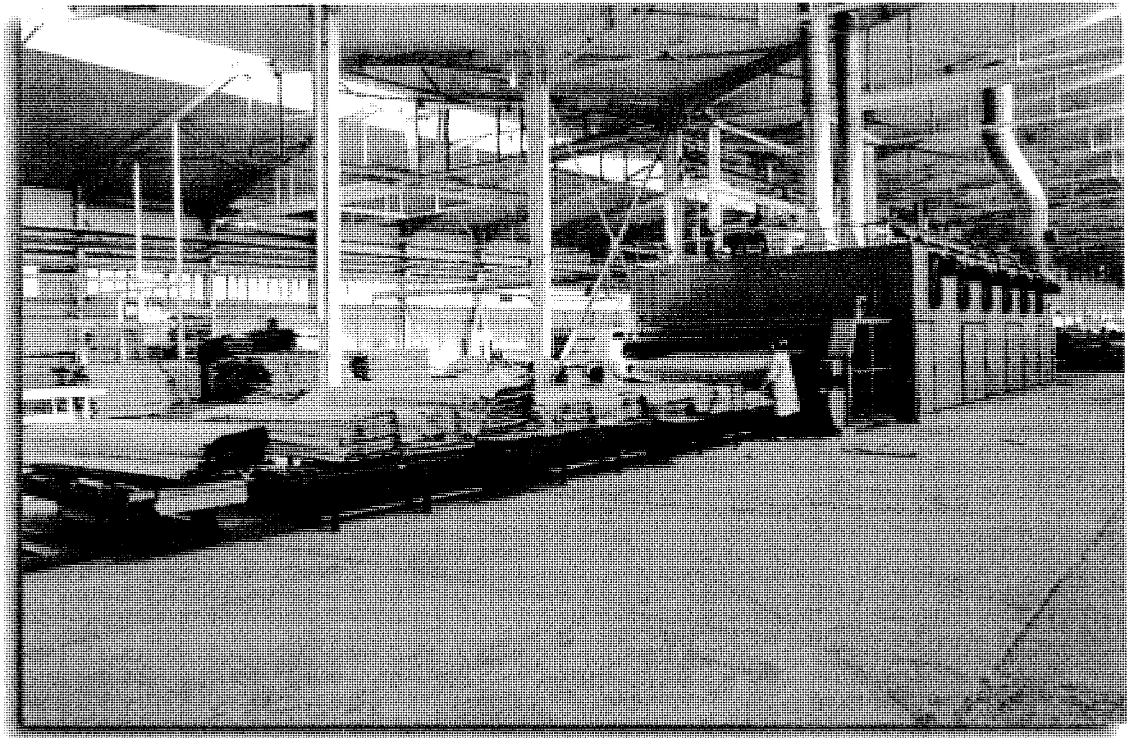
ب- أما الاستثمار الإجمالي، فقد تأثر بالسالب حيث كان مقدّراً أن يزيد سنويا بحوالى ٤٥٠ مليون جنيه بالأسعار الجارية إلا أن المنفذ فعلا كان أقل بكثير، حيث كان متوسط الاستثمار للسنوات ١٩٦٦ - ١٩٦٩ حوالى ٣٥٠ مليون جنيه فقط وفى سنتى ١٩٧٠، ١٩٧١ زاد الاستثمار الإجمالى إلى ٤٣٥ مليون جنيه ووصل سنة ١٩٧٣ إلى حوالى ٤٦٥ مليون جنيه[٣].

ج- بالنسبة للناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق، زاد من ٢٠٥٠,٦ مليون جنيه إلى ٤٨٤٤,٣ مليون جنيه خلال هذه المرحلة.

د- نتيجة لذلك زادت فجوة الموارد المحلية من ٧٥,٩ مليون جنيه إلى ٧٠٣,٧ مليون جنيه فى نهاية هذه المرحلة وهو تزايد كبير مما أدى إلى تزايد الضغوط التضخمية وتزايد العجز فى ميزان المدفوعات وتزايد أهمية قطاع الخدمات على حساب القطاعات الأخرى[٤].

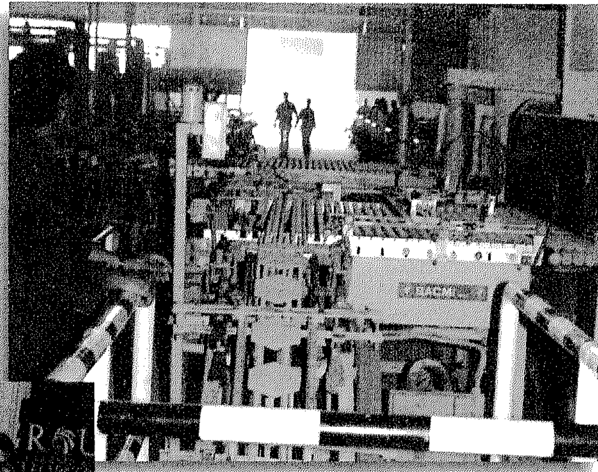
٤- المرحلة ١٩٧٤ - ١٩٨٢/٨١:

لعل ما يميز هذه المرحلة أنها حققت أكبر معدلات للنمو الاقتصادى خلال الفترة التى تشملها الفترة كلها ١٩٥٢ - ١٩٩٥ فقد جاءت أعقاب نصر أكتوبر بكل ما أتى به من عوامل وظروف مواتية للتنمية والانتعاش الاقتصادى،



وهو ما انعكس على المتغيرات التى تُتابع بحثها فى هذا الفصل عند هذه المرحلة من التطور، وبالرجوع إلى الجدول (٦) يمكن ملاحظة أنه :

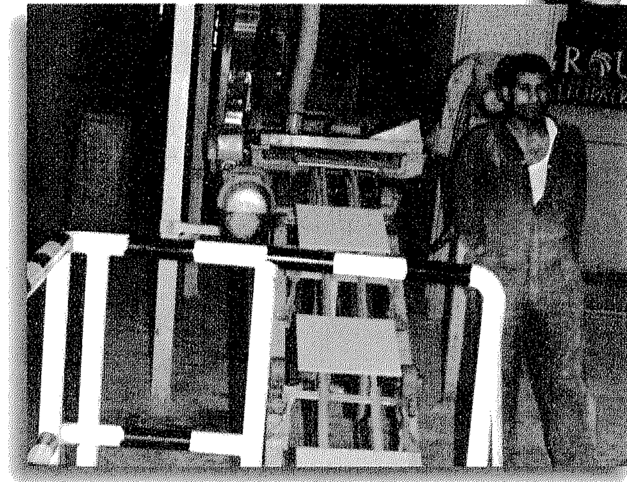
أ- اتجه الاستهلاكُ النهائي، إلى التزايد بشكل كبير للغاية حيث قفز من ٤٢٠١ مليون جنيه عام ١٩٧٤ إلى ١٨٠٦٩ مليون جنيه عام ٨١/ ١٩٨٢، أى تزايد بأكثر من أربع مرات خلال هذه المرحلة وبمعدل سنوى قدره



٢٣,٢٪ سنويا وهو معدل كبير، ويرجع هذا التزايدُ بدرجة أكثر إلى تزايد الاستهلاك الخاص بحوالى ما يقرب من خمس مرات وبمتوسط معدل زيادة سنوى قدره ٢٥,١٪ حيث زاد من ٩٧٠,٣ مليون جنيه عام ١٩٧٤ إلى ١٤٤٨٥ مليون جنيه عام ٨١/ ١٩٨٢.

مع الإشارة إلى أن ذلك ليس شرطا أن ينعكس بنفس الدرجة على مستوى معيشة كافة الفئات الداخلية بسبب وجود سوء توزيع فى الدخل واضح فى هذه المرحلة وارتفاع معدلات التضخم التى كانت فى المتوسط حوالى ٣٠٪. وباستبعاد أثر التضخم، فقد نجد متوسط استهلاك الفئات محدودة ومتوسطة الدخل لم يزد بدرجة كبيرة ولذلك يمكن إرجاع زيادة الاستهلاك الخاص بالدرجة الأولى إلى الزيادة غير العادية فى دخول بعض الفئات الاجتماعية، التى تتميزُ بارتفاع الميل الحدىّ والمتوسط للاستهلاك، نظرا لعدم وعيها الادخارىّ من ناحية، وعدم توفر مناخ استثمارىّ ملائم من ناحية أخرى، بالإضافة إلى حَمَلات الدعاية المركزة لترويج السلع الكمالية وشبه الكمالية، وغمر الأسواق بهذه السلع سواء من خلال المشروعات التى أقيمت آن ذاك أو من خلال الاستيراد بدون تحويل عملة الذى كان معمولا به فى هذه المرحلة.

أما عن الاستهلاك العام فقد زاد لكن بدرجة أقل من زيادة الاستهلاك الخاص، حيث ارتفع أقل قليلا من ثلاثة أضعاف وبمعدل نمو سنوى قدره ١٦,٥٪ خلال هذه المرحلة، بل إن نسبته إلى الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق انخفضت من ٢٥,٤٪ عام ١٩٧٤ إلى ١٦,٩٪ عام ٨١/ ١٩٨٢، وبالتالى فإننا نؤكد مرة أخرى أن الزيادة فى الاستهلاك النهائى خلال المرحلة ١٩٧٤- ٨١/ ١٩٨٢ ترجع بالدرجة الأولى إلى الزيادة فى الاستهلاك الخاص.



ولا نخفى أن هذه المرحلة شهدت تزايد الطلب الاستهلاكى المحلى بمعدلات تفوق معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى بكثير حيث بلغ متوسط معدلات تزايد الطلب الاستهلاكى الكلى ٢٣,٢٪ سنويا، بينما كان

متوسطُ نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى حوالى ٨٪ ولعل ذلك يعكسُ اختلالا جوهريا نتيجته الطبيعية هى زيادة معدلات التضخم، بخلاف الآثار الأخرى.

ب- بالنسبة للاستثمار الإجمالى، أيضا زاد عن ١٣٤٧ مليون جنيه عام ١٩٧٤ إلى ٥١٥٠ مليون جنيه عام ٨١/ ١٩٨٢، أى تضاعف إلى ما يقرب أربع مرات وهى زيادة أقل من الزيادة فى الاستهلاك النهائى.

ج- أما الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق، زاد من ٤٨٤٤,٣ مليون جنيه عام ١٩٧٤ إلى ٢١٢٥٧,٨، بينما زادت الأعباء المحلية من ٥٥٤٨ مليون جنيه إلى ٢٣٢١٩ مليون جنيه خلال المرحلة.

د- نتيجة لذلك زادت فجوة الموارد المحلية من ٧٠٣,٧ مليون جنيه عام ١٩٧٤ إلى ١٩٦١,٢ مليون جنيه عام ١٩٨٢,٨١، وإذا علمنا أن هذه الفجوة الكبيرة كان يتم تمويلها وتغطيتها من خلال القروض الخارجية والاستثمارات الأجنبية والتمويل التضخمى باستخدام سياسة التمويل بالعجز ولا يخفى أن الوسيلتين الأولى والثانية ليس لهما تأثير تضخمى فى الأجل القصير والمتوسط إلا أنها تحمل آثارا سلبية أخرى وبخاصة القروض الخارجية التى تؤدى إلى تفاقم مشكلة الديون الخارجية بآثارها المعروفة، أما عن التمويل التضخمي، فتأثيره التضخمي واضح، وتفسير تزايد معدلات التضخم بشكل كبير فى هذه المرحلة.

٥- المرحلة ٨٢/١٩٨٣ - ٨٩/١٩٩٠:

لعل من المعروف عن هذه المرحلة أنها كانت إيذانا ببدء إدارة الاقتصاد القومى على أسس جديدة من خلال العودة إلى التخطيط القومى من خلال خطط التنمية الخمسية، بل والتخطيط الاستراتيجى طويل المدى، وفى ضوء ذلك صدرت الخطة الخمسية ٨٢/ ١٩٨٣ - ٨٦/ ١٩٨٧ أعقبها الخطتان الخمسيتان ٨٧/١٩٨٨ - ٩١/ ١٩٩٢ ثم ٩٢/ ١٩٩٣ - ٩٦/ ١٩٩٧ ضمن خُطة طويلة المدى مداها عشرون عاما (٨٢/ ١٩٨٣ - ٢٠٠١/ ٢٠٠٢) وتتلخص استراتيجيتها فى دعم القدرة الذاتية للاقتصاد المصرى فى تمويل التنمية، والاستمرار فى دعم وإصلاح البنية الأساسية المادية والاجتماعية، بالإضافة إلى البعد السكانى والمكاني، وتجدرُ الإشارة إلى أنه مع بداية هذه المرحلة، بدأت الإيرادات من البترول وقناة السويس والسياحة وتحويلات المصريين العاملين بالخارج تنخفض فيما بين ٨٢/ ١٩٨٣ - ٨٥/ ١٩٨٦ انخفضت إيرادات البترول بنسبة ٣٦٪. وهكذا انخفضت باقى الموارد من المصادر الثلاثة الأخرى ويمكن فى هذا الإطار تتبع النتائج الخاصة بالمتغيرات الاقتصادية مجال البحث، بالعودة إلى الجدول رقم (٦) حيث يتضح:

أ- أن الاستهلاك النهائي، زاد من ١٨٠٦٩ مليون جنيه عام ٨١/ ١٩٨٢ إلى ٤٧٠١٥,٥ مليون جنيه عام ٨٩/ ١٩٩٠ أى حوالى ٢,٦ مرة وبمعدل نمو سنوى حوالى ١٧,٨٪ فى المتوسط، وترجع هذه الزيادة فى الاستهلاك النهائى بالدرجة الأولى إلى الزيادة فى الاستهلاك الخاص الذى ارتفع من ١٤٤٨٥ مليون جنيه عام ٨١/ ١٩٨٢ إلى ٣٩٧٠٠,٠ مليون جنيه عام ٨٩/ ١٩٩٠ أى حوالى ٢,٨ مرة، وبمعدل نمو سنوى حوالى ١٩,٤٪ فى المتوسط، بينما زاد الاستهلاك العام عن ٣٥٨٤ مليون جنيه عام ٨١/ ١٩٨٢ إلى ٧٣١٥,٥ عام ٨٩/ ١٩٩٠ أى حوالى مرتين وبمعدل سنوى حوالى ١١,٥٪ فقط، وانعكس ذلك على انخفاض النصيب النسبى للاستهلاك العام من الاستهلاك النهائي، ولصالح النصيب

النسبى للاستهلاك الخاص. ويلاحظ أن زيادة معدلات الاستهلاك النهائى وبالتحديد الاستهلاك الخاص، بالأسعار الجارية عن معدلات الزيادة فى الناتج الحقيقى من السلع والخدمات، أدت إلى ارتفاع الأسعار، مما يجعل الزيادة فى الاستهلاك النهائى فى هذه المرحلة لا يتعدى ٢,٨٪ بالأسعار الثابتة وهي نفس الزيادة فى عدد السكان، مما يحملنا على الاعتقاد بأن مستوى المعيشة لم يتحسن بصفة عامة ويدعم ذلك تناقص الاستهلاك العام بمعدل ٤٪ سنويا، مما عكس تدنى الخدمات الحكومية التى يؤثر انخفاضها بالسالب على مستوى المعيشة.

ب- بالنسبة للاستثمار الإجمالي، زاد من ٥١٥٠ مليون جنيه عام ٨١/ ١٩٨٢ إلى ٩٤٣٥,٥ مليون جنيه عام ٨٩/ ١٩٩٠ أى بحوالى ١,٨ مرة وهو معدل منخفض نسبيا.

ج- أما الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق، فقد زاد من ٢١٢٥٧,٨ مليون جنيه عام ٨١/ ١٩٨٢ إلى ٥٢١٢٢ مليون جنيه عام ٨٩/ ١٩٩٠ بينما زادت الأعباء المحلية الإجمالية من ٢٣٢١٩ مليون جنيه إلى ٥٦٤٤٦ مليون جنيه.

د- وقد أدى ذلك إلى تزايد فجوة الموارد المحلية من ١٨٦١,٢ مليون جنيه عام ٨١/ ١٩٨٢ إلى ٤٣٢٤ مليون جنيه عام ٨٩/ ١٩٩٠ وهو ما يفسر إلى حد كبير تزايد عجز الموازنة العامة للدولة وتزايد عجز ميزان المدفوعات، وتفاقم مشكلة الديون الخارجية.

٦- المرحلة ٩٠/١٩٩١-١٩٩٥:

تميزت هذه المرحلة بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى الجذرى الشامل الذى غلب عليه فى المرحلة الأولى منه، الاتجاه أكثر نحو اتخاذ مجموعة من الإجراءات النقدية والمالية للسيطرة على التضخم وتخفيض عجز الموازنة والقضاء على عجز ميزان المدفوعات مع الاتجاه بقوة نحو التحرير الاقتصادى فى مجالات الأسعار وتحرير سعر الصرف وسعر الفائدة وتحرير التجارة الخارجية، والمواجهة الجادة لمشكلة الديون الخارجية ولعل أهم نتائج المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادى هو الدخول فى حالة انكماشية كان لها تأثير واضح على المتغيرات التى نحن بصدد بحثها ونحاول أن نتتبع فى ضوء ذلك التغيرات التى حدثت لها من خلال العودة إلى الجدول رقم (٦)، ومنه يتضح:

أ- أن الاستهلاك النهائى، زاد من ٤٨,٩ مليار جنيه عام ١٩٩١ إلى ١٥٥,٩ مليار جنيه عام ١٩٩٥ أى أنه زاد ١,٣ مرة بمعدل زيادة سنوية قدرها ٨,٥٪ بعد أن كان ٢٣,٢٪ فى المرحلة ١٩٧٤ إلى عام ٨١/ ١٩٨٢، و١٧,٨٪ فى المرحلة ٨٢/ ١٩٨٣ - ٨٩/ ١٩٩٠.

وهذا الانخفاض النسبى فى الاستهلاك النهائى فى هذه المرحلة بالمقارنة بالمرحلتين السابقتين مباشرة يرجع إلى الانخفاض النسبى فى نمو الاستهلاك الخاص بسبب الإجراءات الانكماشية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، حيث يلاحظ أن معدل النمو السنوى للاستهلاك الخاص فى هذه المرحلة بلغ فى المتوسط ١,٧٪ بينما كان ٢٥,١٪ فى ١٩٧٤ - ٨١/ ١٩٨٢، و١٩,٤٪ فى ٨٢/ ١٩٨٣ - ٨٩/ ١٩٩٠، إلا أنه من ناحية أخرى ارتفع معدل نمو الاستهلاك العام إلى ١٩,٦٪ سنويا.

ب- زاد الاستثمار الإجمالى من ٩٤٨٠,٠ مليون جنيه عام ١٩٩١ إلى ٤١٢٨٥ مليون جنيه عام ١٩٩٥، أى بحوالى أربعة أضعاف.

ج- أما الناتجُ المحلى الإجمالى بسعر السوق، فقد زاد من ٥٤٩٠٦ مليون جنيه عام

١٩٩١ إلى ١٨٩٢٢٧,٤ مليون جنيه عام ١٩٩٥.

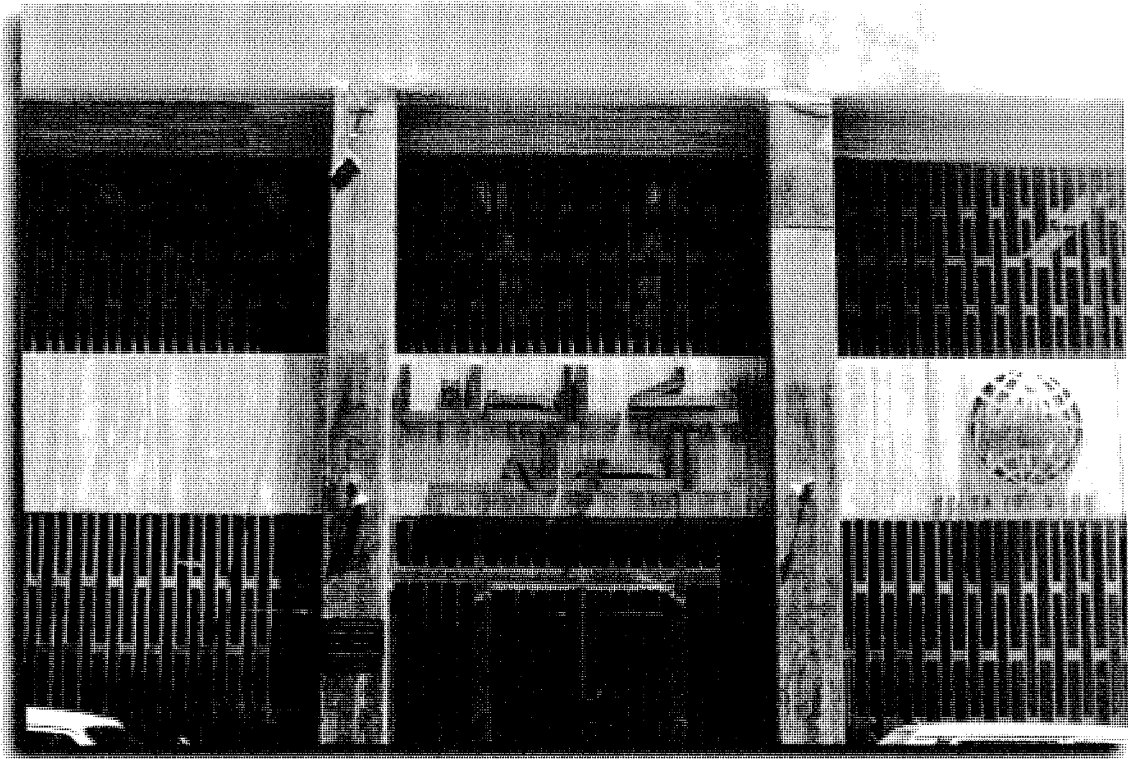
د- ونتيجة لذلك انخفضت فجوة الموارد المحلية من ١٠٥٨٣ مليون جنيه عام ١٩٩١ إلى ٧٩٢٥,٨ مليون جنيه عام ١٩٩٥، ويرجع ذلك إلى أن نسبة الادخار المحلى زادت بسبب الانخفاض فى نسبة الاستهلاك النهائى إلى الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق، حيث وصلت عام ١٩٩٥ إلى ٨٢,٩٪ بعد كانت ٨٩,٦٪ عام ١٩٩١ وبالتالى زاد معدل الادخار المحلى من ١٠,٤٪ عام ١٩٩١ إلى ١٧,١٪ عام ١٩٩٥. ولعل ذلك ينقلنا فى التحليل إلى النقطة التالية:

ثانيا: الادخار المحلى الإجمالى وفجوة الموارد المحلية

لعل تحليل مدى الاختلال الاقتصادى الداخلى لا يكتمل إلا إذا ألقينا الضوء على متغير الادخار المحلى الإجمالى وتغيراته وعلاقته بالتغيرات فى الاستهلاك النهائي، وفجوة الموارد المحلية التى يعبر عنها بالفرق بين نسبة الادخار المحلى الإجمالى إلى الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق وذلك خلال الفترة محل البحث.

١- علاقة الادخار المحلى الإجمالى بالاستهلاك النهائي:

تأتى دراسة هذه العلاقة، علاقة الادخار المحلى الإجمالى بالاستهلاك النهائى من مدخلين، أولهما: أن لا أحد ينكر دور الادخار المحلى الإجمالى وتأثيره على جهود التنمية ومعدل النمو الاقتصادي، فكلما زاد الادخار المحلى الإجمالى زاد عملية وزادت عملية التنمية وزاد معدل النمو الاقتصادى والعكسُ صحيحٌ، أما المدخلُ الثانى فيتلخص فى أن معدل الادخار المحلى الإجمالى يزداد كلما انخفض معدل الاستهلاك النهائى ويؤثر ذلك بالضرورة على فجوة الموارد المحلية، مع



بنك الدلتا الدولى

اقراض جهود نشطة فى تعبئة المدخرات المحلية وتحويلها إلى استثمار، ومن ناحية أخرى ينخفض معدل الادخار المحلى الإجمالى كلما ازداد معدل الاستهلاك النهائي، مما يؤثر بالتالى على فجوة الموارد المحلية وما ينتج عن ذلك من آثار سلبية ويأتى مدخل دراسة العلاقة بين الادخار المحلى الإجمالى والاستهلاك النهائى من منظور إذا علمنا تغيرات الاستهلاك النهائى فمن السهل معرفةُ تغيرات الادخار المحلى الإجمالى ويمكن التعرف على هذه العلاقة فى الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٩٥ من خلال الجدول التالى رقم (٧).

أ- ويتضح من الجدول، أن نسبة الادخار المحلى الإجمالى للناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق كانت ٩ ,١١٪ عام ١٨٩٥٢، و٦ ,١٢٪ عام ١٩٦٠ وهى تعتبرُ ضعيفة فى المرحلة ١٩٥٢ - ١٩٦٠، ويرجعُ ذلك إلى ارتفاع معدلات الاستهلاك النهائى نظرا للاتجاهات بتوزيع الدخل فى هذه المرحلة وبعض العوامل الأخرى.

ب- أما فى المرحلة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ فقد زادت من ٦ ,١٢٪ عام ١٩٦٠ إلى ١٤٪ عام ١٩٦٦ إلا أنها لازالت ضعيفة وارتفاعها قد يرجع إلى الإجراءات الخاصة بتعبئة المدخرات المرتبطة بالخُطة الخمسية الأولى (١٩٦٠ - ١٩٦٥)، وبذلك انخفض الاستهلاك النهائى إلى ٨٦٪ فقط عام ١٩٦٦.



ج- وفى المرحلة ٦٦/ ١٩٦٧- ١٩٧٣ انخفضت نسبة الادخار المحلى الإجمالى من ١٤٪ إلى ١ ,١٢٪ ويرجع ذلك إلى ظروف اقتصاديات الحرب، بالرغم من الإجراءات الانكماشية التى اتخذت إلا أن الاستهلاك النهائى زاد إلى ٩ ,٨٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق.

د- وفى المرحلة ١٩٧٤ - ٨١/ ١٩٨٢، انخفضت نسبةُ الادخار المحلى الإجمالى إلى ٩ ,١٠٪ (وبعد أن كانت ١ ,١٢٪ عام ١٩٧٣) من الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق عام ٨١/ ١٩٨٢ حيث بلغت هذه النسبة ٩ ,١١٪ وليس غريبا أن يحدث ذلك فى هذه المرحلة التى سميت بمرحلة الانفتاح الاستهلاكي، حيث حدث استرخاء فى تعبئة الادخار المحلى اعتمادا على تمويل التنمية من مصادر تمويل

السنوات	١٩٥٢	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٣	١٩٧٤	٨١/ ٨٢	٨٢/ ٨٣	٨٩/ ٩٠	٩١/ ٩٢	١٩٩٥
الاستهلاك النهائي	٨٨,١	٨٧,٤	٨٦,٠	٨٧,٩	٨٩,١	٨٨,١	٨٧,٧	٩٠,٢	٨٩,٠	٨٣,٢
الادخار المحلي الاجمالي	١١,٩	١٢,٦	١٤,٠	١٢,١	١٠,٩	١١,٩	١٢,٣	٩,٨	١١,٠	١٦,٨

المصدر: محسوب من بيانات:
١- وزارة التخطيط، بيانات عن الخطة ٦٠/ ١٩٦١ - ٦٤/ ١٩٦٥، جداول إحصائية عن بعض التغيرات الاقتصادية فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة ١٩٤٥ - ١٩٦٢.
٢- وزارة التخطيط، تقارير متابعة وتقييم الخطة، سنوات مختلفة.

جدول رقم (٧)
الادخار المحلى الإجمالى والاستهلاك النهائي كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق
خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٥

خارجية أو مصادر تمويل تضخمية. فتفاقمت مشكلة الديون الخارجية ومشكلة التضخم فى هذه المرحلة، وكان شعار هذه المرحلة هو إشعار أفراد المجتمع أن مستوى المعيشة تحسن من خلال زيادة الاستهلاك النهائي، فيما يمكن أن يُطلق عليه الشعور بالرخاء الخادع او الهش.

هـ- وفى هذه المرحلة ١٩٨٢ - ١٩٩٠، انخفضت نسبة الادخار المحلى الإجمالى إلى الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق عام ٨٩/ ١٩٩٠٩ إلى ٨,٩٪ وهى أقل نسبة ادخار شهدتها الفترة كلها من ١٩٥٢ - ١٩٩٥ (بعد أن كانت ٩,١١٪ عام ٨١,١٩٨٢، ٣,١٢٪ عام ٨٢/ ١٩٨٣)، ولعل ذلك يثير التساؤل حول فعالية الخطة ٨٢/ ١٩٨٣ - ٨٦/ ١٩٨٧ ومدى أخذها فى الاعتبار تعبئة الادخار المحلى الإجمالي، وقد تكون هناك ظروف أخرى غير مواتية، وفى المقابل زاد الاستهلاك النهائى إلى أن وصل إلى أكبر معدل له فى هذه المرحلة، حيث وصلت نسبته إلى الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق إلى ٢,٩٠٪.

و- وفى المرحلة ٩٠/ ١٩٩١ - ١٩٩٥، زاد الادخار المحلى الإجمالى حتى وصل إلى أكبر معدل له من الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق على الإطلاق وذلك عام ١٩٩٥ حيث بلغت نسبته ٨,١٦٪ بينما انخفضت نسبة الاستهلاك النهائى إلى ٢,٨٣٪. ولعل من الواضح تأثير برنامج الإصلاح الاقتصادى الجذرى الشامل على الاستهلاك النهائى بإجراءاته الانكماشية، وفى نفس الوقت زيادته بنسبة الادخار المحلى الإجمالى بسياساته الأخرى أيضا.

ولعل من الضرورى الإشارة فى كل الأحوال إلى أن نسبة الادخار المحلى الإجمالى خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٧٥، تعتبر ضعيفة لأسباب كثيرة باستثناء المرحلة ١٩٥٢ - ١٩٦٠ التى لم تظهر فيها فجوة للموارد المحلية كان يجب أن يتراوح معدل الادخار حول ١٥٪ فى المرحلة ٦٠-١٩٦٦، وكذلك المرحلة ١٩٦٧ - ١٩٧٣، على الأقل[٥]، أما فى المرحلة ١٩٧٤ - ٨١-١٩٨٢ فالمفترض أن يتراوح بين ١٨٪ كما يراه البعض[٦]. ونحن نرى أنه كان لا يجب أن يقل عن ٢٠٪ بأى حال فى هذه المرحلة، أما المرحلة ٨٢/ ١٩٨٣ - ٨٩-١٩٩٠ والمرحلة ٩٠/ ١٩٩١ - ١٩٩٥ فالمفترضُ أن لا يقل عن ٢٠٪ أيضا، أما ما بعد ذلك وفى ظل الرغبة فى زيادة معدلات الادخار إلى نسبة لا تقل عن ٢٥٪ على الأقل والأهم أن يتم تعبئتها لتمويل الاستثمار دون إهدار أو تعطيل.

٢- الادخار والاستثمار وفجوة الموارد المحلية:

لعل ضعف معدل الادخار، يتضحُ أكثر إذا استكملنا التحليل بدراسة العلاقة بين الادخار والاستثمار، بل سيبرز دراسة هذه العلاقة ويبين بشكل أكثر تحديدا الاختلال الاقتصادى الداخلى المتمثل فى فجوة الموارد المحلية (٧). ويمكن الاستعانة بالجدول رقم (٨)، الذى يعبر عن الاختلال بين الادخار والاستثمار متمثلا فى الفجوة.

ويتضح من الجدول رقم (٨) النتائجُ التاليةُ:

أ- أن المرحلة ١٩٥٢-١٩٦٠، لم تشهد اختلالا فى التوازن الاقتصادى الداخلى، حيث لا يوجد فجوة فى الموارد المحلية، بل كانت موجبة ،حيث كانت نسبة الادخار المحلى الإجمالى ٩,١١٪ من الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق عام ١٩٥٢ بينما كانت نسبةُ الاستثمار الإجمالى ٦,١٠٪، أى الادخارُ أكبرُ من الاستثمار.

ب- أن المرحلة ١٩٦٠ - ١٩٦٦، شهدت مع نهايتها اختلالا فى التوازن الاقتصادى الداخلى، حيث كانت نسبة الادخار المحلى الإجمالى بسعر السوق عام ١٩٦٦، بينما

السنوات	[illegible]	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٣	١٩٧٤	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٩٠/٨٩	٩٢/٩١	١٩٩٥
الادخار المحلى الإجمالى ٪	١١,٩	١٢,٦	١٤	١٢,١	١٠,٩	١٢,٣	١٤,٨	٩,٩	١١,٠	١٦,٨
الاستثمار الإجمالى ٪	١٠,٦	١٢,٥	١٥	١١,٧	١٥,٣	٢٣,٩	٢٣,٣	١٨,١	١٧,٣	٢٠,٧
فجوة الموارد المحلية ٪	١,٣	٠,١	(٪١)	٠,٤	(٤,٤)	(١١,٦)	(٨,٥)	(٨,٢)	(٤,٣)	٣,٩

المصدر : نفس مصادر بيانات الجدول رقم (٧) والفجوة محسوبة .

جدول رقم (٨)
تطور الادخار والاستثمار وفجوة الموارد المحلية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق
خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٥

كانت نسبة الاستثمار الإجمالى ١٥٪ وبالتالى حدثت فجوة الموارد المحلية بنسبة ١٪ .

ج- أما المرحلة ١٩٧٨ - ١٩٧٣، فلم يحدث اختلال بين الادخار والاستثمار، حيث كانت نسبة الادخار المحلى الإجمالى ١٢,١٪ عام ١٩٧٣ اكبر من نسبة الاستثمار الإجمالى التى بلغت ١١,٧٪ ويبدو أن هذا يرجع إلى انخفاض معدل الاستثمار بدرجة أكبر من انخفاض الادخار بدليل أنه كانت نسبة الاستثمار عام ١٩٦٦ حوالى ١٥٪ انخفضت إلى ١١,٧٪ عام ١٩٧٣، بينما كانت نسبة الادخار ١٤٪ وانخفضت إلى ١٢,١٪ فقط . ومن الواضح أن هذا التوازن كان على حساب انخفاض معدلات التنمية فى تلك الفترة .

د- وفيما يتعلق بالمرحلة ١٩٧٤ - ٨١/ ١٩٨٢، فقد حدث اختلال كبير فى التوازن الاقتصادى الداخلى، حيث كان الادخار المحلى الإجمالى عام ١٩٧٤ حوالى ١٠,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق، بينما كانت نسبة الاستثمار الإجمالى ١٥,٣٪ وبالتالى حدثت فجوة فى الموارد المحلية بلغت ٤,٤٪ وفى عام ٨١/ ١٩٨٢ الذى يمثل نهاية هذه المرحلة، وصلت نسبة الادخار المحلى الإجمالى إلى ١٢,٣٪ بينما بلغت نسبة الاستثمار الإجمالى ٢٣,٩٪، ومن ثم زادت فجوة الموارد المحلية عام ١٩٨٢,٨١ إلى ١١,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق، ولعل ذلك يفسر تزايد الاعتماد على الديون الخارجية والتمويل التضخمى خلال هذه المرحلة .

هـ- أما عن المرحلة ١٩٨٢ - ١٩٩٠، فقد ظل الاختلال الاقتصادى الداخلى قائما، لكن بدرجة أقل من المرحلة السابقة، حيث كانت نسبة الادخار المحلى الإجمالى عام ٨٩/ ١٩٩٠ حوالى ٩,٩٪ بينما بلغت نسبة الاستثمار الإجمالى ١٨,١٪، وبالتالى بلغت فجوة الموارد المحلية ٨,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى يسعر السوق .

و- وفى المرحلة ٩٠/ ١٩٩١ - ١٩٩٥، ظل الاختلالُ الاقتصادى الداخلى قائما لكن بدرجة أقل من المرحلة السابقة لها مباشرة، حيث كانت نسبةُ الادخار المحلى الإجمالى ١٦,٨٪ عام ١٩٩٥، بينما بلغت نسبة الاستثمار ٢٠,٧٪ وبالتالى حدثت فجوة الموارد المحلية بنسبة ٣,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق، وبالتالى انخفضت عن المرحلة السابقة لها مباشرة. ولعل ذلك يرجع إلى السياسات والإجراءات التى صاحبت برنامج الإصلاح الاقتصادى الجذرى الشامل الذى طُبق فى الاقتصاد المصرى، إلا أن ذلك يبرز تحديا يجب السعىُ لمواجهته، حيث تشيرُ المرحلة القادمة إلى ضرورة العمل على زيادة نسبة الاستثمار إلى ما لا يقل عن ٣٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى وبالتالى يتطلب الأمر أن تزداد نسبة الادخار المحلى الإجمالى على الأقل إلى ٢٥٪ (٨) أو أكثر .

الأجور والأسعار والتضخم والدعم

لعل من الضرورى الإشارة إلى أن العلاقة بين الأجور والأسعار والتضخم والدعم هى علاقة وطيدة، بل إن العلاقة بين الأجور والأسعار تبرز العلاقة بين التضخم والدعم، سواء كان عينيا أم نقديا، فكلما كانت العلاقة بين مستوى الأجور فى حاجة إلى دعم يعوضهم عن ما فقدوه من جراء التضخم الذى يؤدى إلى ارتفاع تكاليف المعيشة، ويخفض من أجورهم الحقيقية، وبالتالى يخفض من مستوى معيشتهم وتتزايد حاجتهم إلى وسيلة للتعويض عما فقدوه ويأتى الدعم سواء العينى فى شكل تقديم عدد من السلع والخدمات التى يستهلكونها بأسعار أقل من أسعارها الحقيقية وهو ما يحمل الكثير من المساوئ، أو قد يكون الدعم نقدياً فى شكل إضافات نقدية دورية تعادل على الأقل التضخم المتوقع أو ارتفاع الأسعار المتوقع.

وقد اكتسبت هذه العلاقة أبعادا اقتصادية واجتماعية وسياسية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، واستحوذت على اهتمام صانعى السياسات الاقتصادية، ذلك لأن التغيرات التى تحدث فى الأسعار والأجور والسياسات المتعلقة بها - أصبحت على ما يبدو - من أهم العناصر الحاكمة لمدى نجاح السياسات الاقتصادية فى أى اقتصاد لما لذلك من آثار كبيرة ومتعددة، تحتاج إلى كفاءة عالية فى إدارتها والتعامل معها.

ومن ناحية أخرى كانت العلاقة بين الأجور والأسعار والتضخم والدعم تسيطرُ أيضا على اهتمامات العديد من الاقتصاديين عبر تاريخ الفكر الاقتصادي.

ومن هنا نجد أن من يتتبع الاقتصاد المصرى ١٩٥٢ - ١٩٩٥ يتضح له أن هذا الموضوع يكتسب أهمية خاصة عبر مراحل تطوره المختلفة، وفيما يلى سوف نتناول هذا الموضوع من خلال عدة محاور تشير إلى تطوراته وأسبابه وآثاره.

أولا: اتجاهات العلاقة بين الأجور والأسعار عبر المراحل المختلفة

لعل محاولة التعرف على اتجاهات العلاقة بين الأجور والاسعار عبر المراحل المختلفة التى مر بها الاقتصاد المصرى خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٥ تحتاج إلى حساسية فى التحليل نظرا للمشكلات الخاصة بالبيانات من حيث مدى توافرها وملاءمتها.

الا أننا سنحاول التغلب على تلك الصعوبات والمشكلات كلما أمكن. وبالتالى فإن أسلوب التحليل قد يختلف من مرحلة لأخرى. وفى كل الأحوال فإن الهدف الرئيسى من بحث اتجاهات العلاقة بين الأجور والأسعار على المستوى القومى تحديد هذا الاختلال الذى يعبر عنه انخفاض مستوى الأجر الحقيقى بسبب زيادة المستوى العام للأسعار بمعدل أكبر من الزيادة فى مستوى الأجور النقدية وهو ما يؤثر بالسالب على

مستوى معيشة كاسبى الأجور. ومن ثم يقلل من قدرتهم وحافزهم على زيادة الإنتاجية وما ينتج عن ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية سلبية على الاقتصاد القومى ما لم تكن هناك وسيلة ملائمة لتعويضهم باستمرار عن مال فقدوه. وفى هذا الإطار يمكن تتبع اتجاهات العلاقة بين الأجور والأسعار عبر مراحل التطور المختلفة على النحو التالي:

١- مرحلة ١٩٥٢ - ١٩٦٠:

يبدو من استقرار البيانات المتاحة عن هذه المرحلة، أن الاختلال بين الأجور والأسعار لم يكن ملموسا أو موجودا، وقد يؤيد ذلك بيانات الجدول التالى رقم (٩) :

حيث يلاحظ من الجدول أن الرقم القياسى للأجور النقدية كان أكبر من الرقم القياسى لأسعار المستهلكين (تكلفة المعيشة) وبالتالى لا يوجد اختلال فى العلاقة بين الأجور والأسعار فى هذه المرحلة.

السنوات	الرقم القياسى للأجور النقدية	الرقم القياسى لأسعار المستهلكين
١٩٥٢	١٠٠	١٠٠
١٩٦٠	١٠٨	١٠٣

المصدر: الرقم القياسى لأسعار المستهلكين:
روبرت مابرو (ترجمة صليب بطرس) الاقتصاد المصرى ١٩٥٢ - ١٩٧٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٦، ص ٣٢٤.
الرقم القياسى للأجور النقدية: محسوب من بيانات وزارة التخطيط.

جدول رقم (٩)
مؤشر العلاقة بين الأجور والأسعار ١٩٥٢ - ١٩٦٠

٢- المرحلة ١٩٦٠ - ١٩٦٦، والمرحلة ١٩٦٧ - ١٩٧٣:

لأسباب كثيرة يمكن الجمعُ بين مرحلتى ١٩٦٠ - ١٩٦٦، ٦٧-١٩٧٣ لأن آلية السياسات الاقتصادية التى تحكّمت فى اتجاهات العلاقة بين الأجور والأسعار - تكاد تكون متشابهة -(١) حيث كان من أهم الأهداف الاستراتيجية فى المرحلتين العمل



من الأهداف الاستراتيجية توفير سلع غذائية من خلال القطاع الزراعى

على توفير سلع غذائية منخفضة السعر من خلال القطاع الزراعى فى مقابل أن تظل الأجور النقدية منخفضة نسبيا على أساس تحقيق زيادة فى معدلات الادخار المحلى بما يعنيه ذلك من تحكم فى الاستهلاك. وبالتالى فإن سياسات الأجور والأسعار، وما صاحبها من سياسات أخرى كانت بغرض تحقيق ذلك الهدف الاستراتيجي. ومن هذا المنظور صدرت قوانين يوليو الاشتراكية بما تحتويه من إجراءات تحديد الأجور وساعات العمل والتوظف، وتحديد الإيجارات وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر وقوانين الإصلاح الزراعي، وبالتالى فقد كان هناك تحكم فى الأجور من الدولة دون أن يعبر ذلك عن أسعار سوق العمل.

أما الأسعار فقد اتسمت الإدارة السعريةُ بدرجة عالية من التدخل الحكومى فى الأسعار حيث فرضت القيود السعرية على جميع المستويات تقريبا، سواء الأسعار الزراعية أو الأسعار الصناعية أو أسعار الخدمات وحتى أسعار الصرف وكل هذه التدخلات أظهرت ما يسمى بالتضخم المكبوت،[٢] حيث ترتفع الأسعار الرسمية فى صورة ضيقة ومحدودة يمكن معالجتها من خلال الدعم العينى أو زيادة طفيفة فى الأجور، مع ضمانات التوسع فى العمالة عند تلك الأسعار المعتدلة والأجور المنخفضة مع ملاحظة اهتزاز تلك الآلية فى المرحلة ١٩٦٧ - ١٩٧٣، فبدأ يزداد الدعم العينى بشكل واضح.

ويمكن الاستعانة بالجدول رقم (١٠) للتعرف على اتجاهات العلاقة بين الأجور والأسعار عبر السنوات ١٩٦٠ - ١٩٧٣.

ويلاحظ من الجدول رقم (١٠) انه:

أ- خلال المرحلة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ وباعتبار أن سنة ١٩٦٠ سنة الأساس فإننا نجد أن الرقم القياسى لأسعار المستهلكين لم يسجل ارتفاعا ملحوظا بل سجل انخفاضا فى سنتى ١٩٦٢، ١٩٦٣. فى حين وصل عام ١٩٦٤

السنوات	[illegible]	الرقم القياسى للأجور النقدية	الرقم القياسى لأسعار المستهلكين	متوسط الأجور الحقيقية	الرقم القياسى للأجور الحقيقية
١٩٦٠	٩١,٥	١٠٠	١٠٠	٩١,٥	١٠٠
١٩٦١	٨٧,٠	٩٥,١	١٠٠,٧	٨٦,٣	٩٤,٤
١٩٦٢	٩٢,٩	١٠١,٣	٩٧,٧	٩٥,١	١٠٣,٥
١٩٦٣	١٠٣,٠	١١٢,٥	٩٨,٤	١٠٤,٧	١١٤,٣
١٩٦٤	١١١,٧	١٢٢,٢	١٠٢,٠	١٠٦,٥	١١٩,٨
١٩٦٥	١٢٠,٧	١٣١,٩	١١٧,٠	١٠٣,١	١١٢,٧
١٩٦٦	١٢٨,٧	١٤٠,٧	١٢٨,٠	١٠٠,٥	١٠٩,٧
١٩٦٧	١٣١,١	١٤٣,٢	١٢٨,٦	١٠١,٩	١١١,٦
١٩٦٨	١٣١,٩	١٤٤,٢	١٢٦,٣	١٠٤,٤	١١٤,٢
١٩٦٩	١٣٧,٣	١٥٠,١	١٣٠,٣	١٠٥,٣	١١٥,١
١٩٧٠	١٤٢,٣	١٥٥,٨	١٣٥,٥	١٠٥,٢	١١٤,٨
١٩٧١	١٥٧,٣	١٧١,٨	١٤٨,٧	١٠٥,٧	١١٥,٦
١٩٧٢	١٦٣,١	١٧٨,٣	١٥٠,٥	١٠٨,٣	١١٨,٤
١٩٧٣	١٧٩,٨	١٩٦,٤	١٦٣,٧	١٠٩,٨	١١٩,٩

المصدر: وزارة التخطيط، تقارير متابعة الخطة لسنوات مختلفة. والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائى السنوي، سنوات مختلفة. وباقى الأعمدة محسوبة بواسطة الباحث.

جدول رقم (١٠)
اتجاهات وتطور العلاقة بين الأجور والأسعار خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٣
(١٩٦٠=١٠٠)

إلى ١٠٢ نقطة فقط بينما سجل الرقم القياسى للأجور النقدية ارتفاعا متواصلا وهو ما يشير إلى تحقيق الهدف الاستراتيجى المتعلق باستقرار العلاقة بين الأجور والأسعار. حيث إنه فى الوقت الذى زادت فيه الأجور النقدية بسبب قوانين يوليو الاشتراكية وسياسة زيادة العمالة، فقد ظلت الأسعار فى حدود معقولة وقد انعكس هذا التطور على الرقم القياسى للأجور الحقيقية الذى يعبر عن القوة الشرائية للأجور النقدية، وهو المؤشر الحقيقى لمدى توازن العلاقة بين الأجور والأسعار. حيث ارتفع هذا الرقم خلال نفس الفترة إلى ١١٩,٨ نقطة عام ١٩٦٤، بالمقارنة بسنة الأساس وبمتوسط أجر حقيقى بلغ ١٠٦,٥ جنيه مصري، بينما كان فى أول الفترة ٩١,٥ جنيها مصريا سنويا، إلا أن الوضع خلال السنتين ١٩٦٥، ١٩٦٦ تغير قليلا، لكنه لا يؤثر كثيرا على اتجاهات العلاقة بين الأجور والأسعار فى المتوسط خلال المرحلة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ كلها حيث يمكن السيطرة على الاختلال الذى حدث خلال السنتين المذكورتين.

ب- أما المرحلة ١٩٦٧- ١٩٧٣، فقد أصيبت العلاقة بين الأجور والأسعار بالاختلال حيث كانت تسير تلك العلاقة فى اتجاه واحد تقريبا بحيث إن كل زيادة فى الأجور النقدية كانت تبتلعها الأسعار وتبقى زيادة طفيفة فى الأجور الحقيقية أو تظل على نفس مستواها تقريبا بالنسبة للسنة السابقة، فبينما تزايد الرقم القياسى للأجور النقدية إلى ١٤٣,٢ نقطة، نجد أن الرقم القياسى للأسعار مرحل إلى ١٢٨,٦ نقطة عام ١٩٦٧/٦٦ وأصبح الرقم القياسى للأجر الحقيقى حوالى ١١١,٦ نقطة وهو أقل من مستواه عام ١٩٦٤ وعام ١٩٦٥ أيضا.

أما فى عام ١٩٧٣ فقد وصل الرقم القياسى للأجور النقدية عند ١٩٦,٤ نقطة، والرقم القياسى للأسعار ١٦٣,٧ نقطة، وأصبح الرقم القياسى للأجور الحقيقية ١١٩,٩ نقطة، وهو نفسُ مستواه تقريبا عام ١٩٦٤. أى أن هذه المرحلة انتهت بردة فى الأجر الحقيقى إلى مستوى أقل مما كان يجب أن يصل إليه.

ولعل من الواضح أن صانعى السياسة الاقتصادية، كانوا يحاولون المحافظة على استقرار العلاقة بين الأجور والأسعار، لكن بدرجة أقل من المرحلة السابقة حيث بلغت الزيادة الكلية فى الأجر الحقيقى فى المرحلة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ حوالى ٦,٣٪ فى المتوسط، بينما بلغ معدل الزيادة فى الأجر الحقيقى فى المرحلة ١٩٦٧ - ١٩٧٣ حوالى ٤,١٪ فى المتوسط، وفى سبيل استقرار العلاقة بين الأجور والأسعار خلال هذه المرحلة يتم استخدام عدد من الإجراءات الانكماشية وعدد كبير من أساليب التحكم والتدخل فى الاسعار، مما جعل العديد من الاقتصاديين يشيرون إلى أن ذلك هو السبب فى استقرار العلاقة بين الأجور والأسعار خلال تلك الفترة[٣] إلى حد كبير.

٣- المرحلة ١٩٧٤ - ١٩٨٢/١٩٨١:

لعل من الضرورى الإشارة إلى أن آلية السياسات الاقتصادية فى هذه المرحلة تغيرت وخاصة الآلية التى تحكم العلاقة بين الأجور والأسعار والتضخم والدعم، ذلك لأنه لأسباب كثيرة، رأى صانعو السياسة الاقتصادية أنه لا مانع أن يحدث تضخم فى الأسعار وبالتالى إذا حدث اختلال فى العلاقة بين الأجور والأسعار فمن الممكن تعويض كاسبى الأجور من خلال زيادة مخصصات الدعم العينى ولذلك ليس غريبا أن تتضخم مبالغ الدعم العينى خلال هذه المرحلة كما سنرى فيما بعد.

ولكن يبقى تتبع اتجاهات العلاقة بين الأجور والأسعار فى هذه المرحلة من خلال الجدول رقم (١١).

ويتضح من الجدول رقم (١١) أنه يظهر واضحا أنه خلال معظم سنوات هذه المرحلة حدث تزايد كبير فى الاختلال بين الأجور والأسعار، لان معدل الزيادة فى الأسعار كان أكبر من معدل الزيادة فى الأجور. وبالتحديد فى السنوات ١٩٧٦ حيث كان معدل الزيادة فى الأجور ٧,٤٪ بينما كان معدل الزيادة فى الأسعار ١١,٣٪، و١٩٧٧ حيث كان معدل الزيادة فى الأجور ١٠,٢٪ ومعدل الزيادة فى الأسعار ١٢,٣٪ حتى وصل الاختلال عام ١٩٨٢ إلى أقصاه حيث كان معدل الزيادة فى الأجور ٢٨٪ ومعدل الزيادة فى الأسعار ٣٤٪ وهكذا تشير أيضا الأرقام القياسية.

وقد اتجه الرقم القياسى للأجور الحقيقية إلى الانخفاض حيث كان ١٣٤,٥ نقطة عام ١٩٧٥ أخذ ينخفض حتى وصل إلى ١٢٥ نقطة عام ١٩٨٢. لذلك تخللت هذه المرحلة محاولات متعددة من الحكومة لتعويض كاسبى الأجور، بالتركيز على سياسة الدعم العينى فى هذه المرحلة إلى جانب تقرير بعض الزيادات فى الأجور النقدية ولا يخفى أن نسبة المعاناة كانت كبيرة[٤]، وعملية التعويض من خلال سياسة الدعم العينى لم تكن ناجحة بالإضافة إلى ما تحمله من مساوئ كثيرة أخرى.

٤- مؤشرات المرحلة ١٩٨٢ - ١٩٩٠، والمرحلة ١٩٩١-١٩٩٥:

تتميز هاتان المرحلتان بتحول آلية علاج الاختلال بين الأجور والأسعار من قبل صانعى السياسة الاقتصادية. حيث يلاحظ الاتجاه الى استبدال تعويض كاسبى الأجور وبخاصة العاملون بالقطاع الحكومى والقطاع العام من خلال تحويل الدعم العينى إلى دعم نقدى. بعدما ثبت من خلال عدد من الدراسات الجادة[٥] أن سياسة الدعم العينى ليست سياسة سليمة فى مجال تعويض كاسبى الأجور. فضلا عن آثارها السلبية الكثيرة على هيكل الأسعار ونمط تخصيص الموارد، ونمط توزيع الدخل ولذلك كانت توجهات السياسة الاقتصادية هي إعطاء زيادات فى الأجور النقدية سميت العلاوات الاجتماعية، وبالتحديد بداية من أعوام ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩ وما بعدها بنسب بلغت ٢٠٪، ١٥٪،

السنوات	[illegible]	الرقم القياسى للأجور النقدية	الرقم القياسى لأسعار المستهلكين	متوسط الأجور الحقيقية	الرقم القياسى للأجور الحقيقية
١٩٧٤	٢٠٤,٣	٢٢٣,٢	١٨٣,٥	١١١,٤	١٢١,٦
١٩٧٥	٢٥٠,٠	٢٧٣,٢	٢٠٣,٣	١٢٢,٩	١٣٤,٥
١٩٧٦	٢٦٧,٨	٢٩٢,٧	٢٢٦,٣	١١٨,٣	١٢٩,٣
١٩٧٧	٢٦٧,١	٣١٢,٧	٢٥٢,٣	١١٣,٣	١٢٣,٩
١٩٧٨	٣١٥,٤	٣٤٤,٧	٥١٣,٣	١١١,٣	١٢١,٦
١٩٧٩	٣٤٠,٥	٣٧٢,١	٣٠٥,٣	١١١,٤	١٢١,٨
١٩٨٢/٨٠	٥٣٨	٥٨٨,١	٤٥٠,٥	١١٩,٤	١٣٠,٥
١٩٨٢/٨١	٦٩١	٧٥٥,٠	٦٠٤,٠	١١٤,٤	١٢٥,٠

المصدر: * وزارة التخطيط، تقارير متابعة الخطة لسنوات مختلفة.
* الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائى السنوي، سنوات مختلفة.

جدول رقم (١١)
اتجاهات وتطور العلاقة بين الأجور والأسعار خلال الفترة ١٩٧٤ - ٨١/ ١٩٨٢
(١٩٦٠=١٠٠)

١٥٪ من الأجر الأساسى على التوالى[٦]. بل اصبحت تلك العلاوات بعد ذلك هى التعويض النقدى لأى إجراء من إجراءات الإصلاح الاقتصادى التى تؤدى إلى زيادة المستوى العام للأسعار مع العمل من ناحية أخرى على تخفيض معدلات التضخم بمجموعة من الإجراءات الانكماشية التى تعتمد على إدارة الطلب وخاصة فى المرحلة ٩٠/١٩٩١ - ١٩٩٥ وهى مرحلة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى الجذرى الشامل.

وفى هذا الإطار يمكن عرض مؤشرات التغير فى كل من الأجور النقدية، والتغير فى المستوى العام للأسعار من خلال الجدول رقم (١٢).

السنوات	معدل الزيادة فى الأجور النقدية	معدل الزيادة فى الأسعار (التضخم) ٪
٨٢/١٩٨٣	١٧,٨	٢٥,٠
٨٩/١٩٩٠	١٦,٢	٢١,٢
٩٤/١٩٩٥	١٠,٧	٨,٥

المصدر: محسوب من بيانات:
* وزارة التخطيط، تقارير متابعة الخطة، سنوات مختلفة.
* الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائى - سنوات مختلفة.

جدول رقم (١٢)
معدلات الزيادة فى الأجور النقدية
ومعدلات الزيادة فى الأسعار
خلال السنوات ٨٢/ ١٩٨٣، ٨٩/ ١٩٩٠، ٩٤/ ١٩٩٥

ويتضحُ من الجدول أن فى المرحلة ١٩٨٢ - ١٩٩٠ كانت معدلات الزيادة فى الأسعار أكبر من معدلات الزيادة فى الأجور النقدية. حيث من الواضح أن هذه المرحلة تتميز بعدم السيطرة على التضخم.

إلا أن المرحلة ٩٠/ ١٩٩١ - ١٩٩٥ تشير إلى أن صانعى السياسة الاقتصادية استطاعوا من خلال برنامج الإصلاح الجذرى الشامل تخفيض معدل التضخم حيث وصل إلى ٨,٥٪ وبالتالى كانت زيادة الأجور النقدية فى المتوسط أكبر من الزيادة فى المستوى العام للأسعار. وتبقى هذه النتيجة مشجعة لإحداث المزيد من رفع مستوى المعيشة من خلال الانتقال بهيكل الأجور إلى وضع أفضل مما هو عليه فى الوقت الحاضر وهذا الانتقال والإصلاح فى هيكل الأجور يعد من التحديات التى يجبُ مواجهتُها قبل الدخول إلى القرن الواحد والعشرين أى خلال خمس سنوات.

ثانيا: التضخم فى مصر وأسبابه

١- تطور معدلات التضخم:

لعل من الواضح أن ظاهرة التضخم فى الاقتصاد المصرى وخاصة فى المرحلة التى تبدأ من ١٩٧٤ حتى ١٩٩٠ كان لها تأثيرٌ واضحٌ على اختلال العلاقة بين الأجور والأسعار ولعل ذلك يتطلب إلقاء الضوء على تطور معدلات التضخم خلال الفترة ١٩٥٢- ١٩٩٥ من منظور أن ظاهرة التضخم تعبر عن وجود ارتفاع متواصل فى مستوى الأسعار خلال فترة زمنية معينة. مع ملاحظة أن هناك عددا من المقاييس للتضخم منها الذى يعتمد على استخدام الأرقام القياسية للأسعار، وهناك المقاييسُ المرتبطة بالطلب والتغيرات النقدية وغيرها[٦].

وقد استخدمنا معدلات التضخم القائمة على الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين، رغم ما يؤخذ على هذه الأرقام من تحفظات تتعلق بالمجموعة السّلعية الداخلة فى تكوين هذه السلسلة وكذلك حسابُ الأسعار فيها بالأسعار الموجودة وهى قد لا تعبر عن الأسعار الحقيقية الواقعية ورغم ذلك فإن الاعتماد على الرقم القياسى لأسعار المستهلكين هو الملائمُ فى سابق هذا التحليل. ويمكن فى هذا الإطار، تتبع معدلات التضخم فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة محل البحث من خلال الجدول رقم (١٣).

السنوات	معدلات التضخم ٪
١٩٥٢	٢
١٩٦٠	٣
١٩٦٦	١٢,١
١٩٦٧	٤
١٩٧٣	٩,٧
١٩٧٤	٢٤
٨١/١٩٨٢	٣٤
٨٢/١٩٨٣	٢٥,٠
٨٩/١٩٩٠	٢١,٢
١٩٩٥	٨,٥

المصدر: محسوب من بيانات:
* الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائى، سنوات مختلفة.

جدول رقم (١٣)
تطور معدلات التضخم فى الاقتصاد المصري
خلال الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٩٥

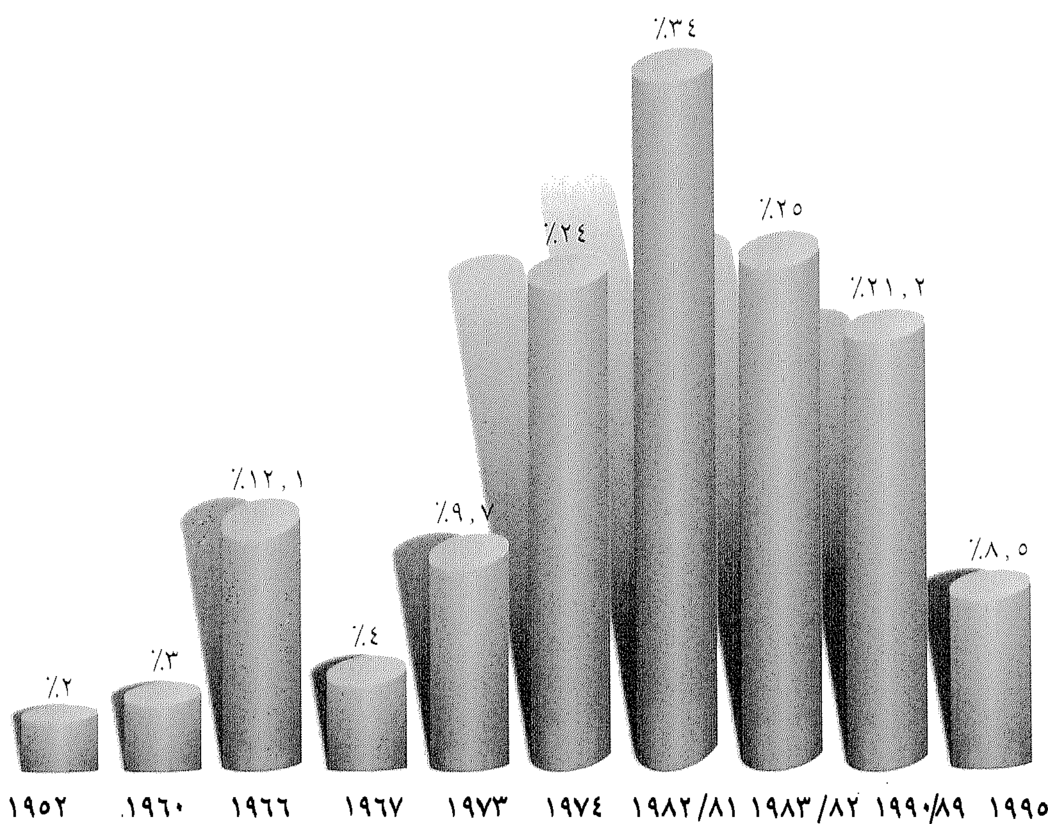
ويتضح من الجدول أن معدلات التضخم اختلفت من مرحلة لأخرى بسبب تغير الآلية والسياسات الاقتصادية بين المراحل، حيث يلاحظ:

أ- أن المرحلة ١٩٥٢ - ١٩٦٠ لم تشهد معدلات تضخمية كبيرة ٢٪ عام ١٩٥٢، ٣٪ عام ١٩٦٠.

ب- أن المرحلة ١٩٦٠ - ١٩٦٦، شهدت ارتفاع معدل التضخم حيث وصل إلى ١٢,١٪، وقد يرجع ذلك إلى اللجوء لوسيلة التمويل التضخمي.

ج- أن المرحلة ١٩٦٧ - ١٩٧٣ بدأت بمعدل منخفض للتضخم وصل إلى ٤٪ بينما فى نهايتها ارتفع معدل التضخم إلى ٩,٧٪ وهى السنة التى بدأت تنهار فيها آلية استقرار الأسعار والأجور وإحداث التضخم المكبوت.

د- أما فى المرحلة ١٩٧٤ - ٨١/ ١٩٨٢ فهى المرحلة التى تحققت فيها أكبر معدلات للتضخم حدثتْ خلال الفترة ١٩٥٢-١٩٩٥ تقريبا حيث بلغ معدل التضخم عام ١٩٧٤ حوالى ٢٤٪ ووصل عام ٨١/ ١٩٨٢ إلى ٣٤٪، ومن المعروف أن هذه المرحلة شهدت إفراطا كبيرا فى الإصدار النقدى وعجزا متزايدا فى الموازنة إلى جانب مشاركة العوامل الخارجية بالتضخم المستورد، ناهيك عن تأثير العوامل الهيكلية إلى جانب عمليات تحريك الأسعار التى كانت تتم من وقت لآخر.



معدلات التضخم خلال الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٩٥

هـ- وفى المرحلة ١٩٨٢ - ١٩٩٠، يلاحظ أن معدل التضخم ظل مرتفعاً إلا أنه بدأ ينخفضُ إلى ٢١,٢ عام ٨٩/ ١٩٩٠ أى مع نهاية هذه المرحلة.

و- وأخيرا يُلاحظُ فى المرحلة ٩٠/ ١٩٩١ - ١٩٩٥ أنّ معدل التضخم انخفض بشكل كبير حيث وصل عام ١٩٩٥ أى نهاية هذه المرحلة إلى ٨,٥٪، بعد أن كان ٢١,٢٪ عام ١٩٩٠. ولعل ذلك يرجع إلى النجاح الذى أحرزه برنامج الإصلاح الاقتصادى الجذرى الشامل الذى طبق مع بداية هذه المرحلة بل هو أحد الدلائل المهمة على تحسن أداء الاقتصاد المصرى بل مع استمرار انخفاض التضخم فذلك قد يُعطى الفرصة لصانعي السياسة الاقتصادية للوصول لعلاج جذرىّ للاختلال بين الأجور والأسعار. وهو ما يجب أن تكون عليه الأحداث ما بعد عام ١٩٩٥ لكى يستطيع الاقتصاد المصرى الخروج من الحالة الانكماشية الكسادية التى أصيب بها من إجراءات الإصلاح الاقتصادى فى المرحلة الأولى حين تم التركيز على إدارة الطلب ولا يبقى فى المرحلة القادمة إلا التركيز على إدارة العرض من خلال زيادة الاستثمار، وزيادة الإنتاج والإنتاجية، وعبور هذه المرحلة بأقل معدل تضخم ممكن، وتحقيق درجة معقولة من التوازن بين الأجور والأسعار.

٢- حول أسباب التضخم فى مصر:

لعل الحديث عن أسباب معينة باعتبارها مصدر التضخم هو أمر صعب ذلك لأن ارتفاع مستوى أو متوسط الأسعار فى المجتمع هو نتيجة تفاعل كل مكونات الطلب الكلى وما تحتويه هذه المكونات من متغيرات اقتصادية متعددة، وبالتالى فإن محاولة تفسير التضخم لابد أن تتضمن الإشارة إلى العديد من سلوك المتغيرات الاقتصادية الأخرى. بل والأصعب من ذلك أن تغير السياسات الاقتصادية والظروف والأوضاع الاقتصادية يؤدى إلى تغير درجة تأثير كل متغير من مرحلة تطور إلى مرحلة تطور أخرى.



سفر البعض للخارج للعمل بأجور مرتفعة نتيجة للتضخم

ولذلك تتغير أوزانُ العوامل المسببة للتضخم من مرحلة لأخرى، ومن هنا تعددت الأسباب المؤدية إلى التضخم فى مصر وتغيرت الأهميةُ النسبية لكل سبب أو عامل من مرحلة لأخرى. ولعل ذلك يضر العدد الهائل من الدراسات التى اجريت حول تحديد أسباب التضخم فى مصر وأوزانها النسبية، ولنحاول أن نتتبع أهم هذه الأسباب عبر المراحل محل البحث على النحو التالى:

١- المرحلة ١٩٦٠ - ١٩٦٦، والمرحلة ١٩٦٧ - ١٩٧٣(٧)، التى اتسمت بسيادة ظاهرة التضخم المكبوت من خلال كبت الأسعار والتى يحددها البعضُ(٨) فى:

أ- زيادة معدلات الاستهلاك السنوية حيث بلغت ٨٪ بينما بلغت الزيادةُ السكانيةُ ٢,٨ والأخيرة تشارك بشكل فعال فى زيادة الاستهلاك وبالتالى زيادة الأسعار.

ب- جمود وعدم مرونة عرض الحبوب الغذائية.

ج- كبرُ حجم الإنفاق على مشروعات التنمية الأقتصادية، حيث كان ينمو الاستثمار بمعدل كبير خلال الخطة الخمسية الأولى ٦٠/ ١٩٦١ - ٦٤/ ١٩٦٥ وهذا الإنفاق لا يولد سلعا وإنتاجا فى نفس السنة ولكن الأمر يتطلب بعض الوقت، وخلال هذا الوقت المستغرق حتى يتحقق الإنتاج فإن ضغوطا تضخمية تحدث بسبب إنفاق أموال لا يقابلها إنتاج فعلى (فترة التفريخ أو الحمل).

د- زيادة الأجور عن الإنتاجية مما أدى إلى ارتفاع التكلفة والأسعار. حيث لوحظ أن الأجور ازدادت بمقدار ٦٠٪ بينما ازداد إجمالى الناتج المحلى بمقدار ٤٣٪. وأيضا فى المرحلة ١٩٦٦ - ١٩٧٣ زادت الأجور بنسبة قدرها ٣٢,٥٪ بينما زاد الناتج المحلى الإجمالى بنسبة ٢٠,٣٪. ورغم ما تمثله هذه الزيادات فى الأجور من محاولة توفير مستوى معيشة مقبول. إلا أن الزيادة فى الأجور خلال هاتين المرحلتين ترجع إلى الزيادة الضخمة فى حجم العمالة وتوزيع مستوى أو معدل الأجور المتدنى على أكبر عدد من العمالة لأهداف اجتماعية وسياسية. حيث زاد حجم العمالة من حوالى ٦,٧ ملايين عامل فى بداية الستينيات إلى ٨,٣ ملايين فى نهاية الستينات. ولا يعنى هذا أنه لا توجد بطالة مقنعة بين هولاء المشتغلين ولكن مهما يكن الأمر فإنهم مقيدون على جدول الأجور. ويكفى الإشارة إلى أن المرحلة ١٩٦٧ - ١٩٧٣ زاد متوسط أجر المشتغل بنسبة ٣٢,٤٪ بينما زادت إنتاجية المشتغل بنسبة ٢١,٤٪ فقط.

٢- المرحلة ١٩٧٤ - ١٩٨٢/٨١ وتتلخصُ أهم أسباب التضخم فى هذه المرحلة فيما يلى:

أ- تأتى السياسة النقدية التوسعية. والإفراط النقدى فى مقدمة الأسباب التى ادت إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار فى هذه المرحلة وقد تبلور ذلك فى أن معدل نمو الائتمان المحلى كان يفوقُ بكثير معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الثابتة. حيث كان الاول ٥١٪ عام ١٩٧٥، و٥٠,٧٪ عام ١٩٧٨، ٢٥,٦٪ عام ١٩٧٩، ٢٧,١٪ عام ٨٠/ ١٩٨١، ٤١٪ عام ٨١/ ١٩٨٢ بينما كان معدل النمو فى الناتج المحلى الإجمالى ١٠,٨٪، ٨,٨٪، ١٢,٩٪، ٧,٨٪، ٧,٤٪ على التوالى(٩).

وهذا التوسع فى الائتمان يفوق بكثير المعدل المعقول ما بين معدل النمو فى الائتمان المحلى ومعدل نمو الناتج وهى ٣:١. حيث تشير الأرقام إلى أن معدل نمو الائتمان المحلى كان أكبر بكثير من معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى مما أدى إلى زيادة معدلات التضخم بصورة كبيرة فى هذه المرحلة.

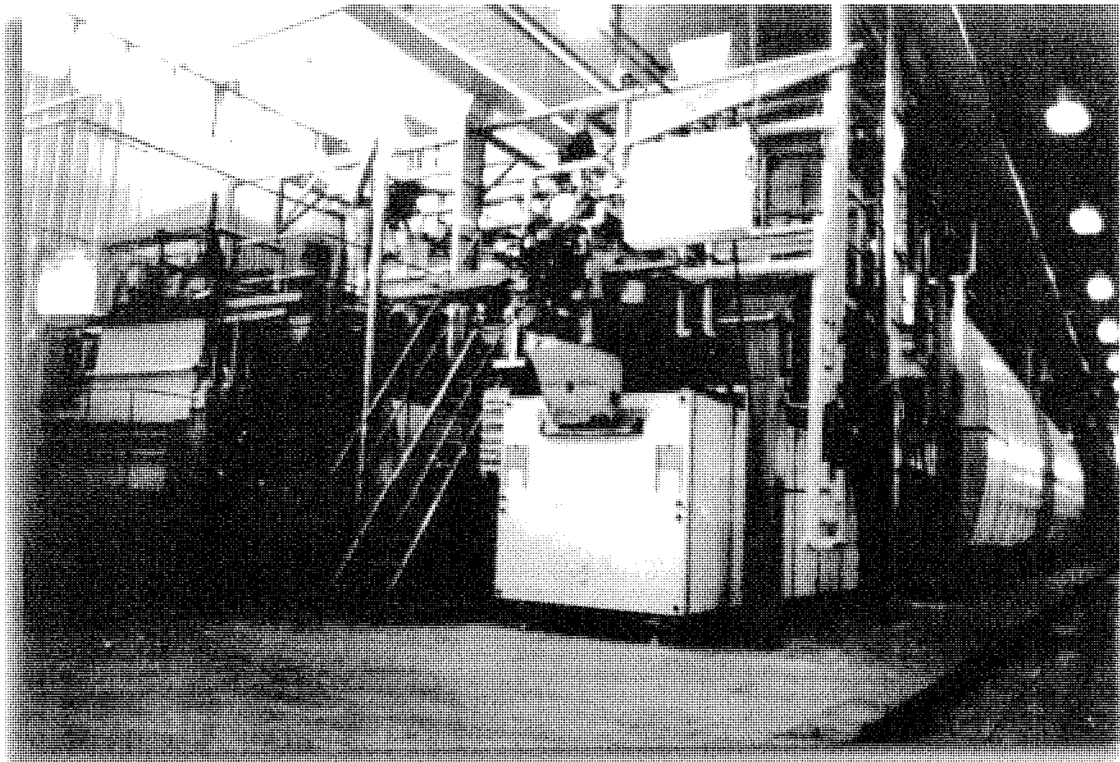
ب- يأتى فى هذا الاتجاه تزايد الاعتماد على التمويل التضخمى فى هذه المرحلة وخاصة من خلال تزايد الاعتماد على تمويل عجز الموازنة العامة للدولة على الجهاز المصرفى وترسيخ تبعية السياسة النقدية للسياسة المالية فى هذه المرحلة حيث كان يمول العجز الصافى بصفة خاصة من خلال الإصدار النقدى الجديد. وبالتالى وجود نقود لا يقابلها إنتاج فتزداد الأسعار وهكذا. لدرجة أن دراسة هذه العلاقة أبرزت نتيجة على درجة عالية من الأهمية تتلخص فى أن كل زيادة ١٪ فى المستوى العام للأسعار، كان العجز الصافى يشارك فيها بنسبة ٠,٥٪ بسبب الإصدار النقدى الجديد. بل إن هذه الآلية قامت على أساس علاقة دائرية حيث كان عجز الموازنة يزيد فيزداد الدعمُ العينى لأنه كان الأداة المتبعة لتعويض كاسبى الأجور فى هذه المرحلة فيزداد اللجوء إلى الجهاز المصرفى لإصدار نقدى جديد فتزداد الأسعار وهكذا تبدأ الدائرة من جديد (١٠).

ج- لعبت التغيرات فى سعر الصرف وانخفاض قيمة الجنيه المصرى وارتفاع تكلفة الواردات دورا لا يستهان به فى زيادة معدلات التضخم خلال هذه المرحلة.

د- تأتى الاختلالات الهيكلية فى المرتبة التالية فى الأهمية فيما يتعلق بمسئوليتها عن التضخم فى هذه المرحلة. مثل النمو السكانى وبطء النمو فى القطاع الزراعى وبالتالى انخفاض العرض من السلع الغذائية إلى جانب بعض العوامل الخاصة بنمو بعض القطاعات السّلعية.

هـ- ثم تأتى بعض العوامل المتعلقة بجانب التكلفة والخاصة بانخفاض الإنتاجية واختلال العلاقة بين الأجور والإنتاجية ووجود الطاقات العاطلة والارتفاع الشديد فى أسعار الأراضى وأسعار الفائدة(١١).

٣-المرحلة ١٩٨٢ - ١٩٩٠، يمكن أن نجد أهم الأسباب المسئولة عن التضخم فى هذه المرحلة



زيادة الإنتاجية أحد سبل معالجة التضخم



إحدى الندوات حول قضية التضخم

مرتبة حسب أهميتها ووزنها ومسئوليتها على النحو التالى:

أ- يأتى عجز الموازنة العامة للدولة المسئول الأول عن التضخم فى هذه المرحلة. حيث تزايد العجز الإجمالى وصافى الموازنة العامة للدولة بدرجة كبيرة، فقد بلغ العجز الإجمالى عام ٨٣/ ١٩٨٤ حوالى ٥٩٣٣ مليون جنيه، وعام ٨٤/ ١٩٨٥ حوالى ٦٩٤٣، وعام ٨٥/ ١٩٨٦ حوالى ٩٧٨٩، عام ٨٦/ ١٩٨٧ (٩٠٨١) مليون جنيه وعام ٨٧/ ١٩٨٨ وصل ١٤٤٣٩ مليون جنيه وبلغ ١٢١٣٢ مليون جنيه عام ٨٨/ ١٩٨٩، ووصل عام ٨٩/ ١٩٩٠ حوالى ١٠٧٤٢ مليون جنيه، وكذلك العجز الصافى كان ١٩٩٤ مليون جنيه، ٢٤٣٤ مليون جنيه، ٤٥١٩ مليون جنيه، ٢٤١٨ مليون جنيه، ٥٠٦١ مليون جنيه، ٤٧٥٨ مليون جنيه، ثم ٥٥٣٨ مليون جنيه فى نفس السنوات على التوالى.

ونظراً لضخامة أرقام العجز وفى ظل آلية تمويل العجز من خلال الجهاز المصرفى وبدرجة أكثر من خلال إصدار نقود جديدة. فقد تم اختبار العلاقة بين عجز الموازنة والعملية التضخمية فى مصر خلال هذه المرحلة. واتضح من خلال نموذج قياس العلاقة المتبادلة بين عجز الموازنة والتضخم أنه يترتب على زيادة المستوى العام للأسعار زيادة الإنفاق العام الذى يقترن دائما بزيادة العجز الذى يمول بنسبة عالية من الجهاز المصرفى والإصدار النقدى الجديد فيزداد المعروض النقدى والذى ينعكس بدوره على المستوى العام للأسعار ومن ثم زيادة معدل التضخم فمرة أخرى يزداد العجز فيزداد التضخم وهكذا[١٢].

ب- تأتى العوامل النقدية والخاصة بالتوسع فى المعروض النقدى لأغراض أخرى فى المرتبة التالية فيما يتعلق بالمسئولية عن التضخم فى هذه المرحلة.

وقد أثبت ذلك عدد من الدراسات فى هذا المجال[١٣] التى أكدت الأثر الموجب للتوسع النقدى المتمثل فى زيادة المعروض النقدى على معدل التضخم المتوقع.

ج- تأتى العوامل الخاصة بتغير سعر الصرف وانخفاض قيمة الجنيه المصرى خلال هذه المرحلة، وارتفاع تكلفة الواردات فى المرتبة الثالثة من حيث المسئولية عن التضخم فى هذه المرحلة، حيث لعبت دوراً هاماً فى زيادة معدلات التضخم كما أثبتت ذلك بعض الدراسات(١٤).

د- ثم تأتى العوامل الهيكلية ولا سيما بطءُ النموّ فى القطاع الزراعى وما يصاحبه من اختلال علاقة النمو بين مختلف القطاعات، ومن ثم ارتفاع فى الأسعار النسبية للمنتجات الغذائية والزراعية بوجه عام وعجز المتاح من موارد النقد الأجنبى عن تلبية الطلب المتزايد على الواردات، كلها تلعب دورا مؤكدا فى تفسير معدلات التضخم السائدة والمستوى العام للأسعار(١٥).

هـ- وأخيرا تأتى العوامل غير الهيكلية مثل زيادة الأجور النقدية وغيرها لتفسير جزء ليس كبيرا من معدلات التضخم فى مصر خلال هذه المرحلة.

٤- **وفى المرحلة ١٩٩٥/٩٠** يأتى دور العوامل التى تؤدى إلى تفسير التضخم حيث تتميز هذه المرحلة بأن معدلّ التضخم انخفض بشكل كبير. حيث وصل إلى ٨,٥٪ ولعل ذلك يعنى أنّ أهمّ العوامل المؤثرة على التضخم قد تم علاجها ولعل انخفاض عجز الموازنة إلى حد كبير فى هذه المرحلة وتمويله من خلال أذون الخزانة وارتباط ذلك بانخفاض معدل التضخم ينحى مسئولية العجز عن التضخم ويصبح لا تأثير له تقريبا.

كذلك السياسة النقدية الانكماشية التى اتبعت أدت إلى تخفيض معدل التضخم، وعلاج سعر الصرف وتحريره وتقويمه وتوحيده جعل هناك استقراراً فى قيمة الجنيه المصري، وبالتالى أصبح تأثيره يكاد يكون محايدا.

ثالثا: الدعم العينى والدعم النقدى

فى إطار العلاقة بين الأجور والأسعار والتضخم، دخل مفهوم الدعم سواء العينى أو النقدى فى هذه العلاقة. والدعم بنوعيه سياسة تعويضية لمحدودى الدخل وبالتحديد لكاسبى الأجور لتعويض بعض مما قد يفقدونه من قدرتهم الشرائية من جراء التضخم وارتفاع الأسعار للحفاظ على مستوى معيشى مقبول لهؤلاء المستَهْدَفين بضمان توفير وتأمين حدّ أدنى من إشباع الحاجات الضرورية من بعض السلع والخدمات.

والدعم العينى نشأ فى مصر خلال الحرب العالمية الثانية، وكان ضمنَ العديد من السياسات التى اتُّبِعَتْ فى ذلك الحين لتثبيت أسعار السلع الأساسية التى ارتفعت فى ذلكَ الوقتَ ارتفاعاً شديداً بسبب ظروف الحرب ولذلك فقد ثبت سعرُ الخبز والدقيق والسكر والكيروسين من ديسمبر عام ١٩٤١ إلى ابريل ١٩٤٤ وقد بلغت إعانات الدعم وسميت (إعانات خفض تكاليف المعيشة) فى الموازنة لسنة ١٩٤٥ حوالى ٢ مليون جنيه موزعة على نفس السلع الأربع تقريباً(١٦).

وبعد هذا التاريخ، تغيرت إعانات الدعم العينى تبعاً للعلاقات بين الأجور والأسعار من ناحية، والعلاقة بين الدعم والتضخم من ناحية. بحيث يمكن أن نتوقع أنه كلما ازداد الاختلال بين الأجور والأسعار مع وجود التضخم الظاهر فإنه يمكن أن نتوقع زيادة مخصّصات الدعم. والعكس صحيح كلما كان هناك استقرار ما فى العلاقة بين الأجور والأسعار مع وجود معدل منخفض من التخضم الظاهر، يكون هناك انخفاض فى مخصّصات الدعم، ويتوقف ذلك أيضاً على مدى تقرير إعانات الدعم النقدى.

وفى ضوء ذلك يمكن تتبع مخصصات

الدعم العينى، ونسبتها إلى إجمالى الإنفاق العام وإجمالى الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٧٠ على النحو التالى الذى يبينه الجدول رقم (١٤).

السنوات	[illegible]	نسبة الدعم إلى إجمالى الإنفاق العام ٪	نسبة الدعم إلى الناتج المحلى الإجمالى ٪
١٩٥٢	٥	٣	٠,٦
١٩٦٠	٩	٣,٥	٠,٧
١٩٦٦	١٤	٤	٠,٨
١٩٦٧	١٨	٤,٥	٠,٩
١٩٧٣	١٠٨	٤,٦	٣,٥
١٩٧٤	٤٢٠	١٣,٧	١١,١
١٩٨٢/٨١	٢٠٠٠	٢٨,٠	١٩,٦
١٩٨٣/٨٢	٢٠٥٣	٢٠,٥	٩,٧
١٩٩٠/٨٩	١٩٣٧	٥,٦	٤,١
١٩٩٥	٣٩٠٢	٥,٥	٢,٦

المصدر: وزارة المالية - الحساب الختامى - سنوات مختلفة.

جدول رقم (١٤)
تطور إعانات الدعم ونسبتها إلى اجمالى الإنفاق العام والناتج والمحلى الإجمالى خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٥

يلاحظ من الجدول رقم (١٤) النتائج التالية:

١- أن الدعم فى المرحلة ١٩٥٢ - ١٩٦٠، كان لا يمثل إلا نسبة ضئيلة من إجمالى الإنفاق العام والناتج المحلى الإجمالى يتراوح بين ٣٪، ٣,٥٪، ٠,٦٪، ٠,٧٪ على التوالى. لأن العلاقة بين الأجور والأسعار كانت مستقرة تقريباً.

٢- اما فى المرحلة ١٩٦٠ - ١٩٦٦، فقد ظل وزن الدعم ضعيفاً أيضاً حيث تراوحت نسبته ما بين ٣,٥٪ و٤٪ من إجمالى الإنفاق العام، ٠,٧٪، ٠,٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى. لأن هذه المرحلة تميزت بوجود التضخم المكبوت واستقرار معقول بين الأجور والأسعار وظل كذلك فى المرحلة ١٩٦٧ - ١٩٧٣ لنفس الأسباب ولرغبة الحكومة فى كبت الأسعار من مرحلة اقتصاديات الحرب.

٣- فى المرحلة ١٩٧٤ - ١٩٨٢/٨١، ازداد الدعم زيادةً كبيرةً حيث وصلت قيمته إلى ٤٢٠ مليون جنيه عام ١٩٧٤ بعد أن كانت ١٠٨ مليون، ووصلت نسبتهُ فى إجمالى الإنفاق العام إلى حوالى ١٣,٧٪ بعد أن كان ٤,٦٪ وأيضاً زادت نسبته إلى الناتج المحلى الإجمالى حيث وصلت إلى ١١,١ عام ١٩٧٤ بينما كانت ٣,٥ فقط عام ١٩٧٣.

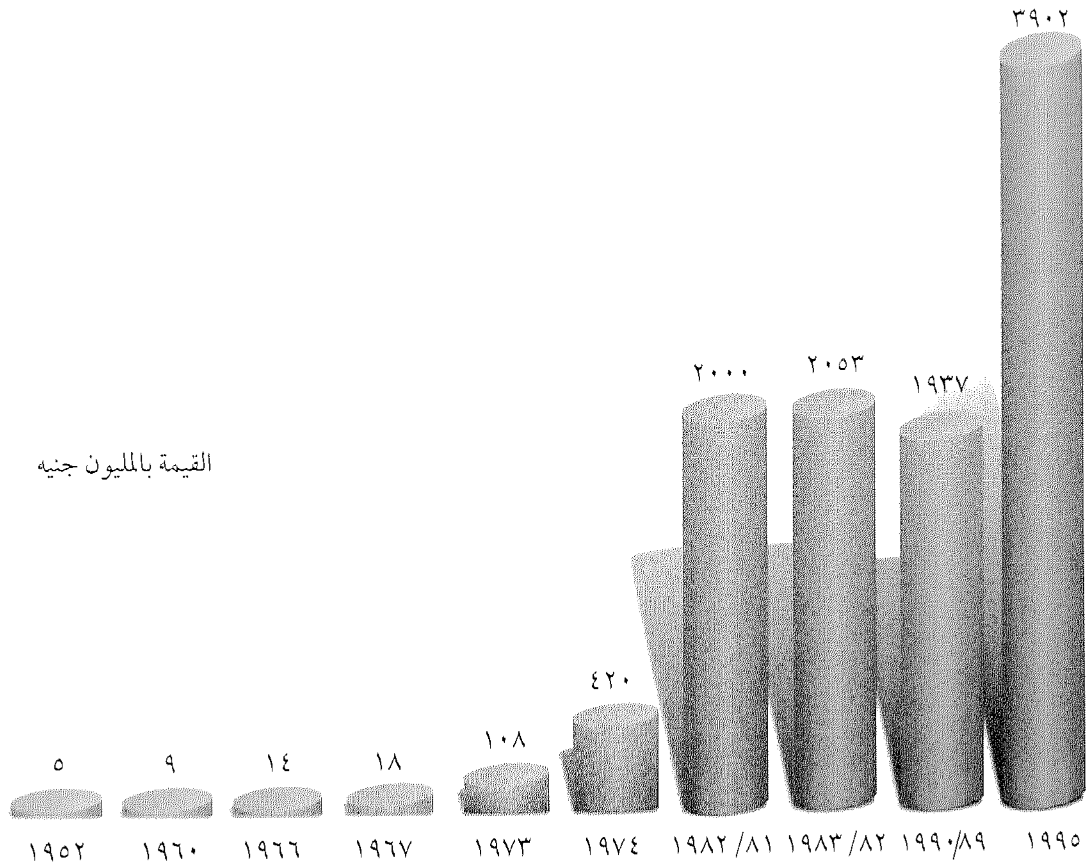
ومع تزايد الاختلال بين الأجور والأسعار وارتفاع معدلات التضخم الظاهر فى هذه المرحلة ورغبة من صانعى السياسة الاقتصادية فى استخدام الدعم كتعويض لمحدودى الدخل وكاسبى الأجور فقد ازدادت نسبة الدعم عام ٨١/ ١٩٨٢ إلى أن وصلت إلى أكبر نسبة لها خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٥ على الإطلاق، وذلك كنسبة من إجمالى الإنفاق العام حيث بلغت ٢٨٪ وكذلك كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى حيث بلغت ١٩,٦٪ فى نفس العام.

٤- ثم جاءت المرحلة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩٠/٨٩، التى تغيرت فيها آلية إعطاءالدعم - حيث بدأت تحويل الدعم العينى إلى دعم نقدى فى صورة تعويضات نقدية للمستحقين ولذلك انخفضت نسبة الدعم العينى من ٢٠,٥ من إجمالى الإنفاق العام عام ٨٢/ ١٩٨٣، ٩,٧ من الناتج المحلى الإجمالى إلى ٥,٦٪ من إجمالى الإنفاق العام و٤,١ من الناتج المحلى الإجمالى عام ٨٩/ ١٩٩٠.

٥- واخيراً تأتى المرحلة ٩٠ - ١٩٩٥ والتى واصلت فيها نسبة الدعم إلى إجمالى الإنفاق العام، الانخفاض حيث وصلت إلى ٥,٥ عام ١٩٩٥، و٢,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى نفس العام ولعل ذلك يرجع إلى الاستمرار فى التحول من الدعم العينى إلى الدعم النقدى من جانب، وإلى النجاح فى السيطرة على

التضخم من جانب آخر حيث انخفض معدل التضخم إلى ٥,٨٪.

ويلاحظ أخيراً على العلاقة بين الأجور والأسعار والتضخم والدعم، أن لها آثاراً اقتصادية واجتماعية عديدة، فهناك الآثار على نمط تخصيص الموارد، والأثرُ على الحوافز الإنتاجية، والأثرُ على توزيع الدخل وعدالة التوزيع، والأثرُ الخاص بتحقيق الكفاءة الاقتصادية، وأهمُّ ما يلاحظ على الدعم العينى أنه قلّت أهميتهُ بشكل كبير فى مرحلة الإصلاح الاقتصادى الجذرى الشامل ٩٠-١٩٩٥ وبرزت أهمية الدعم النقدى كتعويض لكاسبى الأجور ومحدودى الدخل وأن التضخم انخفضت معدلاته بشكل كبير، وهذا اتجاه طيب. إلا أن العلاقة بين الأجور والأسعار لازالت تعانى من اختلال يحتاج إلى علاج فى المرحلة القادمة، وبخاصة أن هيكل الأجور فى مصر يعانى من اختلال كبير وتفاوت ملحوظ كما أن هيكل الأجور فى القطاع الحكومى وهو المعضلة الكبرى يحتاج إلى إصلاح جذرى وقد يكون هيكل الأجور فى قطاع الأعمال العام فى طريقه للإصلاح، حيث إن الحسابات الخاصة بأجر الكفاف كلها تشير إلى أن هيكل الأجور فى مصر يحتاج إلى إصلاح جذرى فى هذا الهيكل الذى لازال يحمل نفس فئات العلاوات والدرجات الوظيفية التى كانت موجودة فى الستينيات والفجوةُ واسعةٌ بشكل غير طبيعى بين الأجور الأساسية والإضافات الأجرية. ومن هنا نبدأ عملية إصلاح هيكل الأجور وبخاصة القطاع الحكومى والقطاع العام لأن باقى القطاعات تقريبا أعادت توازنا وأصلحت من هياكلها وتتوقف عملية الانتقال إلى علاقة بين الأجور والأسعار أكثرَ توازناً واستقراراً على مدى كفاءة القائمين على إدارة الاقتصاد المصرى فى المرحلة المقبلة.



الجهاز المصرفى والسياسة النقدية

لعل من الضرورى الإشارة إلى أن الجهاز المصرفى هو جزء من النظام الاقتصادى والاقتصاد القومى لأىّ دولة فى العالم، وبالتالى يتشكل هيكل الجهاز المصرفى وتتعدد اتجاهاتُ سياساته تبعاً لطبيعة وفلسفة النظام الاقتصادي. بل إن التطورات والتغيُّرات التى تطرأ على الاقتصاد القومى ونظامه وسياساته تؤثر بشكل كبير على هيكل الجهَاز المصرفىَ ونشاطه وأهدافه وتوجهات سياساته.

ومن هذا المدخل يمكن تتبع التطورات والتغيرات التى حدثت للجهاز المصرفى والسياسات المصرفية والنقدية فى مصر عبر مراحل تطور الاقتصاد القومى خلال الفترة ١٩٥٢-١٩٩٥ كما يتضح من التحليل التالي:

أولاً: الملامح الأساسية للجهاز المصرفى وآليات عمله عبر المراحل المختلفة

يمكن بَلوَرَةُ الملامح الأساسية للجهاز المصرفى فى كل مرحله، من منظور أهم التشريعات المصرفية والاقتصادية الحاكمه، واستراتيجية التنمية المتبعة، والتغيرات فى هيكل الجهاز المصرفى وتوجهات نشاطه وسياساته تبعاً لذلك وفى إطار التغيرات التى تطرأ على فلسفة النظام الاقتصادي، والسياسات الاقتصادية المطبّقة.

١ - مرحلة تمصير البنوك ١٩٥٢ - ١٩٦٠

شهدت هذه المرحلة تطورات هامةّ فيما يتعلق بالجهاز المصرفي، حيث نجد أنه عند قيام الثورة عام ١٩٥٢ كان جزءٌ كبير من هيكل الجهاز عبارة عن بنوك تابعة للأجانب (١) بالإضافة إلى بعض البنوك المصرية، وأهمها بنك مصر، والبنك الأهلى الذى كان إلى جانب كونه بنكا تجاريا يقوم فى نفس الوقت بدور البنك المركزى للدولة بموجب القانون ٥٧ لسنة ١٩٥١. وقد تأسست بعد ذلك بنوك مصرية صميمة مثل بنك القاهرة سنة ١٩٥٢ وبنك الجمهورية سنة ١٩٥٥، ويلاحظ أنه خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٥٧ كان يغلب على البنوك الأجنبية السياسة المصرفية التى تدر عليها أكبر الأرباح دون الاهتمام بالمصالح الاقتصادية العليا للمجتمع فتخصصت أساساً فى الإقراض قصير الأجل والموسمى المرتبط بتمويل تجارة القطن، بالإضافة إلى بعض الأنشطة المرتبطة بالقطن مثل صناعة الغزل والنسيج، إلى جانب بعض الأنشطة التقديرية والخدمية الأخرى.

ولعل ذلك كان من الأسباب الرئيسية التى دعت حكومة الثورة - إلى جانب بعض الأحداث الأخرى المرتبطة بتأميم قناة السويس(٢) - أن تقوم خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٦٠ بتمصير البنوك. حيث صدر القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ الخاص بتحويل البنوك العاملة على أرض مصر إلى شركات مساهمة مملوكة تماماً للمصريين، وبدأت تتحول السياسة المصرفية إلى خدمة عملية التنمية

بتمويل القطاع العام والقطاع الحكومى دون أن يكون هناك سياسةٌ ائتمانيةٌ متكاملةٌ.

وعموماً كان نشاط الجهاز المصرفى يتجه فى المرحلة ٥٢ - ١٩٦٠ إلى منح الائتمان بدرجة أكبر للقطاع الخاص، حيث وصل نصيب القطاع الخاص من إجمالى الائتمان الممنوح من البنوك التجارية إلى حوالى ٩٢٪ فى المتوسط[٣] و٦٠٪ من إجمالى الائتمان المحلى الممنوح من الجهاز المصرفى ككل.

وفى محاولة لإجراء توجيه فى السياسة المصرفية والسياسة النقدية فقد صدر قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧، منظماً لأعمال البنوك والرقابة على الائتمان من خلال البنك المركزي[٤].

٢ - مرحلة التأميم والإدماج والتخصص النوعى للبنوك ١٩٦٠ - ١٩٦٦

لعل أهم ما يميز هذه المرحلة أنها شهدت تطبيق الخطة الخمسية الأولى ١٦٩٠ - ١٩٦٥، وفى نفس الوقت حدوث عمليات التأميم الكبرى، وقد انعكست هذه الأوضاع على الجهاز المصرفى المصرى على النحو التالي:

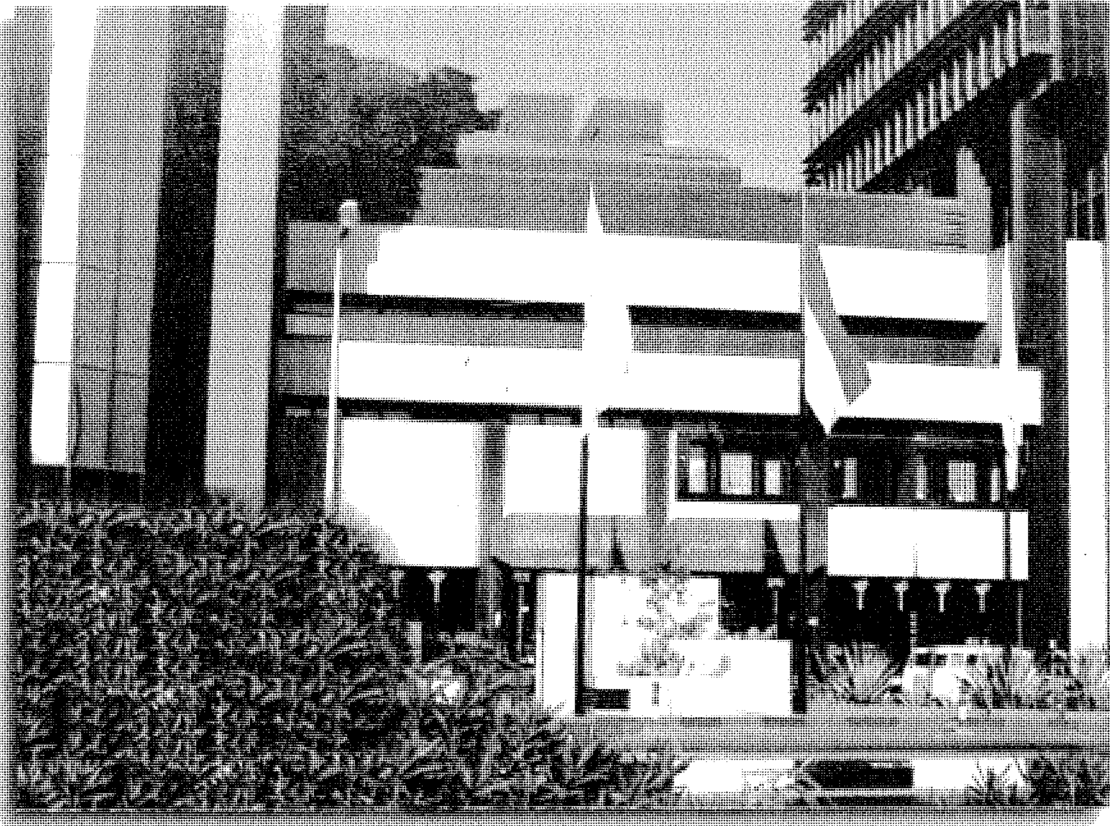
أ - تم تأميم البنوك ابتداء بتأميم باقى البنوك بمقتضى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ فى ٢٠ يوليو من هذا العام[٥] وقيام المؤسسة المصرية العامة للبنوك، تطبيقاً لمبدأ الأخذ بنظام المؤسسات والإشراف للبنك المركزي.

ب- تم إنشاء البنك المركزبى المصرى بقرار جمهورى عام ١٩٦١ ككيان مستقل وبذلك اقتصر عمل البنك الأهلى المصرى على القيام بأعمال البنوك التجارية.

ج -بحلول عام ١٩٦٣، استكملت عملية اندماج البنوك بعد أن تمت للدولة السيطرةُ الكاملة على الجهاز المصرفي، مع تصفية بعض البنوك مثل البنك اللبنانى للتجارة والبنك التجارى المصرى وبنك الأراضى المصرية والبنك السويسرى للقروض العقارية وغيرها.

وبهذا الاندماج أمكن تكوين وحدات





مصرفية كبيرة الحجم قادرة على المشاركة بنسبة كبيرة فى تمويل خطة التنمية، وقادرة فى نفس الوقت على الحصول على الخبرات والكفاءات الفنية والإدارية التى تمكنها من تقديم الخدمات المصرفية بكفاءة أكبر وتكلفة أقل.

ونتيجة لعمليتى الإدماج والتصفية أصبح الجهاز المصرفى يشتمل فقط على خمسة بنوك تجاريةوخمسة بنوك متخصصة (إلى جانب البنك المركزى). وهى:

البنوك التجارية التى تضم:

- البنك الأهلى المصرى (وقد أدمج فيه بنك التجارة والبنك المصرى لتوظيف الأموال).
- بنك مصر (وقد أدمج فيه البنك السويسري، بنك التضامن المالي، البنك الأهلى التجارى السعودى وبنك سوارس).
- بنك الإسكندرية (وأدمج فيه بنك الاستيراد والتصدير المصرى، وبنك النيل).
- بنك القاهرة (وقد أدمج فيه بنك الاتحاد التجاري).
- بنك بورسعيد (وقد ادمج فيه بنك الجمهورية).

البنوك المتخصصة التى تتكون من البنك العقارى المصرى، البنك العقارى العربي، بنك الائتمان العقارى، البنك الصناعى، وبنك التسليف الزراعى والتعاونى.

د - فى أول يوليو عام ١٩٦٤ تم تطبيق نظام التخصّص القطاعى للبنوك وبالتالى دخل الجهاز المصرفى طوراً جديداً، حيث أصبح كل بنك من البنوك التجارية متخصصاً فى تمويل قطاع معين أو جزء منه، وينطوى مفهوم هذا النوع من التخصص على كافة أنواع التمويل بصرف النظر عن آجاله، وبالتالى بدأت تجمع البنوك التجارية بين التمويل قصير الأجل والتمويل طويل الأجل، وكان من أهداف عملية التخصيص فى نفس الوقت الاستفادة من الجهاز المصرفى كأداة للرقابة المالية على نشاط القطاع العام[٦] الذى أصبح هو القطاع المسيطر والذى ينفذ الجزء الأكبر من خطة التنمية، وقد وزعت الأعمال المصرفية

لشركات القطاع العام على خمسة البنوك التجارية الموجودة كالآتى:

- البنك الأهلى المصرى: ويختص بالشركات التى تشرف عليها المؤسسات التابعة لوزارة الزراعة، والإصلاح الزراعى واستصلاح الأراضي، وشركات المؤسسات التابعة لوزارتى النقل والمواصلات والكهرباء، بالإضافة إلى العمليات التجارية الخاصة بهيئة قناة السويس وهيئتى السكك الحديدية والمواصلات السلكية واللاسلكية، والمؤسسة المصرية للمصانع الحربية، وعمليات فائض الحاصلات الزراعية، ووزارة التموين والتجارة الداخلية.

- بنك مصر: ويختص بالشركات الخاضعة لإشراف المؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج والمؤسسة المصرية العامة للتأمين.

- بنك الإسكندرية: ويختص بالشركات التابعة للمؤسسات التى تشرف عليها وزارة الصناعة (ما عدا المؤسسة المصرية العامة للغزل) بالإضافة إلى عمليات المؤسسة المصرية العامة للبترول.

- بنك القاهرة: ويختص بالشركات التابعة للمؤسسة المصرية العامة للتجارة والشركات التابعة لمؤسسات الإعلام والسياحة والآثار.

- بنك بورسعيد: ويختص بالشركات الخاضعة لإشراف المؤسسات التى تتبع وزارة الصحة والتموين والتجارة الداخلية وكذلك العمليات التجارية للمؤسسة المصرية للأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية.

كما تقرر بالإضافة إلى كل ذلك أن تشترك جميع البنوك فى عمليات لتمويل الحاصلات الزراعية، نظراً لماتحتاجه هذه العمليات من أموال كبيرة، ولأن معظم فروع البنوك في المحافظات كانت تقوم بها.

هـ - تأثرت السياسة المصرفية بمرحلة التحول الاشتراكي، حيث تحولت البنوك إلى حلقة من حلقات القطاع العام، فالأداء تحول إلى آلية غير تنافسية، يغيب فيها الحافز والمبادرة



والديناميكية وانعكس ذلك على أداء الخدمات المصرفية. رغم أن البنك المركزى اختص فقط بالرقابة على الحجم الكلى للائتمان المرتبط بخطة التنمية، وترك للبنوك التجارية حرية منح الائتمان للوحدات المختلفة طبقا لتقدير كل بنك ووفقا لأحكام قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٧٧.

فلم تكن هناك حدود خاصة بالائتمان يلتزم بها كل بنك فى إقراضه لكل قطاع، والوحدات الداخلة في كل قطاع ومنها شركات القطاع العام، كما لم تكن هناك حدود ائتمانية لأنواع القروض المختلفة «الإقراض قصير الأجل، الإقراض طويل الأجل». والأهم من ذلك أن قدرة الجهاز المصرفى كانت محدودة فى السيطرة على الائتمان الممنوح لشركات القطاع العام، بل كانت البنوك لا تستطيع متابعة أوجه استخدام القروض الممنوحة التي منحت من أجلها هذه القروض، حيث كانت تواجه مشكلة عدم كفاية أجهزتها الفنية لإجراء مثل هذه المتابعة إلا إذا استعانت بخبراء فنيين من خارج الجهاز المصرفى، كما ساهم فى تدهور الوضع أكثر عدم وجود خطة ائتمانية على المستوى القومى. الأمر الذى لا يتيح للجهاز المصرفى ولكل بنك على حدة تحديد دوره وحدوده للعمليات الائتمانية سواء على مستوى الاقتصاد القومى أو على مستوى كل وحدة إنتاجية أو خدمية على حده.

٣- مرحلة التخصص الوظيفى وإلغاؤه ١٩٦٧ - ١٩٧٣

أ- لعل أهم تطور فى هذه المرحلة، هو حدوث المزيد من الإدماجات بين البنوك حيث صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٢٢ لسنة ١٩٧١، متضمنا المزيد من الإدماجات بين البنوك وعلى ذلك فقد أدمج بنك بور سعيد فى بنك مصر، وأدمج بنك الائتمان العقارى فى البنك العقارى، كما أدمج البنك الصناعى فى بنك الإسكندرية.

وبموجب هذا القرار أيضا تغيرتخصص



البنوك على أساس وظيفى حسب النشاط فيما يتعلق بالقطاع العام وإلغاء التخصص القطاعى (مع ترك حرية التعامل للقطاع الخاص مع كافة البنوك» وعلى ذلك الأساس أصبح توزيع التخصص لكل بنك من البنوك الأربعة التجارية على النحو التالى:

- البنك الأهلى المصرى ويختص بالتجارة الخارجية.

- بنك مصر، يختص بالتجارة الداخلية والحاصلات الزراعية.

- بنك الإسكندرية، يختص بالإنتاج الصناعى والزراعى والحِرفىّ.

- بنك القاهرة، يختص بقطاع الخدمات.

وبذلك ومع نهاية هذه المرحلة أصبح هيكل الجهاز المصرفى يتكون من أربعة بنوك تجارية قطاع عام، وثلاثة بنوك متخصصة إلى جانب بنك ناصر الاجتماعى وهو ذو طبيعة خاصة والذى بدأ العمل فى يوليو ١٩٧٢.

ب- ظل منح الائتمان بنفس الأسلوب الذى كان يتم فى المرحلة السابقة، وبقيت الآلية غير التنافسية قائمة، ولم يحدث تطوير يذكر على أداء الخدمات المصرفية، وظلت السياسة المصرفية فى البنوك التجارية تتحيز ضد القطاع الخاص ولصالح الحكومة والقطاع العام، حيث تراجع نصيب القطاع الخاص من الاقتراض من المصارف التجارية إلى ٤٨٪ بعد أن كان ٩٢٪ فى المتوسط فى المرحلة ١٩٥٢-١٩٦٠، وهو ما جعل نصيب الحكومة من إجمالى الائتمان المحلى حوالى ٦٠٪، وتراجع نصيبُ القطاع الخاص إلى ٢٧٪ مع ارتفاع طفيف لنصيب البنوك المتخصصة فى الائتمان المحلى (٧) وبخاصة أن إقراضها من البنك المركزى يزيد بسبب تزايد عجز الموازنة.

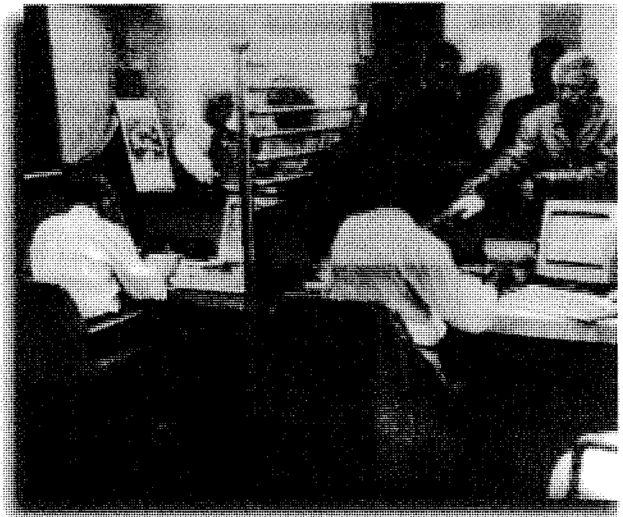
٤- مرحلة انفتاح *البنوك* ١٩٧٤ - ١٩٨٢

لعل من المعروف عن هذه المرحلة أنها شهدت بداية تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى باندفاع سريع حتى أوائل الثمانينيات، وقد



تبلور هذا الاتجاهُ بصدور القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته التى جاءت فى القانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن تشجيع الاستثمار العربى والأجنبى، وكان الجهاز المصرفى فى مصرأول من تأثر بسياسة الانفتاح الاقتصادى سواء من ناحية هيكله وآلية عمله وسياساته المصرفية، ويمكن رصد أهم التغيرات التى حدثت للجهاز المصرفى فى تلك الجوانب على النحو التالى:

٤/١- بداية تم إلغاء قرار التخصيص الوظيفى للبنوك الصادر سنة ١٩٧١ بالقرار



الجمهورى رقم ٦٦٦٣ لسنة ١٩٧٥ الذى بمقتضاه تم تركُ الحرية للقطاع العام فى التعامل مع كل البنوك، كما صدرالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن البنك المركزى ومجموعة البنوك وتعدد أنواعها، ودعم دور البنك المركزى تجاهها.

٤/٢- تأثر هيكل الجهاز المصرفى من عدة جوانب لعل من أهمها:

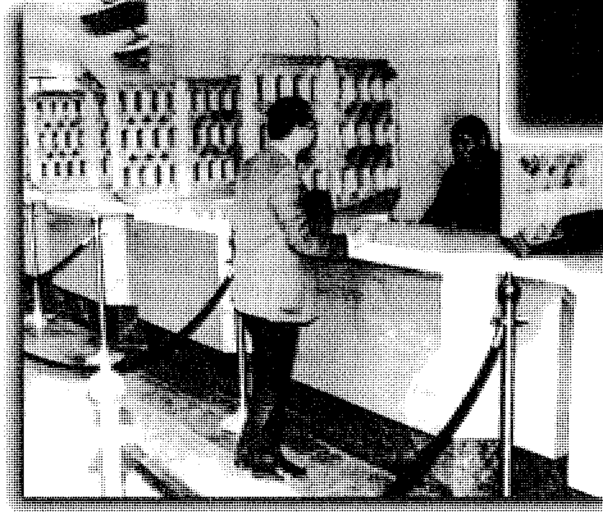
- أجازت قوانين تلك المرحلة إنشاء بنوك الاستثمار والأعمال لتقديم التمويل الاستثمارى طويل الأجل لخدمة الاستثمار وفقا لخطط التنمية وإنشاء بنوك يقتصر نشاطها على العملات الحرة متى كانت فروعاً لمؤسسات مركزها الرئيسى بالخارج (فروع البنوك الأجنبية).

ومن ناحية أخرى أجازت قوانين تلك المرحلة أيضاً إنشاء بنوك تقوم بعمليات بالعملة المحلية متى كانت فى صورة مشروعات مشتركة من رأس مال محلى مملوك لمصريين لا تقل نسبته فى جميع الأحوال عن ٥١٪ (البنوك المشتركة).

- وفى إطار التعاون الاقتصادى العربى فقد سمح بوجود واستمرار بنكيّن مشتركيْن بين مصر والدول العربية لتمويل التجارة والتنمية وهما البنك العربى الإفريقى الدولى والمصرف العربى الدولي.

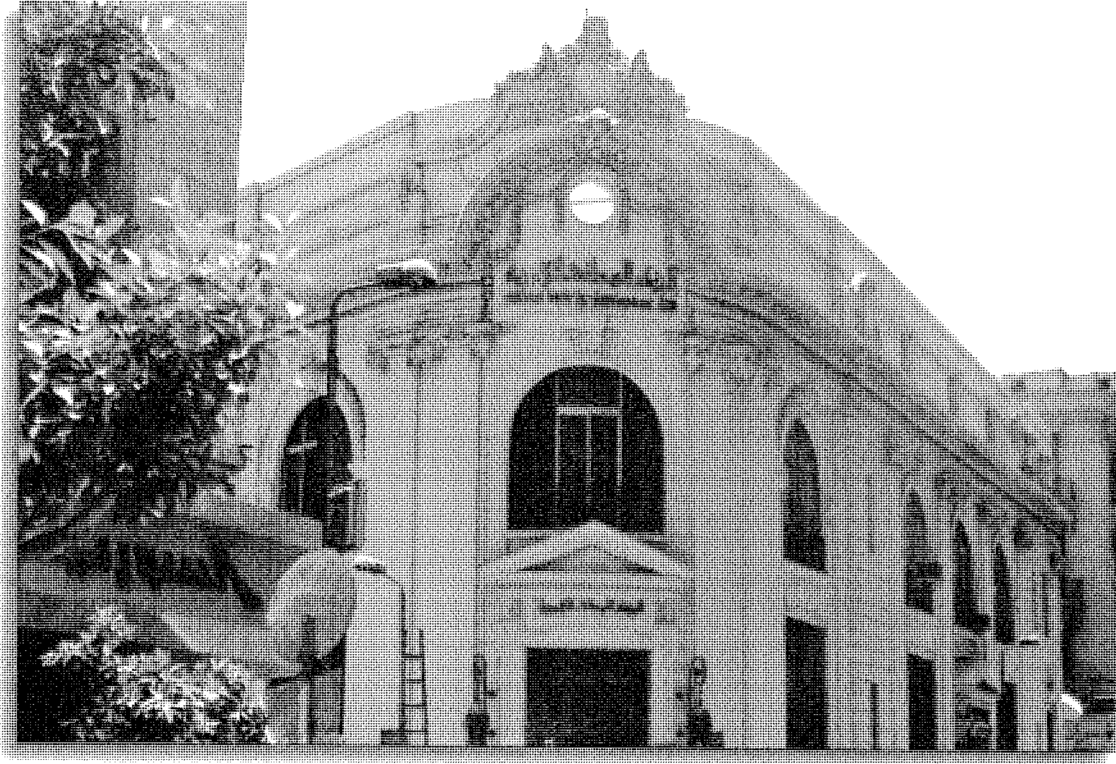
ومن ناحية أخرى سمح بوجود بنك يعمل بالمنطقة الحرة هو بنك مكانيو فاكتشر هانوفر فرست كومبانى(٨).

- سمحت هذه المرحلة بوجود بنوك لا تخضع لرقابة البنك المركزى وغير مسجلة لديه، وتنظمها قوانينُ خاصةٌ، مثلُ المصرف



العربى الدولي، والمصارف الإسلامية (٩) والبنك الذى فى المنطقة الحرة بالإضافة إلى بنك الاستثمار القومى إذا جاز اعتباره بنكاً بالمعنى المصرفي.

- أضيف فى هذه المرحلة إلى البنوك المتخصصة بنك رابع فى أغسطس ١٩٧٦، وهو بنك التنمية الصناعية(١٠). بالإضافة إلى



التوسع فى بنوك التنمية الوطنية بالمحافظات وفروعها وكذلك فروع لبنك التنمية والائتمان الزراعي.

- أصبح هيكل الجهاز المصرفى بناء على كل تلك التطورات فى نهاية هذه المرحلة يتكون من:

- البنك المركزى المصري.
- البنوك التجارية وتنقسم إلى: ٤ بنوك قطاع عام و٣٩ بنكاً مشتركاً وخاصاً (منها ١٧ بنكا وطنياً للتنمية فى المحافظات).
- بنوك الاستثمار والأعمال وتنقسم إلى: ٣٢ بنكاً، تتألف من عشرة بنوك فى شكل شركات مساهمة و٢٢ فرعاً لبنوك أجنبية.
- البنوك المتخصصة وتتكون من أربعة بنوك هي: البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى والبنوك التابعة له بالمحافظات وعددها سبعة عشر بنكاً. وبنك التنمية الصناعية وبنكان عقاريان (البنك العقارى المصرى والبنك العقارى العربى).

هذا بخلاف مجموعة أخرى من البنوك التى تنظمها قوانين خاصة بشكل كبير فى مرحلة الانفتاح الاقتصادي.

٤/٣ - وتبعاً لذلك فقد تأثرت السياسة المصرفيةُ وآلية الأداء والتعامل فى هذه المرحلة، حيث زادت درجةُ المنافسة بين البنوك وهو ما انعكس على الخدمات المصرفية، حيث تحسن الأداء، وحدث تطور كبير فى الخدمات المصرفية، وانفتح الجهاز المصرفى بصورة واضحة على التقدم المصرفي الذى يحدث فى العالم، واتسعت العلاقاتُ المصرفية الدولية للجهاز المصرفى المصري.

ومن ناحية أخرى زاد تمويل الجهاز المصرفى للقطاع الخاص تماشيا مع سياسة الانفتاح الاقتصادي، حيث ارتفع نصيب القطاع الخاص فى الائتمان المقدّم من المصارف



التجارية ورغم ذلك يؤخذ على هذه المرحلة عددٌ من الملاحظات الهامة لعل من أهمها :

- أن نصيب الحكومة من ائتمان الجهاز المصرفى ككل أى الائتمان المحلى قد زاد إلى ٦٦٪ ، وقد مالت الحكومة إلى زيادة الاقتراض من البنك المركزى بصفة خاصة بسبب زيادة الميل نحو التمويل التضخمى بشكل كبير مع تزايد عجز الموازنة العامة للدولة الذى كان ظاهرةً مؤثرةً بشكلٍ كبير فى هذه المرحلة .

ولعل نموّ الائتمان الحكومي ، كان فى حد ذاته يمثل إزاحة للقطاع الخاص فى مجال الحصول على الائتمان .

- أن الائتمان الممنوح للقطاع الخاص ، كان متجهاً بدرجة كبيرة إلى الأنشطة التجارية والخدمية دون الأنشطة الإنتاجية فى الصناعة والزراعة وغيرها ، وهو ما عمق ظاهرة «الانفتاح الاستهلاكي» حيث وصل الائتمان الممنوح للأنشطة التجارية والخدمية أكثر من ٧٥٪ من إجمالى الائتمان الممنوح للقطاع الخاص[١٢] .

- يلاحظ من ناحية أخرى أنه كان هناك اتجاهٌ لتقييد الائتمان الممنوح للقطاع العام لضخامة مديونيته رغم حاجته إلى التمويل الاستثمارى طويل الأجل لمواجهة عمليات الإحلال والتجديد والمزيد من النمو ، وقد حاول القطاع العام التغلب على ذلك بنوع من التحايل والتوسع فى التعامل مع بنوك الانفتاح .

- يؤخذ على هذه المرحلة أنه رغم السماح لبنوك الاستثمار والأعمال بالعمل للقيام بالأنشطة الاستثمارية التنموية وتوفير التمويل طويل الأجل ، إلا أنها لم تقم بالدور المطلوب منها فى هذا المجال بالصورة المرضية ، بل وظفتْ معظم أموالها فى الأنشطة التجارية أو تحويلها لاستثمارها بالخارج مستفيدةً من مُناخ الحرية الموجودة ، وبحجة أنه لا توجد فرص استثمار ملائمة فى الداخل . وأن مناخ الاستثمار غيرُ ملائم للاستثمارفى أنشطة طويلة الأجل . ومن العجيب أن تكون البنوك التجارية هى التى تقوم بالاستثمارات طويلة

الأجل بنسب أكبر بكثير من بنوك الاستثمار والأعمال فى مصر.

- سمحت هذه المرحلة بقيام بنوك ضعيفة، ارتكبت العديد من المخالفات التى أدت بها إلى الاختفاء من النشاط المصرفى تقريباً مع قرب نهاية المرحلة محلّ البحث أو الدراسة.

- ويلاحظ فى هذه المرحلة أيضاً، عدمُ التزام بعض البنوك بقواعد وتعليمات البنك المركزى مثل الخروج على حدود التوسع الائتمانى المفروضة من البنك المركزى وخاصة فى بعض الأنشطة مما أدى إلى دخول تلك البنوك فى مشكلات الديون المتعثرة وبالتالى اختلال أوضاع هذه البنوك.

٥ - مرحلة ضبط أداء البنوك ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩٠

دخل الاقتصاد المصرفى فى هذه المرحلة وهو يعانى من بعض مظاهر الاضطرابات المصرفية التى حدثت بسبب الاندفاع السريع فى الممارسات المصرفية، ومع العودة إلى الالتزام بالتخطيط الشامل والانفتاح الإنتاجى خضع الجهاز المصرفى لمراجعة دقيقة من حيث آلية الاداء والسياسات المصرفية، وكانت أهم الإجراءات التى اتخذت فى إطار هذه المراجعة هي:

١/٥ - صدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٤ الخاص بتعديل بعض أحكام قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ وقانون البنك المركزى ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ والذى يتضمن تقوية دور البنك المركزى فى أحكام الرقابة على البنوك حيث نصت المادة الجديدة ٢٦ مكرر على أن تخضع جميع البنوك التى تمارس عملياتها داخل جمهورية مصر العربية لأحكام هذا القانون وإشراف ورقابة النبك المركزى المصري.

٢/٥ - حظر التعديل الجديد أيضاً، على أى بنك منح العميل الواحد تسهيلات ائتمانية من أى نوع تجاوز فى مجموعها ٢٥٪ من رأس المال المدفوع للبنك واحتياطياته ويستثنى من هذا الحظر التسهيلاتُ الائتمانية الممنوحة إلى



الجهات الحكومية والهيئات العامة وشركات القطاع العام [١٢].

بل كان من نصوص القانون ٥٠ لسنة ١٩٨٤، أنه يجوز شطب تسجيل البنك فى حالة إذا ما ثبت أنه يخالف قرارات مجلس ادارة البنك المركزى المصرى تنفيذاً لأحكام هذا القانون أو إذا اتبع سياسة من شأنها الإضرار بمصالح المودعين أو المساهمين.

أضف إلى ذلك تم وضع ضوابط على منح الائتمان سميت بمراحل التوجيه الائتماني، يمكن الإشارة إليها عند تحليل السياسة النقدية فى الجزء الثانى من هذا الفصل.

٥/٣ - صدرت عدةُ تعديلات فى إطار تنظيم التعامل بالنقد الأجنبى والتى انتهت بانشاء السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبى فى مايو ١٩٨٧.

ولعل هذه الإجراءات تشير إلى أن هيكل الجهاز المصرفى لم يتغير تقريباً بالمقارنة بالمرحلة ٧٤ - ١٩٨٢ إلا فى زيادة عدد الفروع. فعلى سبيل المثال نجد أنه على الرغم من ثبات عدد بنوك القطاع العام التجارية فإن عدد فروعها قد تضاعف تقريباً، وكذلك زاد عدد وحدات بنوك الاستثمار والأعمال التى وصلت إلى ٣٣ بنكاً وبلغ عدد فروعها إلى ٨٩ فرعاً وإجمالى مركزها المالى فى نهاية يونية ١٩٨٩ حوالى ١٩,١٪ من إجمالى المركز المالى للجهاز المصرفى بخلاف البنك المركزي.

مع ملاحظة أنه فيما يتعلق بحجم الائتمان المحلى الإجمالى الممنوح من قبل الجهاز المصرفى تشير البيانات إلى أن الحكومة ظلت تحصل على النصيب الأكبر من إجمالى حجم الائتمان الممنوح حيث وصل نصيبها إلى ٥٢,٢٪ ونصيبُ القطاع العام حوالى ١٥٪ أما القطاع الخاص فقد حصل على ٢٦,٦٪ وذلك فى ٣٠/٦/١٩٩٠ وهى نسبةٌ تحتاج إلى أن تزداد بشكل أكبر.

ولعل من الضرورى الإشارة إلى أن الجهاز المصرفى فى هذه المرحلة واجه مجموعة من المشاكل التى كانت تحتاج إلى علاج من أهمها:

* مشكلة الديون المتعثرة التى تواجه الكثير من العملاء الذين بلغ عددهم فى يونيو ١٩٨٩ نحو ٣٧١٦ عميلا معظمهم فى القطاع الخاص، وبلغت الأرصدة المتعثر سدادها ما يقرب من ٥,٣ مليار جنيه.
* منافسة شركات توظيف الأموال للبنوك فى جذب مدخرات المصريين العاملين بالخارج وهو ما تم علاجه بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ بشأن تنظيم شركات تلقى الأموال لاستثمارها.
* المنافسة القوية من جانب السوق غير الرسمية للنقد الأجنبى لعدم واقعية سعر الصرف، والذى تم علاجه من خلال إنشاء السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبى فى مايو ١٩٨٧.
* مشكلة عدم نجاح بنوك الاستثمار والأعمال فى تحقيق الهدف من إنشائها حيث تركز نشاطها فى الإقراض لقطاع التجارة والخدمات اللذين استأثرا معا بنحو ٥١,٨٪ من إجمالى القروض الممنوحة من هذه البنوك فى مقابل ١,٧٪ لقطاع الزراعة، ١٧,٨٪ لقطاع الصناعة [٤].
* مشكلة إعادة ترتيب أوضاع الجهاز المصرفى لكى يتواءم مع مقررات لجنة «بال» وتحقيق وحداته للنسبة الملائمه.

٦ - مرحلة الإصلاح المصرفى الشامل ١٩٩٠ - ١٩٩٥

يمكن القول أن الجهاز المصرفى دخل فى هذه المرحلة ليكون أحد دعائم برنامج الإصلاح الاقتصادى الجذري. حيث كانت أولى سياسات واجراءات الاصلاح الاقتصادى تمس أداء الجهاز المصرفى بشكل جوهري. فقد تم

تحرير سعر الفائدة، وتحرير الصرف، وتغيير آلية تمويل عجز الموازنةالعامة من خلال أذون الخزانة.

ومن ناحية أخرى بدأ الجهاز المصرفى يتأهل لتطبيق مقررات لجنة بال، بل وعليه أن يستعد فى هذه المرحلة لدخول المنافسة المصرفية الدولية بعد المرحلة الانتقالية التى قررتها اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية فى مجال تحرير تجارة الخدمات.

ومن التطورات الهامة فى هذه المرحلة من الناحية التشريعية التى تحكم أداء الجهاز المصرفى صدوُر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٢ الذى يدعم قدرة البنك المركزى على التدخل فى حالة تعرض أحد البنوك لمشكلات تؤثر على مركزه المالىّ أو على مواجهة طلب المودعين. كما أنه ينظم فى نفس الوقت أعمال البنوك لتتناسب مراكزها المالية مع المعدلات الملائمه المطلوبة. حيث نصت المادة (٢١) (على ألا يقل رأس المال المرخص به عن مائة مليون جنيه مصرى ورأس المال المدفوع عن خمسين مليون جنيه مصري، وتضمن القانون الجديد أيضاً إنشاء صندوق التأمين على الودائع بالبنوك العاملة فى مصر، ورفع نسبة امتلاك البنوك لأسهم الشركات المساهمة بما لا تزيد عن ٤٠٪ من رأس المال المصدر للشركة، وهو اتجاه إيجابى نحو تنشيط سوق المال. بل إننا نلاحظ أن الجهاز المصرفى أصبح أكثر إيجابية مع التطورات الحادثة. حيث أخذ يلعب دوراً هاماً فى تنشيط سوق الأوراق المالية من خلال صناديق الاستثمار وأذون الخزانة، وشراء أسهم شركات قطاع الأعمال العام التى يتم خصخصتها ليتناسق أداؤه مع جوانب الإصلاح الاقتصادى الأخرى رغم ما يؤخذ عليه من أن ذلك قد يؤدى إلى استرخاء للاستثمار والتوظيف فى الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

ويضاف إلى ذلك أن اتجاهات الأداء الائتمانى للجهاز المصرفى خلال هذه المرحلة. تشير إلى أن تغيراً كبيراً قد حدث فى هذا



المجال. حيث انخفض نصيب الحكومة من إجمالي الائتمان المحلى إلى ٨, ٣٧٪ فى ٣٠/ ٦/ ١٩٩٤ بعد أن كان ٤, ٥٢٪ فى ٣٠/ ٦/ ١٩٩٠، بينما زاد نصيب قطاع الأعمال العام إلى ٨, ١٩٪ بعد أن كان ١٥٪ والأهمُ أن نصيب القطاع الخاصّ زاد إلى ٣٤٪[١٥] بعد أن كان ٦, ٢٦٪ وهو اتجاهٌ يتماشى إلى حد كبير مع الدور الرئيسى الذى يلعبه القطاع الخاص فى مرحلة الإصلاح الاقتصادى الجذرى الشامل، ليقود عملية التنمية الاقتصادية بل لازال منتظراً من الجهاز المصرفى الاتجاه أكثر نحو توظيف أمواله فى الأنشطة الاقتصادية التى يقوم بها القطاع الخاص.

ولعل من الضرورى الإشارة إلى أن هيكل الجهاز المصرفى فى هذه المرحلة لم يتغير حيث تشير آخر تقارير البنك المركزى المنشورة[١٦] إلى أن هذا الهيكل كان يتكون من:

* البنك المركزى على رأس الجهاز المصرفي.
* البنوك التجارية وتنقسم إلى:
  - بنوك قطاع عام وعددها ٤ وتضم ٨٣١ فرعاً.
  - بنوك مشتركةٌ وخاصةٌ وعددها ٢٤ وتضم ٢٦١ فرعاً.
* بنوك الاستثمار والأعمال وتنقسم إلى:
  - بنوك مشتركة وخاصة وعددها ١١ وتضم ٨٠ فرعاً.
  - بنوك أجنبية وعددها ٢١ وتضم ٣٩ فرعاً.
* البنوك المتخصصةُ وتنقسم إلى:
  - بنوك التنمية الصناعية وعددها بنك واحد ويضم ٨ فروع.
  - البنوك العقارية وعددها بنكا وتضم ١٨ فرعاً.
  - بنوك التنمية والائتمان الزراعى وعددها بنك واحد ويضم ١٩٥٤ فرعاً.

بالإضافة إلى بنوك التنمية الزراعية بالمحافظات وعددها ١٧ وتضم ٨٧٤ فرعاً.

ويلاحظ أن التطور الذى حدث فى هيكل الجهاز المصرفى هو زيادةُ عدد الفروع، وضمّ بعض البنوك فى بنوك أخرى مثل ضمّ بنك الاعتماد والتجارة فى بنك مصر.

وتبقى أمام الجهاز المصرفى جوانبُ عديدة فى إطار برنامج الإصلاح المصرفى الشامل تتضمن أهم جوانبه، فى العمل على أن يتملك الأوعية الادخارية وأشكال التوظيف التى تلائم التنمية فى المرحلة المقبلة، وأن يكون لديه الأساليب والنظم الإدارية التى تؤدى إلى تحسين الأداء وتحقيق الفائدة، من خلال قيادات وصنّاع قرار أكْفاء، وأن يكون لديه الهيكل المناسبُ وكذلك الأجهزة اللازمة لإدارة نشاطه بكفاءه وفاعلية ليصل إلى الأحجام المثلى لوحداته المصرفية التى تعطى أفضل أداء ممكن للعمليات المصرفية. كذلك يجب الدخول فى مجالات الاستثمار التى تمكنه من الاستفادة القصوى من الامكانيات المتاحه له وأن تكون لديه السياسات المتكاملة والاستراتيجيات الفعالة للعمل المصرفى لإحداث المزيد من التطوير فى الأداء وتحسينه وإكسابه القدرة على المنافسة الدولية. ونحن نذكر ذلك لما سوف نشاهده فى التحليل التالى من تحديات أمام الجهاز المصرفى في الوقت الحالي والذى تتصدى له السياساتُ النقديةُ بكل جدّية.

ثانيا: اتجاهات السياسة النقدية وتوجهاتها

لعل الحديث عن الجهاز المصرفى وآليات عمله لا يمكن أن ينفصل عن السياسة النقدية واتجاهاتها وتوجهاتها عبر المراحل المختلفة للتطور خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٥ .

وتقع مسئولية وضع السياسة النقدية وتنفيذها على البنك المركزى بغرض تحقيق مجموعة من الأهداف كما جاءت بقانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٧٥ والقانون ١٢٠ لعام ١٩٧٥ ، بل والقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٤ ، وأيضا القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٢ ، وتتلخص هذه الأهداف فى مقابلة الحاجات الحقيقية لنواحى النشاط التجارى والصناعى والزراعي، واتخاذ التدابير المناسبة لمكافحة الاضطرابات الاقتصادية أوالمالية العامة والمحلية بالإضافة إلى تنمية الاقتصاد القومى ودعم استقرار العملة المصرية، ويلاحظ أن المشرع المصرى لم يخرج عند تحديد أهداف السياسة النقدية فى مصر عن الأهداف الرئيسية المعروفة وهى تحقيق الاستقرار فى الأسعار، وتحقيقُ التوظيف (العمالة) الكامل، ومعدل مرتفع من النمو، وتوازن ميزان المدفوعات.

ولتحقيق هذه الأهداف توجد أدوات للسياسة النقدية، وتنقسم إلى مجموعتين: المجموعة الأولى وهى مجموعة الأدوات العامة التقليدية الممثلة فى نسبة الاحتياطى القانوني، وسعر الخصم وسياسة السوق المفتوحة. أما المجموعة الثانية فهى الأدوات الخاصة للرقابة على الائتمان مثل سياسة تمييز سعر الفائدة، وسياسة السقوف الائتمانية وغيرها. وليس المجال هنا هو تقييم السياسة النقدية خلال المراحل المختلفة، إلا أننا سنحاول التعرف بشكل مركز على اتجاهات وتوجّهات السياسة النقدية عبر الفترة مجال الدراسة من خلال الأدوات المستخدمة فى كل مرحلة، وبخاصة أن السياسة النقدية تتغير توجهاتها الانكماشية والتوسيعة بتغير الأوضاع والظروف والأهداف والاستراتيجيات السائدة فى كل مرحلة. وبالتالى فيما يتعلق باتجاهات وتوجهات السياسة النقدية عبر مراحل التطور المختلفة يمكن ملاحظة الآتى:

١ -**المرحلة ١٩٥٢ - ١٩٦٠**، لم تستخدم السلطات النقدية أودات السياسة النقدية التقليدية حيث ظل سعر الخصم حوالى ٣٪، وكان مساوياً أو أقل من أسعار الفائدة العالمية قصيرة الأجل، ونسبة الاحتياطى القانونى كانت ١٣٪ إلا أن نسبة الاحتياطى الفعلى كانت نحو ضعف ذلك، أى أن البنوك التجارية كان لديها الكثير من الاحتياطيات الحرة غير المستعملة، كما أن نسبة السيولة القانونية ظلت على مستواها عند ٣٠٪، ولم تتجاوزها نسبة السيولة الفعلية بكثير.

ولذلك يمكن استنتاجُ أن هذه المرحلة كانت مرحلة استقرار نقدى حيث لم يتجاوز متوسطُ معدل نمو النقود ١٪ سنوياً خلال الفترة ونمو السيولة المحلية ٥ , ٣٪، ولقد انعكس أثر النمو النقدى المنخفض على نمو الأسعار فانخفضت فى المتوسط بنحو ٦ , ٠٪ سنوياً، وفى نفس الوقت نما الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى فيما بين ١٩٥٢ - ١٩٦٠ إلى ١٪ فى المتوسط سنويا[١٦]. ويرجع الاستقرار النقدى فى هذه المرحلة إلى اعتدال فى نمو الائتمان المصري، وتفضيل البنوك الاحتفاظ بكثير من السيولة الزائدة على شكل احتياطيات حرة مما أمكن الوصول إلى حالة من الاستقرار النقدي، دونما حاجة للاستخدام النشط لأدوات السياسة النقدية.

٢ - **المرحلة ١٩٦٠ - ١٩٦٦، والمرحلة ٦٧ - ١٩٧٣**، ارتفع سعر الخصم من ٣٪ إلى ٢٫٥٪ فى المتوسط، وبالرغم من ذلك فإن متوسط نسبة الاحتياطى الفعلى ظل كما هو عليه تقريباً خلال الخمسينبات بينما استمرت البنوك التجارية فى الاحتفاظ ببعض الاحتياطيات غير المستخدمة.

ويلاحظ خلال هذه الفترة أن البنوك التجارية تركت نسبة السيولة الفعلية تنخفض عن النسبة القانونية وهى ٣٠٪، ولا نجد تفسيراً لذلك سوى كون هذه المصارف مملوكة للدولة، وفي مرحلة التطبيق الاشتراكى مما أتاح للبنك المركزى التساهل فى هذه الناحية.

ولعل أهم ما يلاحظ هنا أن متوسط معدل نمو النقود كان ٨,٨٪ سنوياً وهو أكبر من المرحلة السابقة، وكذلك كان نمو السيولة المحلية ٩,٣٪، وقد نما الائتمان المحلى ولكن الأهم هو نمو نصيب الحكومة من الائتمان المحلى خلال هذه الفترة بنحو ١٤٪ سنوياً، بينما اقترب نمو نصيب القطاع الخاص من ٤٪، مما أدى إلى بروز دور الحكومة كمقترض رئيسى من الجهاز المصرفى خلال هذه الفترة، وإذا كان نمو النقود قد ارتفع كثيراً فى توسع نقدىّ بالمقارنة بالفترة السابقة ١٪ إلا أن هذا التوسع النقدى لم يكن كبيراً من ناحية، ومن ناحية أخرى ارتبط بمعدل منخفض من التضخم مع ضرورة الإشارة إلى أن هذا التضخم هو التضخم المكبوت بسبب الأسعار المتحكم فيها والمثبتة، والدعم العينى المطبق، ولذلك ساد معدلُ تضخم فى المتوسط ٧٪ مع وجود نمو نقدي متوسط الارتفاع يبلغ نحو ٩٪ سنوياً، وبالتالى كانت السياسة النقدية فى هذه الفترة توسعية لكن ليست بدرجة كبيرة وتمت السيطرة على آثارها التضخمية إلى حد كبير.

٣ - أما المرحلة ١٩٧٤ - ١٩٨١، فتعتبر نقطة تحول فى السياسة النقدية حيث بدأ استخدام أدوات السياسة النقدية بشكل نشط مع صدور القانون ١٢٠ لسنة ١٩٧٥، حيث تم رفع سعر الخصم إلى ٦٪ عام ١٩٧٥ وظل يتغير بعد ذلك، كما ارتفع سعر الفائدة تبعاً لذلك حيث طُبقت سياسة رفع الفائدة المدينة تدريجياً بنسبة ١٪ سنوياً، وارتفعت أسعار الفائدة الدائنة بنسب متفاوتة حسب مدد الودائع وتراوحت بين ٥,٥٪، ١٪ فى بعض السنوات وطُبقت سياسة أسعار الفائدة التمييزية بين القطاعات والأنشطة.

ولقد تغيرت نسبة الاحتياطى القانونى ما بين ١٨٪، ٢٠٪ ولكن انخفضت عن نسبة الاحتياطى الفعلى أيضاً إلى استمرار البنوك التجارية فى الاحتفاظ باحتياطيات غير مستخدمة. كما أن نسبة السيولة الفعلية عادت لتفوق السنبة القانونية (٣٠٪) وأن القاعدة النقدية كان متوسط نموها السنوى نحو ٣١٪ والسيولة المحلية نحو ٣٢٪ سنوياً، وكان ذلك راجعاً إلى نمو ائتمان البنك المركزى للحكومة بما يزيد على ٣٩٪ سنوياً.

ولعل أهم ما يميز هذه المرحلة هو نمو كمية النقود بمعدلات لم يسبق لهامثيل فى تاريخ مصر النقدى حيث كان متوسط معدل نمو النقود يصل إلى نحو ٢٤٪ سنوياً مما أدى إلى وجود معدل للتضخم فى المتوسط بلغ ٢٣٪. مع ملاحظة أن دعم الأسعار والتحكم فيها قد استمر خلال هذه الفترة مما يجعلُ معدل التضخم المذكور أقل مما هوعليه فى الواقع.

ولعل ذلك ما دعا السلطات النقدية ضمن أسباب تتعلق بالإفراط فى الائتمان لقطاعات التجارة والخدمات إلى تبنى سياسة التوجيه الائتمانى على ثلاثة مراحلَ. طُبقت المرحلة الأولى فى نهاية هذه الفترة وبالتحديد فى نوفمبر ١٩٨١ عندما وضع البنك المركزى معيار التحديد النسبى للتوسّع فى الائتمان ويقضى بعدم تجاوز الائتمان الممنوح لكل من شركات القطاع العام لأغراض غير موسمية

والقطاع الخاص بنسب ٦٥٪ عن ودائع هذين القطاعين. كما تم وضع معيار فرعى محدد لنمو التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص التجارى والقطاع العائلى معاً بنحو ١٢٪ سنوياً. إلا أن ذلك لم يكن كافياً فى ظل تبعية السياسة النقدية للسياسة المالية فى هذه المرحلة حيث كانت الحكومة هى التى تحصل على القدر الأكبر من الائتمان المحلى، وهى التى توجه البنك المركزى لإصدار النقود الجديدة لتمويل عجز الموازنة المتزايد بشكل كبير فى هذه الفترة.

٤ - **المرحلة ١٩٨٢ - ١٩٩٠، وتشير** إلى الاتجاه نحو ضبط السياسة النقدية من خلال التوسع النقدى النزولي، وقد استخدم البنك المركزى فى ذلك الأوراق النقدية المناسية، وساعده على ذلك فيما يبدو باقى أطراف الجهاز المصرفى حيث بدت البنوك متحفظة بطبيعتها فى هذه المرحلة بسبب المشكلات الائتمانية التى واجهتها فى المرحلة السابقة (٧٤ - ١٩٨١).

فمن جانب البنك المركزى قام بزيادة نسبة الاحتياطى النقدى القانونى إلى ٢٥٪ بينما نجد أن البنوكَ احتفظتْ بنسبة احتياطى فعلى أكبرَ تراوح بين ٢٩٪ و٣٦٪، ومن ناحية أخرى حددت نسبة السيولة بـ٣٠٪ بينما احتفظت البنوكُ بنسبة سيولة تصل ما بين ٤٣٪ - ٥٠٪.

بالإضافة إلى ذلك واصل البنك المركزى سياسة الرفع التدريجى لسعر الخصم، وسعر الفائدة. واستخدام السياسة التمييزية لأسعار الفائدة بين القطاعات لخدمة أهداف التنمية والتصدير. والأهم أنه اتجه إلى مواصلة استخدام سياسة التوجيه الائتمانى باستكمال ما بدأه من مرحلة أولى فى المرحلة السابقة الخاصة بالتحديد النسبي للائتمان إلى الاتجاه إلى المرحلة الثانية من خلال التقييد النوعى للائتمان فى ١٣/ ٥/ ١٩٨٢ باتخاذ قرار يقضى بوقف تمويل تجار سيارات الركوب الخاصة والسلع الاستهلاكية المعمرة المستوردة. ثم المرحلة الثالثة الخاصةبالضبط الكمّى مع أوائل عام ١٩٨٧ من خلال وضع سياسة للسقوف الائتمانية أكثر تشدداً وتقضى بألا تزيد أرصدة القروض والسلفيات الممنوحة لشركات القطاع العام والقطاع الخاص عن مستوى معين فى تاريخ معين يتم مراجعته بصفة دورية. واعتبارا من أغسطس ١٩٨٨ تم إصدار قرار بتعديل ضوابط التوسع الائتمانى إلى تحديد علاقة تربط بين أرصدة التسهيلات الائتمانية وبين الودائع لدى البنوك ويقضى القرار بإلزام البنوك التجارية بألا تتجاوز جملة أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة لشركات القطاع العام لأغراض غير موسمية، وكذا لعملاء القطاع الخاص نسبة قدرها ٦٠٪ من أرصدة الودائع لذات القطاعين.

وفى أكتوبر ١٩٨٩ صدر قرار بإلزام البنوك التجارية بألا يجاوز معدلُ نمو التسهيلات الممنوحة من خلالها للقطاعين الخاص التجارى



والعائلى نسبة ٥٪ عام ٨٩/ ١٩٩٠ من الأرصدة القائمة للقطاعين فى نهاية يونيو ١٩٨٩ (بعد أن كانت ٨٪ فى عام ١٩٨٨).

كل ذلك فى إطار ما نص عليه القانون ٥٠ لسنة ١٩٨٤ من ضرورة ألا يقوم أىُّ بنك بمنح تسهيلات لأى عميل تتجاوز بمجموعها ٢٥٪ من رأس المال المدفوع للبنك.

ويلاحظ من ناحية أخرى أن البنك المركزى لم يستخدم الأداة الخاصة بالسوق المفتوحة بدرجة كبيرة فى هذه المرحلة لضعف الأوراق المالية.

بقيتْ الإشارةُ إلى أن القاعدة النقدية زادت، حيث بلغ معدلها ١٧,٨٪ بينما وصل معدل التضخم فى المتوسط إلى ١٨,٨٪ مع الأخذ فى الاعتبار أن سياسة الدعم لازالت قائمة. وعموماً فإن التوسع النقدى والسياسة النقدية التوسيعة التى كانت متبعة فى المرحلة السابقة قلت بدرجة ملحوظة فى هذه المرحلة لكن ظلت تبعيةُ السياسة النقدية للسياسة المالية قائمة والائتمان الحكومى هو المسيطر رغم تزايد الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، وتمويلُ عجز الموازنة لايزال تضخمياً.

٥ - المرحلة ١٩٩١/٩٠ - ١٩٩٥، وهى مرحلة التحرر والإصلاح الاقتصادى التى كانت بدايتها خلال سنوات هذه الفترة يغلب عليها الإصلاحات النقدية والمالية. بل كان الجزء الرئيسى هو إصلاح جوانب السياسة النقدية والتخلص من تبعيتها للسياسة المالية، والتأكيد على استقلاليتها، وكانت أول نقطة تحول فى فعالية الأدوات النقدية لتعميق آليات السوق هي تحرير أسعار الفائدة وترك تحديدها للبنوك سواء المدينة أو الدائنة، وأصبحت البنوك اعتباراً من ٣/ ١/ ١٩٩١ غير مقيدة إلا بحد أدنى قدره ١٢٪ بالنسبة لسعر الفائدة على الودائع لمدة ثلاثة أشهر. كما حدد سعر الإقراض والخصم للبنك المركزى بما يزيد عن نقطتين مئويتين عن متوسط أسعار الفائدة على أذون الخزانة ذات أجل ثلاثة الأشهر التى تحدد فى العطاءات الأسبوعية لطرح أذون الخزانة، مما يعزز الاتجاه نحو الميل للادخار بالجنيه المصرى بما يضمن تعبئة المدخرات وكفاءة توظيفها.

واقترنت خطوة تحرير سعر الفائدة بإصدار أذون خزانة لتغطية العجز فى الموازنة للدولة الأمر الذى يعنى استقلالية السياسة النقدية عن السياسة المالية مع بقاء التنسيق التام بينهما حيث يوفر هذا الأسلوبُ موارد مالية غير تضخمية.

وقد تم إعادة النظر فى أسس احتساب نسبتى الاحتياطى والسيولة وفى مدى شمولهما فأصبحت تحتسب على كافة الودائع بالجنيه المصرى (١٥٪) وتطبّق عل كل البنوك كنسبة احتياطى قانوني. أما فيما يختص بنسبة السيولة التى كانت تطبق على البنوك التجارية بنسبة ٣٠٪ فقد أصبح يتعين عل كل بنك (عدا البنوك المتخصصة) الاحتفاظُ بنسبتين للسيولة بحد أدنى ٢٠٪ للجنيه المصرى و٢٥٪ للعملات الأجنبيه. وذلك اعتباراً من أول يناير ١٩٩١، ورغم ذلك كانت نسبة السيولة الفعلية والاحتياطى الفعلى أكبر من النسب القانونية. ورغبة فى تقييد التوسع فى السيولة المحلية وضبط التضخم وُضعت حدود كمية قصوى للتوسع الائتمانى سواء للحكومة أو الهيئات الاقتصادية أو شركات القطاع العام والخاص. كما تم العمل على تطبيق معيار لجنة بال بالنسبة لكفاية رأس مال البنوك كافة في مصر بحيث لا يقل رأس المال والاحتياطيات عن ٨٪ من الأصول الخطرة للبنك. وقد اعطيت بعض البنوك مهلة أقصاها ديسمبر ١٩٩٥ لتوفيق أوضاعها.

ومن ناحية أخرى استخدمت الأداة الخاصة بالسوق المفتوحة بفعالية وبنجاح كبير أدت إلى تنشيط سوق الأوراق المالية.

ولعل أهم الجوانب الإيجابية للسياسة النقدية فى هذه المرحلة تتلخص في:

١/٥ - انخفض معدل نمو النقود فى المتوسط إلى ١٢٪ وبالتالى انخفض معدل التضخم حتى وصل عام ١٩٩٥ إلى ٨,٥٪ (ودار في المتوسط حول معدل نمو النقود تقريباً).

٢/٥ - تزايدت الودائع بالعملة المحلية وانخفضت الودائع بالعملة الأجبينة، ونشطت الأوعية الادخارية المصرفية فى جلب الودائع والشهادات الادخارية ذات الآجال المختلفة.

٣/٥ - استطاع الجهاز المصرفى أن يسهم إيجابياً فى تغطية أذونات الخزانة من مدخرات حقيقية بالإضافة إلى ما يسهم به القطاع الخاص والعائلى فى هذا الشأن.

٤/٥ - أدى تحرير سعر الفائدة إلى تنشيط المنافسة فيما بين البنوك على نحو انعكس على تطبيق الهامش فيما بين سعر الفائدة على الودائع وسعر الفائدة على الإقراض، بل أصبح الجنيه المصرى فى مركز تنافسى جيد بالمقارنة بالدولار مما أدى إلى تصاعد ملموس فى معدل نمو الودائع بالعملة المحلية بالمقارنة بالودائع الدولارية. مما أدى إلى زيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج، ودعم ميزان المدفوعات.

٥/٥ - اتجاه سعر الفائدة إلى الانخفاض التدريجى فى نهاية المرحلة بما يتناسب مع تحفيز الاستثمار، ومعدلات ربحية المشروعات. مما يؤدى إلى تشيجع الاستثمار والتنمية.

٦/٥ - ساهمت أذون الخزانة بصفة عامة فى امتصاص جانب كبير من فائض السيولة لدى البنوك، ونتيجة لنجاح آلية العمل بأذون الخزانة وتحرير سعر الصرف واستقراره فقد تدعمت الاحتياطيات من النقد الأجنبى لدى البنك المركزى حتى وصلت إلى ١٨ مليار دولار ووصلت السياسية النقدية إلى أوْج فاعليتها حيث أدت إلى استقرار سعر صرف الجنيه المصري فى مواجهة العملات الأجنبية، وعلى الأخص فى مواجهة الدولار الأمركي.

٧/٥ - شجع نجاح السياسة النقدية السلطات النقدية على تنشيط سوق الأوراق المالية، وتأسيس صناديق الاستثمار من خلال البنوك التجارية.

وتبقى الإشارة إلى أن السياسة النقدية أحدثت فى بدايتها تأثيراً سلبياً على الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلا أنه مع نهاية هذه المرحلة انتهى هذا التأثير، وكذلك صاحبت هذه المرحلة من السياسة النقدية اتجاهات انكماشية تحتاج بالتنسيق مع أودات السياسة الاقتصادية الأخرى أن يتم العمل على الخروج منها فى المرحلة القادمة وخاصة أن السقوف الائتمانية التى وضعت فى بداية المرحلة أزيلت وانتهت ولا يبقى إلاأن يسعى البنك المركزى والجهاز المصرفى إلى تنشيط وتشجيع الاستثمار من خلال حزمه من السياسات الاقتصادية الأخرى التى تحتاج إلى التنسيق مع القطاعات الأخرى والجهات المعنية بصنع القرار حتى تتحقق أكبر معدلات نمو ممكنة من خلال جنى ثمار الجوانب الإيجابية التى حققتها السياسة النقدية فى مرحلة الإصلاح الجذرى الشامل.

ميزان المدفوعات وسياسات التجارة الخارجية وسعر الصرف

لعل محاولة الخوض فى التحليلات الخاصة بميزان المدفوعات وسياساته بما تتضمنه من ضرورة التعرف على التغيرات الهيكلية التى حدثت فى المعاملات الخارجية للاقتصاد المصرى عبر المراحل المختلفة خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٥٠ وأداء هذا الميزان بمكوناته المختلفة، وتتبع وتحليل سياسات التجارة الخارجية وسياسة سعر الصرف، مسألة تنوء بها، المساحة المخصصة لهذا الموضوع.

ولعل ذلك يجعلنا نحاول أن نلخص أداء ميزان المدفوعات من خلال تتبع تطور العجز أو الفائض فى ميزان المدفوعات، وعلى ضوء ذلك يمكن إعطاء صورة تحليلية لاتجاهات وتطورات التجارة الخارجية والمعاملات مع العالم الخارجى بالاستعانة بمصادر البيانات وبعض الدراسات التى تمت فى هذا المجال، أما سياسات التجارة الخارجية وسياسة سعر الصرف فسنحاول تحديد الملامح الأساسية لها واتجاهاتها عبر مراحل التطور المختلفة.

أولاً: أداء ميزان المدفوعات عبر المراحل المختلفة

لعل المحصلة النهائية لأداء ميزان المدفوعات هى مدى تحقيقه عجزاً أو فائضاً، أو الوصول إلى حالة من التوازن، وتعتمدُ النتيجة فى كل الأحوال على التغيرات الهيكلية فى مكونات ميزان المدفوعات المختلفة خلال المرحلة محل الدراسة.

ولعل أهم المؤشرات التى تبرز موقف ميزان المدفوعات، هو الاعتماد على إبراز موقف الميزان التجارى، على حدة والنتيجة النهائية لميزان المدفوعات ككل، سواء كان الوضع يشير إلى عجز أو فائض، مع نسبة العجز أو الفائض إلى الناتج المحلى الإجمالى، بالإضافة إلى محاولة التعرف على التطورات والتغيرات التى أدت إلى ذلك من خلال العديد من أهم الملامح الرئيسية للمعاملات الخارجية فى كل مرحلة، والملاحظات التى يمكن رصدها على تطورات التجارة الخارجية فى مصر.

١- موقف الميزان التجارى:

للتعرف على موقف أو وضع الميزان التجارى المصرى خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٥ يمكن الاستعانة بالجدول رقم (١٥)

ويتضح من الجدول أن الميزان التجارى المصرى يعانى من عجز مزمن منذ عام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٩٥، وهو اتجاه ينم عن اختلال هيكلى يعانى منه ميزان المدفوعات المصرى، بل يعتبر أحد الاختلالات الهيكلية التى يعانى منها الاقتصاد المصرى التى لم يستطع التخلص منها منذ عام ١٩٥٢.

المرحلة ١٩٥٢ - ١٩٦٠: تشير الأرقام إلى أن الصادرات السلعية كانت ١٤٨,٨ مليون جنيه عام ١٩٥٢ بينما كانت الواردات السلعية ٢١٢,٩ مليون جنيه وبالتالى حقق الميزان

السنوات / بيان	قيمة الصادرات السلعية	قيمة الواردات السلعية	العجز	نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي ٪
١٩٥٢	١٤٨,٨	٢١٢,٩	٦٤,١	٨,٦
١٩٦٠	٢٠٣,٧	٢٥٨,١	٥٤,٤	٤,٣
١٩٦٦	٢٥٩,٥	٤١٠,٩	١٥١,٤	٧,٢
١٩٦٧	٢٤٨,٧	٤١٣,٢	١٥٤,٥	٧,١
١٩٧٣	٣٩٦,٣	٦٢٢,٣	٢٢٦,٠	٦,٤
١٩٧٤	٦٥٣,٩	١٢٥٢,٠	٥٩٨,٩	١٤,٣
١٩٨٢/٨١	٢٦٩٢,٦	٦٠٣٢,٦	٣٣٤٠,٠	١٧,٣
١٩٨٣/٨٢	٣٩٠٥,٠	٦٩١٨,٠	٣٠١٣,٠	١٤,٥
١٩٩٥	١٤٦١٣,٠	٣٩٨٥٠,٠	٢٥٢٣٧,٠	١٧,٤

المصدر: * البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى، سنوات مختلفة.
* البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

(بالمليون جنيه)

جدول رقم (١٥)
موقف الميزان التجارى المصرى خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٥

التجارى عجزاً قدره ٦٤,١ مليون جنيه بنسبة ٨,٦ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى بينما فى عام ١٩٦٠ وصل العجز إلى ٤٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى.

المرحلة ١٩٦٠ - ١٩٦٦: زاد العجز لعام ١٩٦٦ إلى ١٥١,٤ مليون جنيه بنسبة ٧,٢ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى بعد أن كان ٥٤,٤ مليون جنيه وبنسبة ٤,٣ ٪ عام ١٩٦٠. وهذا التزايد فى العجز يرجع إلى تزايد الواردات السلعية بحوالى ١,٥ مرة بينما زادت الصادرات بحوالى ١,٢ مرة فقط ما بين عام ١٩٦٠ وعام ١٩٦٦.

ويلاحظ أن العجز فى الميزان التجارى خلال المرحلة ١٩٦٧ - ١٩٧٣ رغم أنه زاد من ناحية القيمة إلى ٢٢٦ مليون جنيه عام ١٩٧٣ بعد أن كان ١٥٤,٥ مليون جنيه عام ١٩٦٧ إلا أنه انخفض كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى.

المرحلة ١٩٧٤ - ١٩٨٢: اتسمت بتزايد عجز الميزان التجارى بصورة كبيرة، ففى عام ١٩٧٤ نجد أن الصادرات السلعية كانت ٦٥٣,٦ مليون جنيه والواردات السلعية ١٢٥٣ مليون جنيه وبالتالى وصل العجز فى الميزان التجارى إلى ٥٩٨,٩ مليون جنيه بنسبة ١٤,٣ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى بعد أن كان عام ١٩٧٣ يبلغ ٢٢٦ مليون جنيه بنسبة ٦,٤ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى.

وقد واصل عجز الميزان التجارى تزايده عام ٨١/ ١٩٨٢، حيث كانت الصادرات السلعية ٢٦٩٢,٦ مليون جنيه بينما بلغت الواردات السلعية ٦٠٣٢,٦ مليون جنيه وبالتالى أصبح العجز ٣٣٤٠ مليون جنيه بنسبة ١٧,٣٪ من الناتج المجلى الإجمالى. ويرجع ذلك بالطبع إلى زيادة الواردات السلعية بمعدلات أكبر من الصادرات السلعية حيث تضاعفت الأولى حوالى (٥ مرات) بينما تضاعفت الثانية (٤ مرات) فقط.

المرحلة ١٩٨٢ - ١٩٩٠: شهدت تزايدا وتفاقما أكثر فى عجز الميزان التجارى حيث زاد من ٣٠١٣ مليون جنيه عام ٨٢/ ١٩٨٣ إلى ٢٥٢٣٧ مليون جنيه عام ٨٩/ ١٩٩٠ بنسبة ١٤,٥ ٪ و٢٤,٤ ٪ على التوالى من الناتج المحلى، ويرجع ذلك إلى تقاعس الصادرات السلعية عن مواكبة التزايد الكبير فى الواردات السلعية فى هذه المرحلة، فالصادرات السلعية زادت فقط ١,٤ مرة، والواردات السلعية

زادت بحوالى ٣,٧ مرات. ومن الواضح أن نمو الصادرات السلعية يتم بمعدلات متناقصة وليست متزايدة.

المرحلة ١٩٩٠ - ١٩٩٥: تشير إلى أن عجز الميزان التجارى واصل تزايده لكن بمعدل أقل من المراحل السابقة، حيث بلغ ٢٥٢٣٧ مليون جنيه عام ١٩٩٥، ويرجع ذلك إلى أنّ الصادرات السلعية تضاعفت إلى ٢,٦ مرة، أما الواردات السلعية فقد زادت فقط بحوالى ١,٦ مرة، مما أدى إلى انخفاض نسبة العجز فى الميزان التجارى إلى ١٧,٤ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى بعد أن كانت ٢٤,٤ ٪ فى عام ١٩٩٠.

٢- موقف ميزان المدفوعات:

لعل الصورة تكتمل حين نحاول أن نلقى نظرة على النتيجة النهائية لميزان المدفوعات بعد إضافة نتائج سلع غير منظورة التحويلات إلى نتائج الميزان التجارى، لنرى ماذا يحدث لميزان المدفوعات بعد ذلك؟ ولعل الهدف من ذلك هو لفتُ الأنظار وتأكيد أن ما يعانيه ميزان المدفوعات المصرى هو اختلالٌ هيكلى يحتاج إلى علاج جذرى، بغض النظر عن ما يحققه من نتائج إيجابية بعد إضافة ميزان الخدمات والتحويلات إلى الميزان التجارى. ويمكن الاستعانةُ بالجدول رقم (١٦) للتعرف على الصورة النهائية لأداء ميزان المدفوعات المصرى.

ويتضح من الجدول أن ميزان المدفوعات المصرى ظل يحقق عجزاً مستمراً منذ عام ١٩٥٢ حيث كان ٥٢,٤ مليون جنيه بنسبة ٧ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى، حتى وصل إلى ٥٢٢,٧ عام ١٩٧٤ بنسبة ١٢,٤ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى، ثم إلى ٢٠٣٠ مليون جنيه عام ٨١/ ١٩٨٢ بنسبة ١٠,٥ ٪ من الناتج

السنوات/ بيان	العجز/ الفائض بالمليون جنيه	النسبة إلي الناتج المحلي الإجمالي ٪
١٩٥٢	(٥٢,٤)	٧
١٩٦٠	(٢٢,٦)	١,٨
١٩٦٦	(٧٥,٦)	٣,٥
١٩٦٧	(١٢٥,٥)	٥,٧
١٩٧٣	(٢٢٢,٣)	٦,٣
١٩٧٤	(٥٢٢,٧)	١٢,٤
٨١/ ١٩٨٢	(٢٠٣٠)	١٠,٥
٨٢/ ١٩٨٣	(٧٥٤)	٣,٧
٨٩/ ١٩٩٠	(١٦٤٢,٥)	٣,٤
١٩٩٥	٢١٤٠	١,٥

المصدر:
* البنك الأهلى المصرى، التقرير السنوى، سنوات مختلفة
* البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة

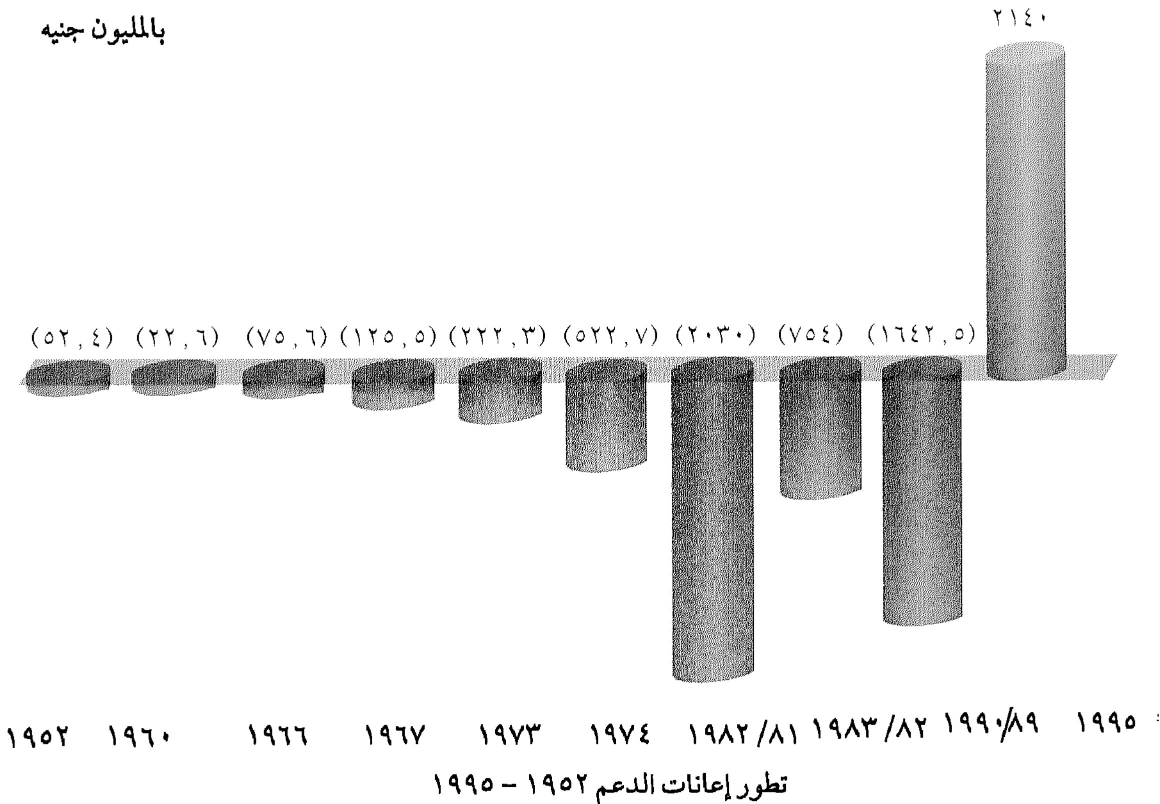
جدول رقم (١٦)
موقف ميزان المدفوعات المصرى
خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٥

المحلى الإجمالى ثم انخفض إلى ١٦٤٢,٥ مليون جنيه عام ١٩٩٠ بنسبة ٣,٤ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى.

ومن النتائج الإيجابية الهامة لبرنامج الإصلاح الاقتصادى الجذرى الذى طبق فى الفترة من ٩٠ / ١٩٩١ إلى ١٩٩٥، أنه قلب وضع ميزان المدفوعات المصرى من عجز مزمن إلى فائض كبير، حيث حقق فى سنوات الاصلاح الثلاث الأخيرة فائضا يلفت الأنظار حتى وصل إلى ٢١٤٠ مليون جنيه عام ١٩٩٥ بنسبة ١,٥ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى، ولعل ذلك يعنى أن أداء ميزان المدفوعات المصرى قد تحسن بشكل واضح، فى مرحلة الإصلاح الاقتصادى الجذرى الشامل، ولعل ذلك يرجع إلى الإصلاحات النقدية والمالية التى تمت بنجاح كبير وكان لها أثرها الإيجابى على أداء ميزان المدفوعات، فتحرير سعر الفائدة وتزامنه مع تحرير سعر الصرف الذى أدى بالأخير إلى زيادة التحويلات الخارجية من العاملين المصريين بالخارج وزيادة الإيرادات السياحية التى تصب فى القنوات الرسمية

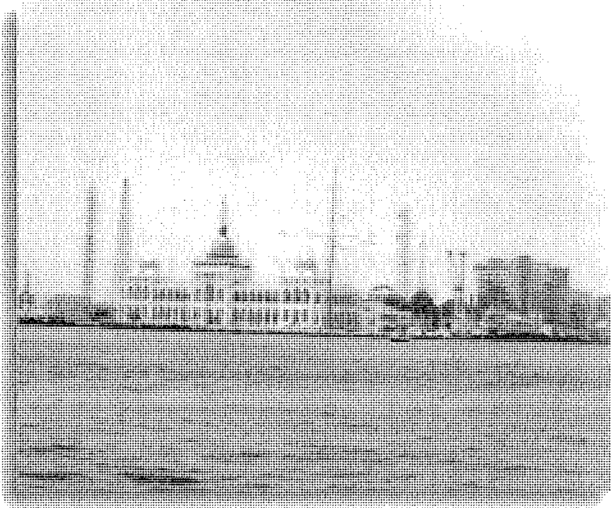
وتخلى الأفراد عن الاحتفاظ بالدولار واستبداله بالجنيه المصرى كلها عوامل أدتْ إلى هذه النتيجة الإيجابية، والأداء المتميز بميزان المدفوعات، بل أدى إلى أن يصبح لدى البنك المركزى المصرى لأول مرة منذ عام ١٩٥٢ احتياطى من النقد الأجنبى بلغ حوالى ١٨ مليار دولار يغطى الواردات لمدة ٢٢ شهرا وهذا إنجاز كبير.

إلا أن هذا الإنجاز لا يجب أن ينسينا أن ميزان المدفوعات المصرى لازال يعانى من اختلال هيكلى لا بد من العمل على علاجه، حيث لازال عجز الميزان التجارى يمثل مشكلة يجب أن يواجهها الاقتصاد المصرى، ومواجهة هذه المشكلة تتطلب بذل جهد كبير فى دفع العملية الإنتاجية وعدم تكليفه بالقدر المطلوب مع الإصلاحات النقدية التى حدثت وخاصة مع إصلاح سعر الصرف الذى تقل فعاليته بمرور الزمن بسبب انخفاض درجة مرونة الجهاز الإنتاجى، وبالتالى انخفاض درجة مرونة الصادرات المصرية، حيث لا تستجيب الصادرات السلعية المصرية بالدرجة الكافية مع كل تخفيض فى سعر صرف الجنيه المصرى، وهنا لا يجدى تخفيضُ سعر الصرف وحده فى زيادة الصادرات السلعية بالدرجة المطلوبة وسرعان ما ينتهى مفعولُ هذا الأثر فى الأجل القصير، وتبقى المشكلة قائمة على المدى المتوسط والطويل، ولا تحقق الصادرات المصرية الزيادة المطلوبة، ويساعد على تفاقم المشكلة انخفاض درجة مرونة الواردات السلعية بسبب الحاجة الشديدة إلى الواردات الوسيطة والاستثمارية للاستمرار فى عملية التنمية، فإذا لم تتخفض الواردات فإنها تزيد، ناهيك عن عدم إمكانية تخفيض الواردات السلعية بدرجة كبيرة لأن معظمها واردات لسلع استهلاكية أساسية ويبقى الجزء الكمالى من الواردات ليس كبيراً وبالتالى تبقى مشكلة عجز الميزان التجارى أحد التحديات التى على الاقتصاد المصرى مواجهتُها فى المرحلة القادمة من خلال استراتيجية طموح وجادة وديناميكية لزيادة



تطور إعانات الدعم ١٩٥٢ - ١٩٩٥

الصادرات السلعية المصرية، تقوم أساساً على إعادة هيكلة الصادرات وتؤدى إلى الوصول بالصادرات السلعية المصرية على أقل تقدير عام ٢٠٠٠ إلى ١٠ مليار دولار. ولعل إنشاء المجلس الأعلى للتصدير فى عام ١٩٩٥ برئاسة الرئيس مبارك رئيس الجمهورية لهو خيرُ دليل



على أن القيادة السياسية واعية تماما لهذا التحدى، بقى أن تعى الأجهزة والقطاعات المختلفة ذلك وتكون على قدر طموحات صانع القرار فى مصر، بل وعلى قدر الإمكانيات التى يملكها الاقتصاد المصرى فى هذه المرحلة. والمسألة كلها تتوقف على الفكر الثاقب والرؤية المتفتحة للقيادات الإدارية التى يدخل بها الاقتصاد المصرى إلى القرن الواحد والعشرين ليواجه التحديات الاقتصادية التى تواجهه بقدرات ومهارات واستراتيجيات تتسم بالكفاءة[١] وعلى رأس هذه التحديات ضرورة تحقيق الهدف الاستراتيجى الخاص بزيادة الصادرات السلعية المصرية إلى ما لا يقل عن ١٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٠٠ فى عالم يموج بالمنافسة والتكتلات والتحولات الاقتصادية الهائلة.

ولعل ما يساعد على التجهيز للمرحلة القادمة، هو محاولة إلقاء الضوء على بعض الملامح الأساسية لتطور تجارة مصر الخارجية، واتجاهات المعاملات الخارجية للاقتصاد المصرى خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٥.

٣- ملاحظات ضرورية على الملامح الأساسية للتجارة الخارجية المصرية عبر المراحل المختلفة:

لعل المتتبّع لتطور التجارة الخارجية المصرية يمكن أن يتعرف على الملامح الأساسية للمعاملات الخارجية المصرية والتى تعين إلى حد كبير على تحديد التوجهات المستقبلية فى هذا المجال، حيث يلاحظ:

أ- أن معدل نمو الصادرات السلعية كان



أقل من معدل نمو الواردات السلعية عبر المراحل المختلفة خلال الفترة ١٩٥٢- ١٩٩٠، حيث كان معدل نمو الصادرات السلعية فى الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٧٤ حوالى ٦,٢ ٪ فى المتوسط سنوياً، بينما كان معدل نمو الواردات السلعية حوالى ٨,٩ ٪ فى المتوسط سنويا[٢].

المرحلة ١٩٧٤ - ١٩٩٠: كان معدل نمو الصادرات السلعية حوالى ١٥,٤ ٪ بينما كان معدل نمو الواردات السلعية حوالى ٢٢ ٪ فى المتوسط، بل إن الميل الحدى للتصدير السلعى فى هذه الفترة كان ٦ ٪ والميل الحدى للاستيراد

السلعى حوالى ٣٧ ٪[٣] ناهيك عن التقلب فى حصيلة الصادرات الذى تتسمُ به الصادراتُ المصرية.

إلا أن الصورة بدأت تتغير فى مرحلة الإصلاح الاقتصادى الجذرى الشامل حيث زادت الصادرات السلعية المصرية بمعدل ٤١ ٪ عام ١٩٩٥ بينما زادت الواردات بحوالى ٢٠ ٪ فقط وهو ما يحفزُ على الاستمرار فى هذا الاتجاه بالاستراتيجية الملائمة.

ب- لعل زيادة الميل الحدى والمتوسط للاستيراد، عن الميل الحدى والمتوسط للتصدير الذى تتصف به التجارة الخارجية المصرية، يشير إلى أن السبب فى ذلك يرجع إلى حد كبير إلى التوجه نحو استراتيجية الإحلال محل الواردات منذ الستينيات على الأقل ولازال برنامج الإصلاح الاقتصادى المنفذ فى التسعينيات متأثراً بهذا الاتجاه، ولعل ذلك يتطلب بكل ما تعنيه الكلمة، أن يدعم التوجه الحادث إلى استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير لأن ذلك الاتجاه هو الذى سيعيد هيكلة التجارة الخارجية المصرية فى المرحلة القادمة ويتوقف نجاح ذلك على السياسات الاقتصادية ومدى كفاءتها فى هذا المجال.

ج- يشير هيكل الصادرات السلعية المصرية، أنه خلال المرحلة ١٩٥٢ - ١٩٦٠، تراوح نصيب القطن الخام بين ٧٥ ٪ - ٨٠٪ حتى عام ١٩٦٠[٤]، أما خلال المرحلة ١٩٦٠ - ١٩٩٦ ومع بداية تنفيذ خطة التنمية وبذل مجهودات لتنويع الصادرات، فقد بدأت صادرات القطن الخام تأخذ اتجاهاً نزولياً حيث تراوحت نسبة صادرات القطن الخام إلى إجمالى الصادرات السلعية ما بين ٥٦ ٪ و٥٨٪، أما فى المرحلة ١٩٦٧ - ١٩٧٣ فقد وصلت نسبة الصادرات من القطن الخام إلى ٤٥ ٪ من إجمالى الصادرات.

وبقيت بعض الصادرات الأخرى من المواد الأولية والبترول قليلة بالمقارنة بالقطن الخام، وعموما كان هناك نوع من الإحلال بين صادرات القطن الخام والصادرات من البترول، حيث ارتفع البترول من ٥ ٪ عام ١٩٩٦٠ إلى ما يقرب من ٢٥ ٪ عام ١٩٧٣ مع انخفاض مساهمة القطن الخام. والأهم أن صادرات المواد الخام كمجموعة واحدة كانت تمثل ٨٥ ٪ من إجمالى الصادرات السلعية فى الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٦٠ ثم إلى ٦٥ ٪ تقريباً مع نهاية المرحلة ١٩٦٧ - ١٩٧٣، وفى اتجاه مماثل سارت الصادرات من السلع المصنّعة ونصف المصنعة ضعيفة حيث بلغت ١٠ ٪ من إجمالى الصادرات خلال المرحلة ١٩٥٢ - ١٩٦٠ ثم إلى ٢٠ ٪ خلال المرحلة ٦٧ - ١٩٧٣.

المرحلة ١٩٧٤ - ١٩٩٠: فقد انخفضت نسبةُ صادرات القطن الخام من ٢٥ ٪ من إجمالى الصادرات السلعية عام ١٩٧٥ إلى ما يقرب من ٥ ٪ من إجمالى حصيلة الصادرات السلعية عام ١٩٩٠، وهو ما يثير التساؤل حول هذا الاتجاه، ذلك الانخفاض فى هذه النسبة يرتبط ليس فقط بتدهور الإنتاج واختلال الأسعار، وتدهور كمية الصادرات من القطن الخام ولكن بمسائل أخرى تتعلق بالصناعة المصرية، والعلاقات السعرية القائمة، بل الأهم هو كبر حجم النصيب النسبى للبترول فى الصادرات السلعية المصرية فى هذه المرحلة، حيث زادت إلى أن وصلت إلى أكثر من ٥٠ ٪ فى المتوسط من إجمالى الصادرات السلعية، لتستمر عملية الإحلال بين القطن والبترول فى هيكل الصادرات المصرية، لتصل مجموعة صادرات المواد الأولية فى المتوسط إلى حوالى ٦٠ ٪ من إجمالى الصادرات السلعية المصرية.

وفى المقابل ارتفعت الصادرات من السلع المصنعة ونصف المصنعة إلى حوالى ٣٠ ٪ من إجمالى الصادرات السلعية المصرية.

المرحلة ١٩٩٠ - ١٩٩٥: فإنه يمكن أخذ الصورة التى وصلت عليها من الإحصاءات المتاحة عن عام ١٩٩٤، وهى آخر بيانات متاحة حيث تشير إلى أن هيكل الصادرات السلعية المصرية كان يتكون من صادرات البترول بنسبة ٣٨ ٪ والقطن الخام بنسبة ٧ ٪ والمواد الخام الأخرى ٥ ٪ من إجمالى الصادرات السلعية على التوالى، ويصل بالتالى مجموع الصادرات من المواد الخام الأولية إلى ٥٠ ٪ من إجمالى الصادرات السلعية عام ١٩٩٤، إما صدارات السلع نصف المصنعة والمصنعة فتصل إلى ٥٠ ٪.

ولعل هذه النتائج تشير إلى أن هيكل الصادرات السلعية المصرية لازال يحتاج إلى إعادة هيكلة، فالمطلوبُ تزايد الوزن النسبى للصادرات الصناعية لتصل إلى ٨٠ ٪ بحلول عام ٢٠٠٠ حتى يقل الاختلالُ الهيكلىُّ فى الميزان التجارى، وهذا الهدف ليس مستحيلاً بالنظر إلى تجارب الدول الشبيهة بالتجربة المصرية مثل تركيا التى وصلت إلى هذا المستوى فى فترة زمنية ليست تتعدى عشر السنوات حيث كان نصيب الصادرات السلعية عام ٨٠/ ١٩٨١ حوالى ٣٦ ٪ من إجمالى الصادرات السلعية، ووصل عام ٩٠/ ١٩٩١ إلى ما يقرب من ٨٠ ٪ من إجمالى الصادرات السلعية(٥).

د- يشير هيكل الواردات السلعية فى عام ١٩٥٢ إلى أن سلع الوقود والمواد الخام كانت تمثل حوالى ٧ ٪ من إجمالى الواردات السلعية، بينما كان نصيبُ السلع الوسيطة يصل إلى الربع، ونصيبُ السلع الاستثمارية حوالى ٣٥ ٪، أما السلع الاستهلاكية فكانت تمثل ثلث الواردات/ ومع نهاية عام ١٩٧٣ ولظروف اقتصاديات الحرب، وصل نصيبُ سلع الوقود والمواد الخام حوالى ١٤ ٪ من إجمالى الواردات السلعية، والسلع الوسيطة ٤٦ ٪ والسلع الاستثمارية ١٧ ٪ أى انخفض بشكل كبير، ثم نصيب السلع الاستهلاكية الذى انخفض إلى ٢٣ ٪[٦].

المرحلة ١٩٧٤ - ١٩٩٠: فتشير إلى أن نصيب سلع الوقود والمواد الخام وصل إلى ١٦٪ عام ١٩٩٠، والسلع الوسيطة ٤١ ٪ والسلع الاستثمارية ٢١ ٪ والسلع الاستهلاكية ٢٢٪.

المرحلة ١٩٩٠ - ١٩٩٥: فالصورة عن عام ١٩٩٤[٧] وهى آخر بيانات متاحة تشير إلى أن نصيب الواردات من سلع الوقود والمواد الخام انخفض إلى ١٥ ٪، أما نصيب السلع الوسيطة فبقى عند ٤٠٪، أما نصيب السلع الاستثمارية فقد وصل إلى ٢٦ ٪ أى زاد عن المرحلة السابقة، وقد انخفض نصيب السلع الاستهلاكية قليلاً حيث وصل إلى ٢٠ ٪ من إجمالى الواردات السلعية.

ولعل ذلك يشير إلى أن هيكل الواردات لم يتغير كثيراً، إلا فى حالة السلع الوسيطة التى ازادات أهميتها النسبية وزادت قليلا السلع الاستثمارية وانخفضتْ الواردات الاستهلاكيةُ، وإذا كان هذا يدل على شىء فإنه يدل على فشل استراتيجية الإحلال محل الواردات فى مجال تغير هيكل الواردات.

هـ- بالنظر إلى هيكل التجارة الخارجية من حيث التوزيع الجغرافى، نجد أن المرحلة ١٩٥٢ - ١٩٦٠ كان تركّزُ هيكل التجارة الخارجية يتمُ فى منطقة الاسترلينى وغرب أوروبا بنسبة تصل إلى ٧٠ ٪ من إجمالى التجارة الخارجية تليها أوربا الشرقية ثم الولايات المتحدة الأمريكية ثم الدول النامية.

أما المرحلة من ١٩٦٠ - ١٩٧٣ فقد انقلب الحال لصالح دول أوربا الشرقية (الاتحاد السوفيتى السابق وأتباعه) حيث مع نهاية هذه المرحلة انخفض نصيب الدول الرأسمالية أوربا وأمريكا إلى ٢٢ ٪ وارتفع نصيب الكتلة الشرقية إلى ٥٨ ٪ و٢٠٪ الباقية للدولة النامية.

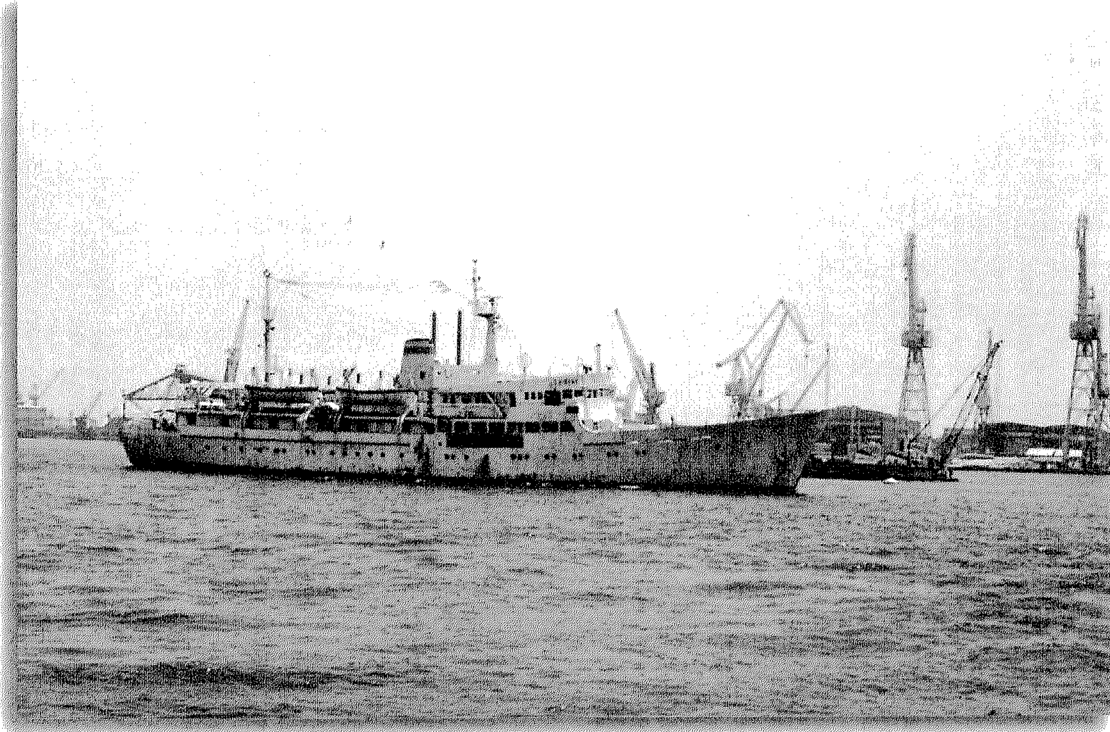
أما خلال الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٩٠ فقد تحول الوضع تماماً لصالح الدول الرأسمالية (أوربا وأمريكا) حيث وصل نصيب هذه الدول إلى أكثر من ٦٠ ٪ بينما انخفض نصيب دول الكتلة الشرقية إلى ١٩ ٪ فقط والباقى للدول النامية(٨).

ويبدو أن المسألة تحتاج إلى مراجعة حيث من المطلوب ألا تفقد مصر الأسواق القديمة بل يجب أن تنمى علاقاتها بها، بالإضافة إلى أن زيادة التعامل مع الدول النامية مسألة تحتاج إلى دراسة.

و- لعل من الضرورى الإشارة إلى أن عجز الميزان التجارى المصرى يقابلة دائماً فائض فى ميزان الصادرات والواردات غير المنظورة، أى ميزان تجارة الخدمات الذى كان يحقق فائضا باستثناء سنوات قليلة جداً عبر الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٥، ومعنى ذلك أن عجز الميزان التجارى يُمول فى جزء منه يكثر أو يقلّ من الفائض المحقق من ميزان الخدمات (المعاملات غير المنظورة)، ثم بعد ذلك يمول الجزء المتبقى من عجز الميزان التجارى وعجز العمليات الجارية عموما من التحويلات أو القروض الخارجية، وبالتالى من المهم إلقاء الضوء على التطورات فى ميزان الخدمات ودور التحويلات بالتحديد فى هذا المجال.

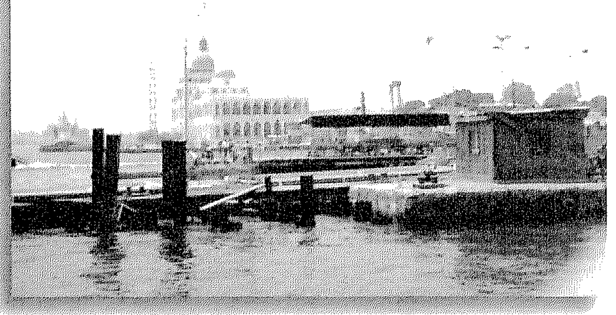
وبالرجوع إلى أداء ميزان العمليات غير المنظورة (الخدمات)، نجد أنه حقق فائضاً فى المرحلة ١٩٥٢ - ١٩٦٠، تراوح بين ١٨ مليون جنيه، و٣٠ مليون جنيه، اما فى المرحلة ١٩٦٠ - ٩٦٦، نجده حقق فائضاً فى المتوسط يصل إلى ٤٨ مليون جنيه، إلا أنه فى المرحلة ١٩٦٧ - ١٩٧٣، حقق عجزاً بسبب الحرب وصل عام ١٩٦٨ إلى ٢٥ مليون جنيه ثم عام ١٩٧١ إلى ٤٠ مليون جنيه وهما السنتان الوحيدتان اللتان حقق فيهما عجزاً منذ عام ١٩٥٢، ثم عاد سنة ١٩٧٣ وحقق فائضاً محدوداً جداً وصل إلى ٣ مليون جنيه(٩).

وكانت إيرادات قناة السويس - فيما عدا السنوات التى أغلقت فيها بسبب الحروب - من بنود الصادرات غير المنظورة الرئيسية التى



قناة السويس

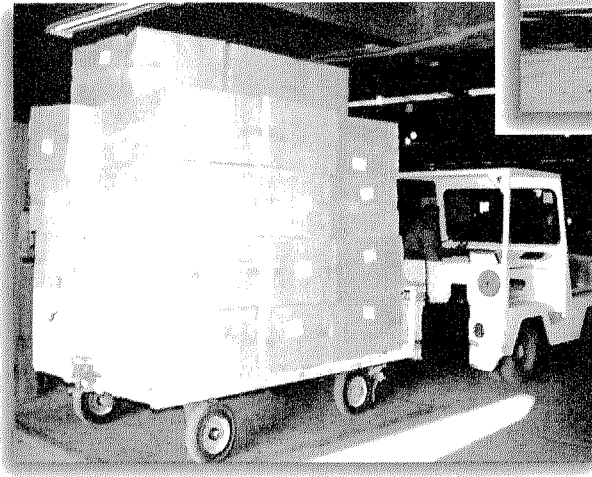
تلعب دوراً مهماً فى تحقيق فائض ميزان الخدمات خلال الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٧٣ ، حيث كان المتوسط السنوى للإيـرادات المحققـة من قناة السويس حوالى ٣٠ مليونا، ٤٣ مليـون، ٧٧ مليـون جنيها ما بين الفترات



١٩٥٢ - ١٩٥٦, ١٩٥٧ - ١٩٦١، ١٩٦٢ - ١٩٦٦، على التوالى فى المتوسط. وقد كان نمو التحويلات أحد البنود الهامة التى ساهمت فى تمويل العجز، وقد ازدادت أهمية التحويلات بصفة خاصة بعد حرب ١٩٦٧ من المعونة أو الدعم العربى بعد مؤتمر الخرطوم، والتحويلات من المصريين العاملين بالخارج بعد إصدار بعض التيسيرات والقرارات الاقتصادية التى تشجعهم على ذلك، ولذلك وصل بند التحويلات من ١٣٤ مليون جنيه عام ١٩٧٠ إلى ٢٥٣,٧ مليون جنيه عام ١٩٧٣ ، بعد أن كان رقما لا يذكر قبل ذلك.

ويلاحظ فى المرحلة ١٩٧٤ - ١٩٩٠، نجد أن ميزان العمليات غير المنظورة حقق فائضا طوال هذه المرحلة، ويكفى الإشارة إلى أنه عام ١٩٧٤ حقق فائضاً بلغ ٦٦ مليون جنيه، فانخفض العجز المرحل من الميزان التجارى من ٥٩٨,٧ مليون جنيه ليظهر عجز رصيد المعاملات الجارية بحوالى ٥٣٢,٧، وعند إضافة التحويلات فإن رصيد المعاملات الجارية ينخفض إلى ١٢٧,٥ مليون جنيه بمقدار التحويلات التى زادت فى هذه السنة وبلغت ٤٠٥,٢ مليون جنيه، أى أن عجز الميزان التجارى تم تمويلهُ من خلال ميزان الخدمات والتحويلات بحوالى ٣٢٪ فى هذه السنة.

وظل فائضُ ميزان الخدمات وبندُ التحويلات يتزايدان عبر المرحلة ١٩٧٤ - ١٩٩٠، حتى أن الوضع عام ١٩٩٠ يشير إلى أن الفائض فى ميزان المعاملات غير المنظورة وصل إلى ٦٠١٦,٢ مليون جنيه قبل التحويلات، وبالتالى انخفض العجز فى الميزان التجارى المرحّل من ١٩٩٤٩,٢



مليون جنيه ليظهر عجز رصيد المعاملات الجارية إلى ١٣٩٣٣ مليون جنيه.

وعند إضافة التحويلات التى وصلت إلى ١٢٢٩١,٠ مليون جنيه فإن رصيد المعاملات الجارية بعد التحويلات يكون فقط عجزاً قيمته ١٦٤٢ مليون جنيه، ومعنى ذلك أن عجز الميزان التجارى البالغ ٢٥٥١٦,٩ مليون جنيه فى هذه السنة تم تمويله من خلال فائض ميزان العمليات غير المنظورة والتحويلات بحوالى ٨٠ ٪(١٠)، وتمول النسبة الباقية من خلال المعاملات الرأسمالية. ومن هنا تظهر مشكلة الديون الخارجية عبر هذه المرحلة، وهى ما يفسر تفاقمها إلى أن بدأت مرحلة الإصلاح الجذرى الشامل.

ولعل من الواضح أن أيّ تحسن فى وضع ميزان العمليات الجارية يرجع إلى مَصدَرَيْن، المصدر الأول هو الفائض فى ميزان العمليات غير المتطور، والذى تشارك فى تحقيقه خلال المرحلة ١٩٧٤ - ١٩٩٠، ثلاثةُ بنود رئيسية هى ايرادات قناة السويس، والسياحة، والخدمات الملاحية، ثم تأتى التحويلات من المصريين العاملين بالخارج لتلعب الدور الأكبر فى هذا المجال.

ولعل ذلك يفسر النتيجة النهائية لميزان المدفوعات حين حقق فائضاً فى مرحلة الإصلاح الاقتصادى الجذرى الشامل من ٩٠/ ١٩٩١ - ١٩٩٥ وخاصة ثلاث السنوات الأخيرة، فالصورة عام ١٩٩٤ تشير إلى أن العجز فى الميزان التجارى كان ٢٥٨٠٥,٨ مليون جنيه، بينما كان الفائض فى ميزان العمليات غير المنظورة ١١٨٤٢,٩ مما يخفض عجز الميزان التجارى ليظهر فى شكل رصيد العمليات الجارية البالغ (عجزاً) ١٣٩٦٢,٩ مليون جنيه، وعند إضافة التحويلات التى بلغت ٢٣٩٨٢,٩ مليون جنيه نجد أن رصيد المعاملات الجارية بعد التحويلات، أى رصيد ميزان المدفوعات الجارية وصل إلى فائض قيمته ٦٩٢٠، ومن هنا انخفضت حدة مشكلة الديون الخارجية تماماً[١١].

ومن هنا يجب أن ننبه إلى أن هذا الفائض يحمل خللاً هيكلياً فى ميزان المدفوعات المصرى، بل وخللاً هيكلياً فى الاقتصاد المصرى حيث يشير إلى أن مستوى الأداء التصديرى للقطاعات السلعية يعد منخضاً إلى حدّ كبير مقارنة بمستوى الأداء التصديرى للقطاعات الخدمية، وأن النتائج الإيجابية لميزان المدفوعات لا بد أن تتحول إلى بداية استراتيجية لعلاج جذرى لهذا الخلل الهيكلى القائم حيث يتطلب الأمر إعداد استراتيجية فعالة لتنمية الصادرات السلعية جنباً إلى جنب مع تغطية العائد التصديرى من قطاعات الخدمات، على أن تُوظّف التحويلاتُ بعد ذلك فى المزيد من الاستثمارات.

ثانيا: سياسات التجارة الخارجية وسعر الصرف

لعل التطورات فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات، وتجارة مصر الخارجية عبر الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٥، كان يصاحبها ويوثر فيها مجموعة من سياسات التجارة الخارجية وسياسات سعر الصرف، ويبدو من الضرورى الإشارة باختصار شديد إلى أهم تلك السياسات عبر مراحل التطور المختلفة مفضلين فصل سياسات تحديد سعر الصرف فى تحليل منفصل نظراً لأهميتها الخاصة.

١- سياسات التجارة الخارجية عبر المراحل المختلفة:

ويلاحظ على هذه السياسات أنها تغيرت من مرحلة لأخرى لأسباب تتعلق بأوضاع ميزان المدفوعات والأوضاع الاقتصادية الأخرى عبر كل مرحلة. وفى محاولة لاسترجاع أهم هذه السياسات يمكن أن نجد:

أ- سياسة تراخيص الاستيراد ونظام حق الاستيراد: وقد طُبقت هذه السياسة فى عام ١٩٥٢ بعد أن انخفضت أسعار القطن انخفاضاً شديداً، حيث قامت الحكومة بمد نظام تراخيص الاستيراد لكل البلاد، وقصرت الاستيراد من منطقة الاسترلينى على الضروريات، وفرضت رسمياً بنسبة ١٠ ٪ على كل التحويلات للخارج وزادت معدل الرسوم الجمركية على الدخان والكماليات. وفى سنة ١٩٥٣ قامت الحكومة المصرية بتطبيق نظام شامل لحق الاستيراد وبمقتضى هذا النظام يمكن للمصدّرين الذين يصدرون سلعاً لمنطقة

الدولار أو منطقة الاسترلينى أن يحصلوا على حق استيراد فى حدود ٧٥ ٪ من قيمة الصادرات تزادُ إلى ١٠٠ ٪ إذا كانت الصادراتُ من غزل القطن ومنسوجاته، وكانت حقوق الاستيراد هذه قابلة للتحويل، ونظراً لما أبرزه نظام حق الاستيراد وحسابات التصدير من مشكلة فقد تم التخلى عنهما فى عام ١٩٥٥ . واستُبدلا بقرص ضريبة موحدة على الواردات ومنح علاوة على صادرات القطن.

ب- ميزانية النقد الأجنبى: التى طبقت ابتداء من عام ١٩٥٧ طبقت الحكومة المصرية ميزانية النقد الأجنبى وتم تحديد حصص للنقد الأجنبى فعلياً بناء على مستوى الصادرات السابق، وكانت تقتصر فى البداية على الاحتياجات الاستيرادية لوزارة التموين، لكنها مدت بعد ذلك لتشمل الأدوية والمواد الخام. ومن ناحية أخرى فقد صاحب ميزانية النقد الأجنبى تطبيق نظام علاوات الصادرات ورسوم الواردات، والتى يقوم بتحديدها البنك المركزى من خلال تقسيم المعاملات إلى مجموعات تُعطى أو تدفع عنها علاوة، فالواردات المنظورة وغير المنظورة تدفع عنها علاوة بنسبة ٢٧,٥ ٪ ويستثنى من ذلك واردات بعض السلع الاستثمارية والمواد الخام، والصادرات للسلع المصنعة يحصل عليها علاوة بنسبة ١٧,٥ ٪ ويستثنى من ذلك صادرات الأسمنت والمنسوجات، وصادرات القطن والمنسوجات والبصل يحصل عنها علاوة متغيرة يتم تعديلها دورياً طبقاً لظروف السوق العالمية.

وفى كل الأحوال كان نظام ميزانية النقد الأجنبى ونظام العلاوات يمثل مزجاً بين الوسائل المباشرة والوسائل غير المباشرة للرقابة على الصرف الأجنبى.

ج- اتجار الدولة وتأميم التجارة الخارجية، وقد بدأت عام ١٩٦١ عندما لجأت الحكومة المصرية إلى تأميم التجارة الخارجية، وبالتالى أصبحت الحكومة تحتكر الاستيراد بالكامل، أما بالنسبة للتصدير فقد اختصت بقطاعات معينة وتركت الباقى للقطاع الخاص.

د- سياسة التجارة الثنائية والمعقودة الأطراف: حيث لجأت مصر إلى عقد الاتفاقات الثنائية للتجارة والدفع مع العديد من دول أوربا الشرقية والغربية وغيرها من دول العالم، بسبب امتناع بريطانيا وبعض الدول الغربية الأخرى عن التعامل التجارى مع مصر بسبب حرب السويس ١٩٥٦، وقد ظل هذا النظام قائما حتى اختفى تقريباً فى الثمانينيات.

هـ- نظام الاستيراد بدون تحويل عمله: الذى بدأ تطبيقة بالقرار الوزارى رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤ بشأن تطوير السوق الموازية للنقد الأجنبى، وقد أجاز القرار للمصريين الحائزين على موارد بالنقد الأجنبى أن يقوموا بتحويلها للبلاد فى شكل عينى، كما أجاز القرار لغير المقيمين (أجانب ومصريين) القيام بتوريد السلع، وقد صدر القرار الوزارى رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٧٤[١٢] بشأن السلع المسموح بتوريدها للبلاد وتطبيقاً للقرار المذكور، وقد أدى هذا النظام إلى المضاربة على الدولار وانتهى العمل به فى الثمانينيات.

و- نظام الصفقات المتكافئة، وقد تم العملُ به فى الثمانينيات لتشجيع الصادرات إلا أنه كان محدوداً فى نطاق معاملاته.

ز- لجان ترشيد الواردات وقوائم حظر الواردات، حيث شُكّلتْ لجان مختصة لتحديد أولويات السلع التى يتم استيرادها، من خلال التحديد لحصص الواردات، ثم طُبق بعد ذلك نظامُ قوائم حظر الواردات أى منع استيراد مجموعة معينة من السلع فيما يسمى بقوائم الحظر أى تطبيق مجموعة من أساليب التقييد الكمية للواردات، دون استخدام التعريفة



الجمركية لترشيد الواردات، وقد طبقت هذه السياساتُ فى الثمانينيات وحتى بداية مرحلة الإصلاح الاقتصادى الجذرى الشامل.

ح- سياسة تحرير التجارة الخارجية، والتى بدأت تتضح بصورة أكثر فعالية مع بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى الجذرى الشامل، حيث صدرت تعريفة جمركية جديدة عام ١٩٨٦، تم تعديلها بعد ذلك أكثر من مرة، ثم إلغاء لجان الترشيد، ثم مراجعة السلع التى كانت تخضعُ لقوائم الحظر وبدأت سلسلة من قرارات رفع الحظر التى أدت إلى تحرير معظم الواردات ما عدا عددا من السلع كالسيارات وغيرها، وقد تم إزالة القيود الإدارية على الواردات، وإلغاء احتكار القطاع العام للاستيراد ضمن عمليات تحرير الورادات، وسمح للمشروعات باستيراد المستلزمات الخاصة بها.

أما على مستوى تحرير الصادرات، فقد بدأت من خلال التخلص من التعامل مع دول العملات الحسابية إلى دول العملات الحرة، ومساواة القطاع العام والخاص فى مجال الصادرات، وتخفيض عدد السلع التى كان محظورا تصديرها وتخفيض عدد السلع التى كان يلزم موافقة جهات معينة لتصديرها بحيث وصلت إلى أربع سلع بعد أن كانت ٣٥ سلعة، وتم تحرير الصفقات المتكافئة من القيود الإدارية، ومُنحت للقطاع الخاص مع القطاع العام، بالإضافة إلى تحرير العديد من أسعار السلع الزراعية والصناعية لخدمة أغراض التصدير، واستكملتْ هذه الخطوات والإجراءات بمجموعة من إجراءات التحرير فى الإطار المؤسس للتجارة الخارجية.

بل وتُوجت هذه الإجراءات بتحديد سعر الصرف وهى خطوةٌ تحتاج إلى التوقف عندها قليلا.

٢- سياسات سعر الصرف:

للوصول إلى عملية تحرير سعر الصرف التى تمت فى بداية التسيعنيات ليتحدد سعر صرف الجنيه المصرى بالتفاعل الحر بين الطلب والعرض على النقد الأجنبى، وحتى يكون التعامل من خلال سعر حر موحد معلن يوميًا، فان تلك كانت خطوة تمثل نهاية المطاف بالنسبة لسياسات تحديد سعر الصرف فى مصر، حيث

السنوات	سعر رسمي	تشجيعي	غير رسمي	ملاحظات
١٩٥٢	٣٥	--	--	نظام العلاوات
١٩٦٠	٣٥	--	--	نظام العلاوات
١٩٦٦	٤٣	--	--	
١٩٦٧	٤٣	--	--	
١٩٧٣	٤٣	٦٥	--	
١٩٧٤	٤٣	٦٧	--	
١٩٨٢/٨١	٧٠	٨٤	١٠٥(*)	
١٩٨٣/٨٢	٧٠	٨٤	١١٤	
١٩٩٠/٨٩	٢٧١	--	--	
١٩٩٥	٣٣٩	--	--	وصل إلى ٣٤٠ أحياناً

المصدر: البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى، سنوات مختلفة. (بالقرش)

(*) أدرج سعر الصرف فى السوق غير الرسمية منذ التاريخ الى أن أمكن الحصول عليه من مصادر محددة ولا يعنى ذلك أن هذا التاريخ هو بداية نشأة السوق غير الرسمية.

الجدول رقم (١٧)
تطور سعر صرف الجنيه المصرى خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٥

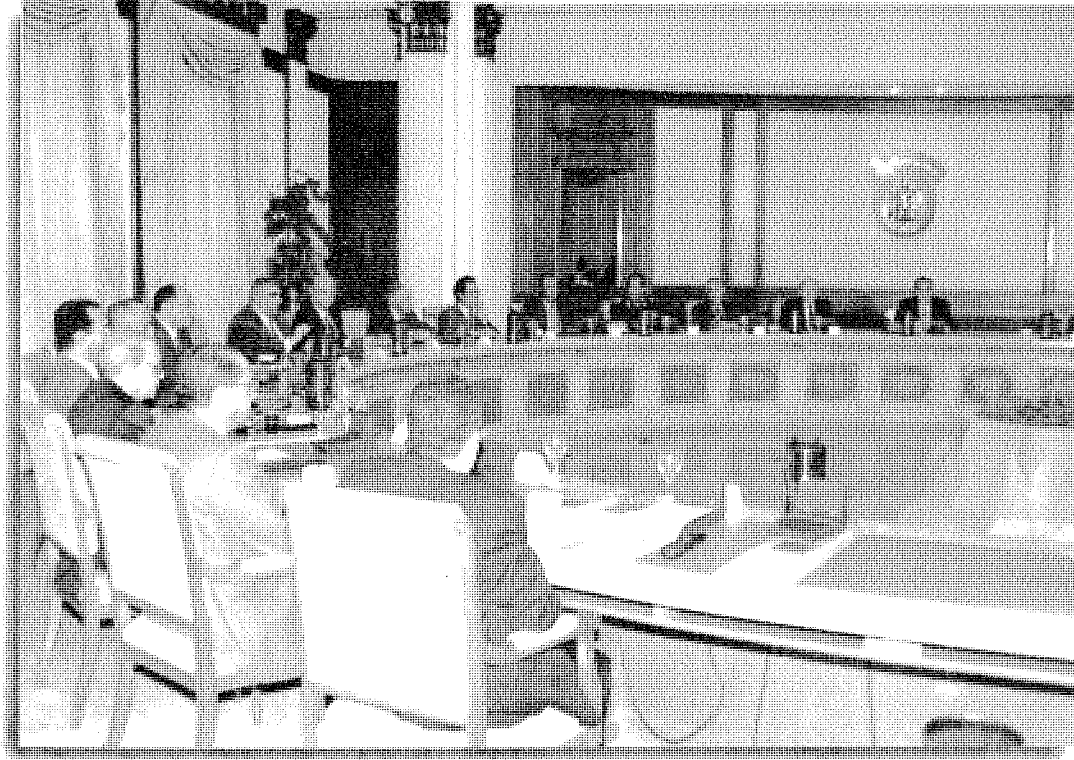
العديد من سياسات سعر الصرف عبر الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٥ ويمكن الاستعانة بالجدول رقم (١٧) لإعطاء صورة لتطور سعر الصرف عبر تغير سياسات تحديد سعر الصرف.

ومن هذا الجدول يتضح أن سعر مجمع للدولار هو البنك المركزى ٧٠ قرشا ورفع فى أغسطس إلى ١١٠ قرشاً عام ١٩٨٩، بينما ظل يتزايد سعر الصرف فى السوق الحرة حتى بلغ فى أغسطس ١٩٩٠ إلى ٢٧١ قرشاً. ثم جاءت الخطوةُ الكبرى وهى تحرير سعر الصرف وأصبحت السياسة التى تحدد سعر الصرف هى تركه يتحدد حراً طبقاً لظروف العرض والطلب منذ فبراير ١٩٩١ وهو تغير من أنجح خطوات الإصلاح الاقتصادى وحلقة رئيسية من حلقات تحرير التجارة الخارجية التى من المفترض أن تكون مفتاح الانطلاق الاقتصادى لمصر فى المرحلة القادمة.

الموازنة الحكومية والسياسة المالية

يمكن القول، إن الموازنة الحكومية فى مصر أو ما يطلق عليها الموازنة العامة للدولة كانت المرآة العاكسة لدور الدولة فى النشاط الاقتصادى للمجتمع، ذلك الدور الذى تغير عبر المراحل المختلفة التى مر بها الاقتصاد المصرى بناء على التغيرات التى تحدث فى النظام الاقتصادى وفلسفته الاقتصادية والاجتماعية وتوجيهاته السياسية ناهيك عن تأثر ذلك بالتغير الذى طرأ على الفكر الاقتصادى والمالى فى نظرته لدور الدولة فى النشاط الاقتصادى وانتقاله من مفهوم الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة إلى الدولة المنتجة ثم أخيراً الجدل القائم حول إعادة النظر جذرياً فى هذا الدور فى الوقت الحاضر من حيث تحديد دور الدولة فى ظل آليات السوق، وتحديد ما الذى تقوم به من أنشطة وما الذى يجب أن تتركه للنشاط الخاص أو القطاع الخاص، وهو الكثير مما تقوم به حالياً، وكيف تدير وتنظم النشاط الاقتصادى بالقوانين والسياسات المناسبة التى تمنع الاحتكار والخروج عن قواعد وآليات السوق.

ولما كانت الموازنة العامة فى مصر هى الأداة والمرآة، لهذا الدور الذى تقوم به الحكومة أو الدولة، فلنا أن نتوقع أن يتأثر نظام الموازنة العامة من حيث الآلية التى تعمل بها الموازنة،



مجلس الوزراء يناقش الموازنة العامة للدولة

أو من ناحية الهيكل العام والتفصيلى للموازنة والتقسيمات المكونة لهذا الهيكل، فى محاولات لتكيف نظام الموازنة مع التطور الذى يحدث فى دور الدولة الذى يتأثر بعدد من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ومن ناحية أخرى لتحقق الدولة أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من جراء قيامها بهذا الدور فإنها تستخدم الموازنة العامة للدولة كأداة لتحقيق هذه الأهداف. وتضع السياسة المالية المناسبة التى تحقق الأهداف المرجوة والمطلوبة، وهى المرتبطة بدورها بأهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية.

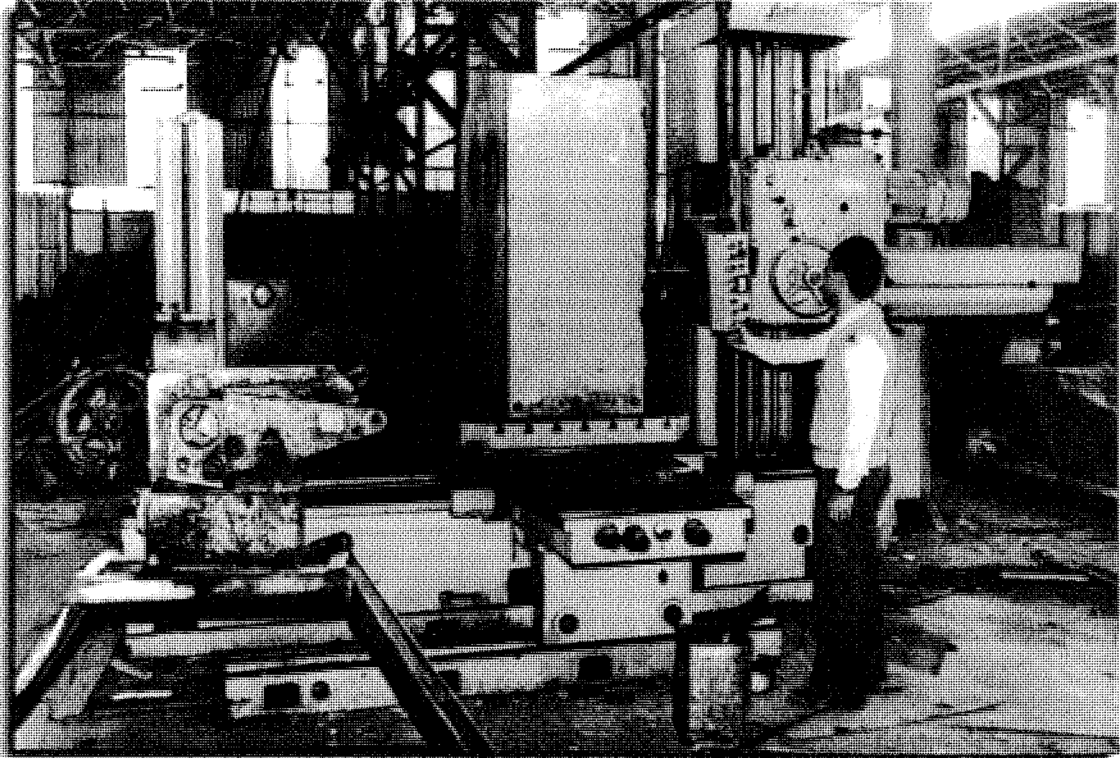
ومن خلال هذه المقدمة والإطار سنحاول فى التحليل التالى تتبع التطورات التى حدثت لنظام الموازنة العامة للدولة، ثم التعرف على أداء الموازنة العامة عبر المراحل المختلفة من خلال عدد من المؤشرات التى تبرز تطور دور الدولة فى النشاط الاقتصادى، منذ قيام ثورة تموز (يوليو) المجيدة وحتى عام ١٩٩٥، ثم محاولة تحديد آلية السياسة المالية فى مصر والآثار الناتجة عن تلك الآلية.

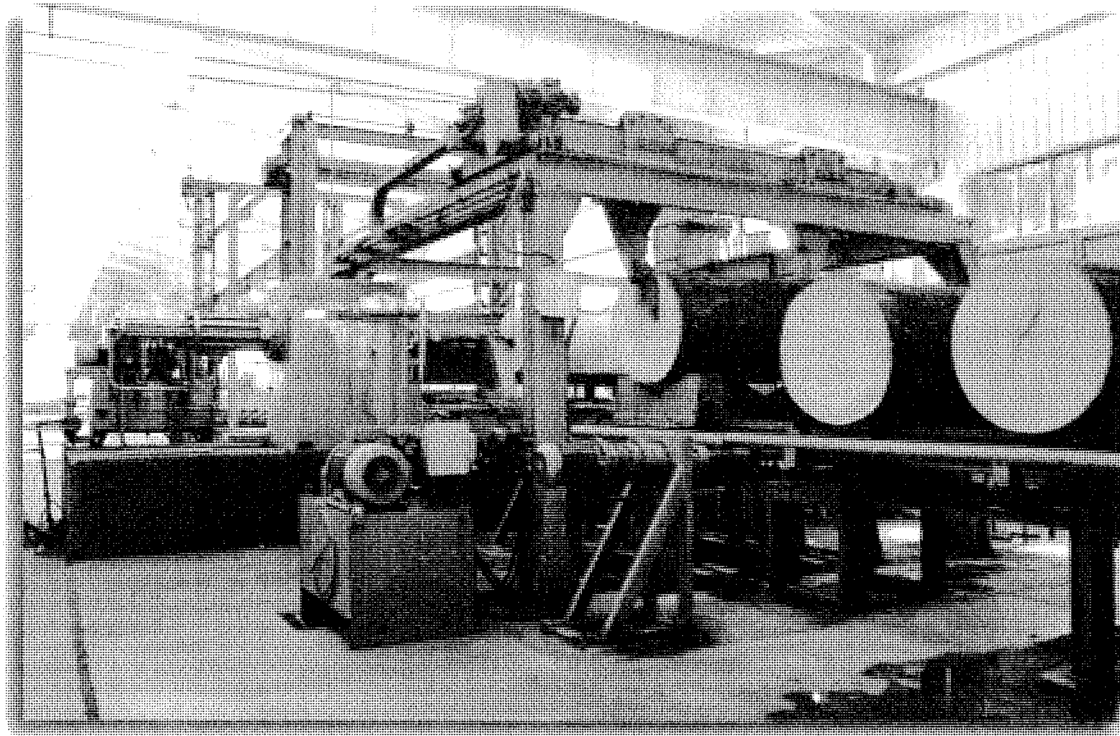
أولاً: تطور نظام الموازنة العامة للدولة فى مصر

لعل من الضرورى الإشارة إلى أن تطور نظام وهيكل الموازنة العامة للدولة فى مصر كان دالة فى عدد من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وعلى الأخص الاقتصادية(١) الناتجة عن تغير دور الدولة فى النشاط الاقتصادى عبر المراحل المختلفة للتصور، ومن هنا يمكن تحديد أهم التغيرات التى حدثت على نظام الموازنة العامة للدولة فى مصر فى كل مرحلة على النحو التالى:

١- المرحلة ١٩٥٢-١٩٦٠:

فى إطار التطور الاقتصادى والاجتماعى وانعكاسه على نظام الموازنة العامة للدولة، نجد أنه فى هذه المرحلة تشكّل «المجلس الدائم



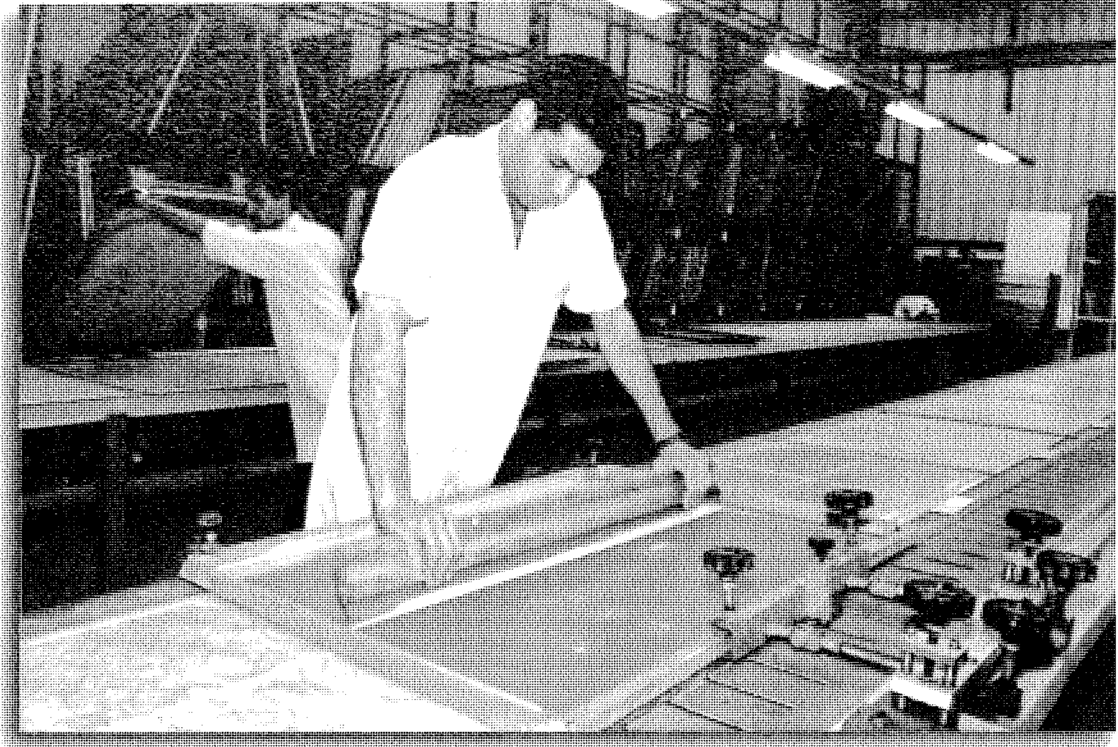


صناعة الأخشاب

لتنمية الإنتاج القومى» وما عكسه ذلك من توسع فى الاستثمار العام، وتشكل أيضاً مجلس الخدمات وما ارتبط به من نمو الخدمات العامة التى أخذت تقدمها حكومة الثورة منذ عام ١٩٥٢، مما جعل نظام الموازنة العامة للدولة يتكون من الموازنة العادية التى تضم بنود الإيرادات العامة العادية وأهمها الإيرادات الضريبية، وبنود النفقات العامة العادية وأهمها الأجور. وفى المقابل ظهر نوعان من الموازنات غير العادية، وهما الموازنة غير العادية للمشروعات الإنتاجية الصادرة بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٣ بمبلغ ٢١,٦ مليون جنيه، موزعة على أربع سنوات تخص مشروعات تنمية الإنتاج، وكذلك الموازنة غير العادية لمشروعات الخدمات العامة الصادرة بالقانون رقم ٢٩٣ لسنة ١٩٥٤، بمبلغ ١٤,٥ مليون جنيه موزعة على السنوات من ٥٣/ ١٩٥٤ إلى ٥٥/ ١٩٥٦(٢)، وعندما وجدت الحكومة مع نهاية ١٩٥٥ أنه من الأفضل دمج هذه الموازنة فى الموازنة العامة للدولة فقد كانت بذلك فى موازنة ٥٦/ ١٩٥٧، وبالإضافة إلى ذلك ظهر فى هذه المرحلة أيضاً التوسع فى الموازنات الملحقة لتعكس هى الأخرى توسع دور الدولة فى مجال الخدمات والإنفاق الاستثمارى، حيث وصل عدد الموازنات الملحقة فى مصر سنة ٥٨/ ١٩٥٩ إلى خمس عشرة موازنة.

٢- المرحلة ١٩٦٠ - ١٩٦٦:

لعل من السمات المعروفة لهذه المرحلة ازدياد دور الدولة فى النشاط الاقتصادى وتزايد التدخل الحكومى فى هذا النشاط بشكل كبير حيث اتبع فى مصر أسلوب التخطيط القومى الشامل، وأصبحت الدولة فى مصر هى المنتجة لمعظم السلع والخدمات فى المجتمع من خلال عمليات التأميم الكبرى والتوسع الكبير فى تقديم الخدمات العامة وتنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية فى كافة القطاعات الاقتصادية، وقد انعكس ذلك على نظام الموازنة العامة للدولة، حيث أصبح يتكون من قسمين، الأول موازنة الخدمات



صناعة السيراميك

العامة التى تمثل الجهاز الإدارى وتصور النشاط التقليدى للقطاع الحكومى، أما القسم الثانى فهو موازنة الأعمال، التى تتألف من مجموع الموازنات المستقلة للهيئات العامة التى تمارس نشاطا ذا طابع اقتصادى كانت الحكومة تزاوله قبل التأميم والحكمة من ذلك هي جمعُ تلك الموازنات فى وثيقة واحدة لتوحيد نظامها المالى وإخضاعها للرقابة الحكومية والتشريعية. وبالتالى أصبح النشاط المالى والاقتصادى للدولة يخضع لوثيقة واحدة تضم موازنة الخدمات وموازنة الأعمال، وألغيت بالتالى الموازنة الإنتاجية، وبقيت الموازنات الملحقة، والتى تقرر إدماجها فى موازنة الخدمات اعتباراً من عام ٦٣/ ١٩٦٤.

٣- المرحلة ١٩٦٧ - ١٩٧٣:

حيث شهدت هذه المرحلة عدة تطورات كان من أهمها فصلُ الهيئآت العامة عن المؤسسات العامة والشركات التابعة على أساس أن الهيئات العامة مهمتها تنحصر فى تأدية خدمات شبيهه بتلك التى تؤديها الحكومة فى حين أن المؤسسات العامة وشركاتها تعمل على تحقيق الربح ومن خلال معايير اقتصادية. وقد تطلّب الأمر تحويل بعض المؤسسات إلى هيئات عامة، وقد استحدثت وزارة المالية إلى جانب ذلك، مجموعة من التعديلات الأخرى على نظام الموازنة العامة للدولة ٦٨/ ١٩٦٩، كان من أهمها عرض الباب الثالث المخصص للاستمثارات فى نفقات كل من موازنة الخدمات وموازنة الهيئات العامة وموازنات المؤسسات العامة والشركات التابعة لها، مجمعا فى موازنة مستقلة لصندوق الاستثمار وكذلك عرض الباب الرابع المخصص للتحويلات الرأسمالية، وأضيف إلى ذلك إنشاء موازنة لصناديق التمويل الخاصة بقصد منح مساعدات مالية لتحقيق أغراض معينة عن طريق استخدام موارد مخصصة لذلك كصندوق الإصلاح الزراعى، وصندوق تحسين الأقطان وصندوق دعم الأسمدة وصندوق تمويل مشروع إنقاذ آثار النوبة، ثم



إنشاء موازنة لصندوق الطوارئ بسبب عدوان ١٩٦٧ وبالتالى أصبح نظام الموازنة العامة فى هذه المرحلة يتكون من سبعة أجزاء، هى الموازنة الجارية التى تتكون من أربع موازنات تتعلق بالنشاط الجارى للدولة، ثم موازنة الاستثمارات ثم موازنة التحويلات الرأسمالية وأخيراً موازنة صندوق الطوارئ.

٤- المرحلة ١٩٧٤ - ١٩٨٢:

التى طبقت فيها سياسات الانفتاح الاقتصادى، وهى مغايرة لمرحلة التحول الاشتراكى واقتصاديات الحرب، حيث ألغيت موازنة صندوق الطوارئ وأصبح نظام الموازنة العامة للدولة يتكون من أربع موازنات هى، موازنة الخدمات، التى تضم كافة الوحدات التى يتكون منها الجهاز الإدارى للدولة، وتنقسم إلى جزء جار وجزء للعمليات الرأسمالية، ثم تأتى موازنة الاعمال، التى تضم كافة الوحدات الاقتصادية التى تمارس نشاطا اقتصاديا وحلت محل المؤسسات العامة، والهيئات الاقتصادية ذات الطابع الاقتصادى تنقسم بدورها إلى موازنة جارية ورأسمالية، أما الموازنة الثالثة فهى موازنة صندوق استثمار الودائع والتأمينات التى كانت تعتبر موازنةً تمويلية بحتة للقطاع العام، ويقع نشاطها فى مجال محدد متميز بطبيعته عن موازنة الأعمال، والموازنة الرابعة هى موازنة الخزانة العامة وتجمع هذه الموازنة أساساً بين النتائج النهائية للموازنات الثلاث الأخرى بحيث تبرز بصورة واضحة ما حققه كل منها من فائض أو عجز، وصافى الفائض أو صافى العجز وكيفية تمويله، وذلك بالإضافة إلى أعباء خدمة الدين العام، وبالتالى تتحدد إجراءات التوازن المالى.

وعموما كان الاتجاه فى هذه المرحلة هو العملُ على التميز بين القطاع الحكومى الخدمى وقطاع الأعمال الحكومى، وتبسيط هيكل الموازنة ليتيح سهولة عرضها والتعرف على محتوياتها، إلا أن تحدد العلاقة بين الموازنة والخطة الغامة للدولة لم يكن واضحا. ولذلك تم إنشاء بنك الاستثمار القومى كرد فعل لمطالبة وزارة التخطيط بالتمكن من إدارة إجمالى الاستثمارات المدرجة بالخطة، وقد أنشئ بالقانون ١١٩ لسنة ١٩٨٠ ويتبع وزير التخطيط، وله شخصية اعتبارية حيث تجمعت فى هذا البنك اختصاصات وزارة المالية، ووزارة التخطيط، وصندوق استثمار الودائع والتأمينات بالإضافة إلى اختصاصات بعض الوزارات الأخرى كلها تجمعت فى بنك الاستثمار القومى كشخصية اعتبارية مستقلة ولذلك تم إلغاء العمل بصندوق استثمار الودائع والتأمينات.

٥- المرحلة ٨٢ - ١٩٩٠
والمرحلة ١٩٩٠ - ١٩٩٥:

حيث كانت المرحلة ٨٢ - ١٩٩٠ تعنى العودة إلى التخطيط الشامل والمرحلة الثانية نقلت الاقتصاد القومى من ١٩٩١ - ١٩٩٥ إلى الإصلاح الاقتصادى الجذرى الشامل، والتى صدر خلالها قانون قطاع الأعمال العام ٢٠٣ لسنة ١٩٩١، وتم فصل الاستثمارات بقطاع الأعمال العام عن الاستثمارات الحكومية وبالتالى بقيت الأخيرة فقط تظهر فى الموازنة العامة للدولة، وأصبح بنك الاستثمار القومى مسئولا عن متابعة النوعين من الاستثمارات.

وأصبح نظامُ الموازنة العامة للدولة فى الوقت الحالى يتكوَّنُ من الموازنة الجارية، والموازنة الرأسمالية، لكلٍّ من الجهاز الإدارى ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة الخدمية، ثم موازنة الخزانة العامة وتضم النتائج الإجمالية للموازنة العامة بصورة متكاملة وأسلوب تحقيق التوازن المالى، حيث يظهر العجز الإجمالى وطرقُ تمويله والعجز الصافى وكيفيةُ تميوله من الجهاز المصرفى. ولعل هذا التطور يُبْرِزُ بوضوح التطور الذى حدث على دور الدولة فى النشاط الاقتصادى، وتأثر نظام الموازنة بالتغيرات الحادثة فى النظام الاقتصادى.

ثانياً: تطور إجمالى الموازنة العامة للدولة

لعل التطورات فى نظام الموازنة العامة تكون قد أبرزت لنا أن الدولة فى مصر تعتبر أكبر مشروع مؤثر على أداء الاقتصاد القومى حيث يلاحظ منذ عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٩٥، أن هناك اتجاها عاما لنمو كل من الإنفاق العام والايرادات العامة، كما أن حجم الموازنة العامة نفسه كاتجاه عام مطرد الزيادة، وهذا يعنى أن حجم النشاط الاقتصادى للدولة كبير، وهذه الاتجاهات جعلت لهذا المشروع على مر الزمن



من أكبر تدفقات مالية داخلة وخارجة، مؤثرة فى باقى جوانب الاقتصاد القومى ومتأثرة بها. والموازنة العامة للدولة هى المرآة العاكسة لذلك، وقد تكون أهمَّ حلقة فى هذه التدفقات من الاقتصاد تتدفق إيراداتها وإليه يذهب إنفاقها وفى الحالتين يوجد تأثير كبير على تخصيص الموارد وتطور الاقتصاد وتوزيع الدخل وغير ذلك من انعكاسات اقتصادية واجتماعية.

وإذا اعتبرنا أن حجم الموازنة العامة من ناحية الإنفاق العام أو الإيرادات العامة أو الاثنين معاً مؤشرٌ لدور الدولة الاقتصادى والاجتماعى فمن غير العسير ملاحظة هذا الدور من خلال المؤشرات التالية التى يظهرها الجدول رقم (١٨):

ويتضح من الجدول المؤشرات التالية:

١ - أن الإيرادات العامة زادت عبر المراحل المختلفة زيادات كبيرة بالأرقام المطلقة، فبعد أن كانت عام ١٩٥٢ حوالى ١٩٨,١ مليون جنيه نجدها زادت إلى ٤٤٤,٨ عام ١٩٦٠ ثم إلى ٩٥٧,١ مليون جنيه عام ١٩٦٦ ثم إلى ٢٥٥٩,٦ مليون جنيه عام ١٩٧٣، أى تضاعفت حوالى ١٢ مرة مع نهاية مرحلة التطبيق الاشتراكى واقتصاديات الحرب.

وفى عام ١٩٧٤ أصبحت ٢٩٤٤,٤ مليون جنيه وقفزت فى نهاية مرحلة الانفتاح الاستهلاكى إلى ٩٨٤٤,١ مليون جنيه ثم إلى ٢١٨٧٠,٣ جنيه عام ٨٩/ ١٩٩٠ مع نهاية مرحلة العودة إلى التخطيط والانفتاح الإنتاجى ثم إلى ٦١٩٧٧ مليون جنيه عام ١٩٩٥ وهى مرحلة الإصلاح الجذرى الشامل وقد زادت حوالى ٢١ مرة ما بين عام ١٩٧٤ و١٩٩٥،

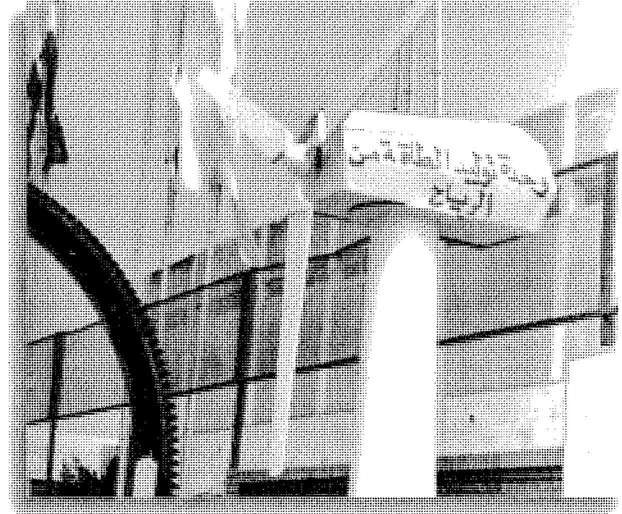
السنوات/ بيان	الإيرادات العامة		الانفاق العام		نسبة تغطية الإيرادات العامة للإنفاق العام ٪
	[illegible]	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ٪	[illegible]	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ٪	
١٩٥٢	١٩٨,١	٢٠,١	٢٠٩,٨	١١,٧	٩٤,٤
١٩٦٠	٤٤٤,٨	٣٢,٢	٥١١,١	٣٧,١	٨٧,٠
١٩٦٦	٩٥٧,١	٣٨,٩	١٢٠٦,٠	٤٩,١	٧٩,٣
١٩٦٧	١٦٧٨,٥	٦٦,٢	١٩٤١,٤	٧٦,٧	٨٦,٤
١٩٧٣	٢٥٥٩,٦	٧٠,٠	٣٢٥٢,٦	٧٦,٨	٧٩,٦
١٩٧٤	٢٩٤٤,٤	٦٧,٨	٣٨٣٤,٤	٨١,٦	٧٦,٧
٨١/ ١٩٨٢	٩٨٤٤,١	٤٦,٣	١٤٢٩٩,٢	٦٦,٢	٦٨,٨
٨٢/ ١٩٨٣	١١٨٦٠,٩	٤٨,٨	١٦٨٤٧,١	٦٦,٤	٧٠,٠
٨٩/ ١٩٩٠	٢١٨٧٦,٣	٤١,١	٣٦٣٩٣,٩	٦٩,١	٦٠,٠
١٩٩٥	٦١٩٧٧	٣٩,٨	٧٠٥٤١	٤٥,٣	٨٨

المصدر: وزارة المالية، الحساب الختامى، سنوات مختلفة.

* المؤشرات محسوبة * الناتج بسعر السوق

جدول رقم (١٨)
تطور الإيرادات العامة والإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى
ونسبة تغطية الإيرادات العامة للإنفاق العام خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٥

أى زادت فى مرحلة الانفتاح الاقتصادى والإصلاح الاقتصادى بدرجة أكبر من مراحل التطبيق الاشتراكى واقتصاديات الحرب. وتتضح الصورة أكثر عندما نجد أن الزيادة فى الإيرادات العامة بلغت عام ١٩٩٥ حوالى ٣١٧ مرة عن ما كانت عليه عام ١٩٥٢. أما نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلى



الإجمالى فقد زادت من ٢٠,١ ٪ عام ١٩٥٢ إلى أن أصبحت ٣٩,٨ فى المائة عام ١٩٩٥ ولم يكن التطور منتظماً فقد وصلت تلك النسبة إلى ٣٨,٩ ٪ عام ١٩٦٦ مع اتساع دور الدولة فى النشاط الاقتصادى فى الستينيات ثم وصلت إلى أكبر نسبة لها عام ١٩٧٣ حيث كانت ٧٠ ٪. ومع تبنى سياسات الانفتاح بدأت تنخفض حتى وصلت إلى ٣٩,٨ ٪ عام ١٩٩٥ ولعل ذلك يشير إلى أن حجم دور الدولة فى النشاط الاقتصادى يتجه إلى الانخفاض وخاصة مع دخول مرحلة الإصلاح الاقتصادى الجذرى الشامل، إلا أنه لازال كبيراً، مع ملاحظة أن متوسط نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلى الإجمالى بلغت ٤٧,٥ ٪ خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٥.

٢- يشير تطور الإنفاق العام إلى نفس الاتجاهات ولكن بدرجة تُبْرِزُ تزايد دور الدولة فى النشاط الاقتصادى بدرجة أكبر، ذلك لأن تزايد الإنفاق العام كان دائما أكبر من تزايد الإيرادات العامة، فيما عدا مرحلة الإصلاح الاقتصادى الشامل تقريباً، فمن ناحية نجد أن الإنفاق العام كان عام ١٩٥٢ حوالى ٢٠٩/٨ مليون جنيه زاد إلى ٥١١,١ مليون جنيه عام ١٩٦٠، ثم إلى ١٢٠٦ مليون جنيه عام ١٩٦٦ ثم إلى ٣٢٥٢,٦ مليون جنيه عام ١٩٧٣، أى زاد بحوالى ١٦ مرة مع نهاية مرحلة التطبيق الاشتراكى واقتصاديات الحرب، وفى عام ١٩٧٤ بلغ ٣٨٣٤,٤ مليون جنيه ثم قفز إلى ١٤٢٩٩,٢ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ ثم إلى ٣٦٣٩٣,٩ عام ١٩٩٠/٨٩ ثم إلى ٧٠٥٤١ عام ١٩٩٥ أى زاد حوالى ٢٢ مرة فى مراحل الانفتاح



الاقتصادى والإصلاح الاقتصادى.

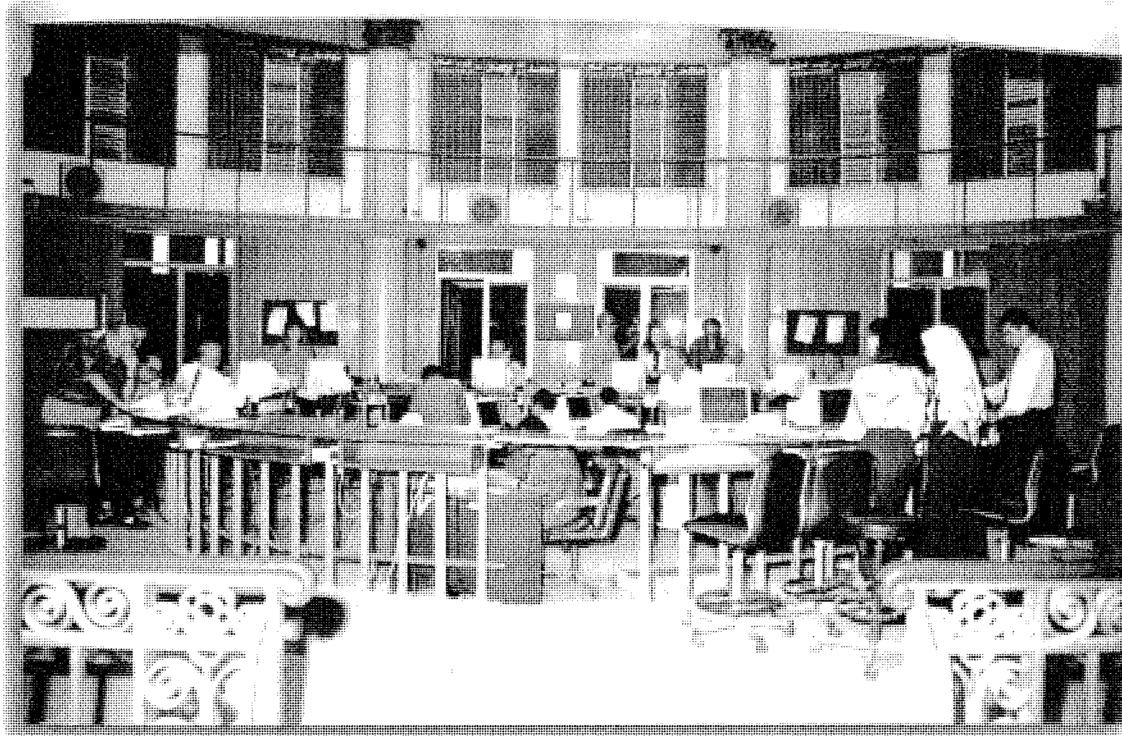
وتزداد الصورة وضوحاً عندما نجد أن الزيادة فى الإنفاق العام بلغت عام ١٩٩٥ حوالى ٣٣٦ مرة بالمقارنة بما كانت عليه عام ١٩٥٢. أما نسبة الإنفاق العام الإجمالى، إلى الناتج المحلى الإجمالى فقد زادت من ١١,٧ ٪ عام ١٩٥٢ إلى ٤٥,٣ ٪ عام ١٩٩٥، ولم يكن التطور منتظمًا أيضاً، فقد وصلت النسبة عام ١٩٦٦ إلى ٤٩,١ ٪ مع التوسع الكبير فى الإنفاق العام فى الستينيات، ثم وصلت إلى أكبر نسبة لها عام ١٩٧٣ و١٩٧٤ (٧٦,٨٪ ،

٦,٨١٪ على التوالى)، وانخفضت بعد ذلك حتى وصلت إلى ٤٥,٣ ٪ فى مرحلة الإصلاح الاقتصادى الجذرى الشامل، إلا أن هذه النسبة لازالت تشير إلى أن حجم دور الدولة فى النشاط الاقتصادى لازال كبيراً. مع ملاحظة أن متوسط نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلى الإجمالى بلغت ٥٧,٥ ٪ فى المتوسط خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٥.

ولعل من الضرورى التأكيد على أن التغيرات فى معدلات نمو الإنفاق العام السنوى كانت أكبر من التغيرات فى معدلات النمو السنوى فى الإيرادات العامة بصورة تُظهرها معدلات التزايد فى كلٍّ من الإنفاق العام والإيرادات العامة، وكما أثبتتها أيضا دراسات أخرى(٣).

٣- ولعل هذا الاتجاه أبرز مؤشرا هاما آخر، وهو المتعلق بنسبة تغطية الإيرادات العامة للإنفاق العام، حيث يلاحظ من الجدول رقم (١٨) أن هذه النسبة كانت ٩٤,٤ ٪ عام ١٩٥٢ أخذت تنخفض حتى وصلت عام ١٩٧٣ إلى ٧٩,٦ ٪، ثم انخفضت أكثر عام ١٩٧٤ إلى ٧٦,٧٪ ثم أكثر عام ٨١ / ١٩٨٢ حيث بلغت ٦٨,٨ ٪، ثم إلى ٦٠ ٪ عام ٨٩/ ١٩٩٠، الأمر الذى يعنى تزايد قصور الإيرادات العامة عن تغطية الإنفاق العام مما أظهر بوضوح مشكلة عجز الموازنة العامة وخاصة فى السنوات التى تزايد فيها انخفاض هذه النسبة، إلا أنه يلاحظ أنه من إنجازات مرحلة الإصلاح الاقتصادى الجذرى الشامل، أن نسبة تغطية الإيرادات العامة للإنفاق العام بدأت تتزايد حيث وصلت إلى ٨٨ ٪، حيث تميزت هذه المرحلة بتزايد الإيرادات العامة بدرجة أكبر من تزايد الإنفاق العام بسبب الإصلاح الضريبى الذى حدث فى هذه المرحلة، والترشيد فى الانفاق العام فى بعض جوانبه.

ولا يخفى أن اتساع دور الدولة فى النشاط الاقتصادى فى مصر ينبعُ أساساً من تزايد الإنفاق العام وهو ما يؤدى بالتبعية إلى السعى



بورصة الأوراق المالية

إلى تحصيل وتعبئة الإيرادات العامة لمواجهة هذا التزايد الذى تمليه أسبابٌ يدور معظمها حول اتساع دور الدولة فى النشاط الاقتصادى وتزايد مسئوليتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، حيث تتلخص أهمُّ أسباب تزايد الإنفاق العام فى الأسباب المتعلقة بتوزيع الدخل وإعادة توزيعه، مثل تزايد مخصصات الدعم والنفقات التمويلية، وتزايد الإنفاق العام للاعتبارات الاجتماعية حيث كانت من الأهداف الرئيسية لحكومة الثورة بتقديم الخدمات العامة المجانية بالتعليم والصحة والثقافة والإعلام ومياه الشرب والصرف الصحى وغيرها من الخدمات الأخرى بأجور رمزية، ويُعمِّق تأثير هذه الأسباب سببٌ آخر محورى هو تزايد السكان بدرجة كبيرة عبر مراحل التطور.

ولا يرجع تزايد الإنفاق العام إلى الأسباب التوزيعية والاجتماعية فقط، بل هناك الأسباب الاقتصادية التى ارتبطت بنمو حجم القطاع العام بشكل كبير، بمعناه الواسع شركات قطاع وهيئات حكومية، من منطلق أن التنمية الاقتصادية كانت تقوم على زيادة دور القطاع العام فى معظم مراحل التطور وبالتالى زيادة الاستثمارات العامة، وهناك الأسباب السياسية التى أدت إلى تزايد الإنفاق العام وكان على رأسها الحروب والإنفاق على الدفاع والتسليح، بالإضافة إلى تزايد دور مصر السياسى عبر المراحل وانضمامها إلى المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية والعربية، وهذا التزايد فى الإنفاق العام وأسبابه كثيرة تتعلق بقصور واختلال الهيكل الضريبى[٤]، وارتفاع معدلاته، وانخفاض تسعير الخدمات العامة، وانخفاض الفائض المتولد من القطاع العام وتزايد خسائر بعض وحداته ولم تستطع الزيادة فى الإيرادات العامة مواكبة الزيادة الحادثة فى الإنفاق العام.



ولعل ذلك من الأسباب الرئيسية التى دعت إلى الدخول فى برنامج الإصلاح الاقتصادى الجذرى الشامل ٩٠ - ١٩٩٥، لإعادة هيكلة الموازنة العامة للدولة، الذى يحمل بين طياته إعادة النظر بشكل جذرى فى دور الدولة فى النشاط الاقتصادى، وتحديد الدور الملائم لها فى ظل التحول إلى آليات السوق. ويقودنا الحديث عن تزايد الإنفاق العام فى مصر عبر المراحل المختلفة، وقصور الإيرادات العامة عن ملاحقة هذا التزايد، إلى الإشارة إلى مكامن أو مراحل تدور حول دور الدولة فى النشاط الاقتصادى بحيث تزايد فى صور أخرى متعددة تتمثل فى الإنفاق العام والدعم، والخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية والإنفاق العسكرى، وفوائد الدين العام المحلى والخارجى، والاستثمارات الحكومية وكلها فيما عدا الإنفاق العسكرى يرتبط الترشيد فيها ويتوقف على الحجم والدور الذى تلعبه الدولة فى النشاط الاقتصادى وإمكانيات تغييره بشكل جذرى وإلا لن يحدث ترشيدٌ فى الإنفاق العام بشكل كبير.

وعند فحص مكونات هيكل الإيرادات العامة، الذى يشير إلى أن الإيرادات الضريبية رغم أنها تصل إلى ما بين ٥٠ ٪ - ٦٠ ٪ من إجمالى الإيرادات العامة عبر الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٥، وتراوحت نسبة الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة عام ١٩٩٥ بين ٤٠ ٪ للأولى و٦٠ ٪ للثانية، إلا أن ما يؤخذ على النظام الضريبى - وخاصة فى المراحل ما قبل مرحلة الإصلاح الاقتصادى الجذرى الشامل - عدم الكفاءة والاختلالُ فى هيكلة، وقد اتجه صانعو السياسة الاقتصادية والمالية إلى التركيز فى مرحلة الإصلاح الاقتصادى الجذرى الشامل على الضرائب غير المباشرة لتعظيم الحصيلة الضريبية، إلا أن ذلك لا يمنع من البحث فى زيادة الحصيلة من الضرائب المباشرة التى يكمن فيها إمكانيات هائلة لزيادة الحصيلة إذا انخفض سعرُ الضريبة على الممولين وتغير أيضاً دور الدولة فى النشاط الاقتصادى بإحداث المزيد من التشجيع للاستثمارات الخاصة والتحوّل نحو القطاع الخاص.

والخلاصةُ أن تزايد الإنفاق العام فى مصر عبر المراحل المختلفة، يلقى الضوء على ضرورة إعادة هيكلة الإنفاق العام، وقصور الإيرادات العامة عن ملاحقة هذا التزايد يلفت الأنظار إلى ضرورة إعادة هيكل الإيرادات العامة، حيث إن تزايد الإنفاق العام وقصور الإيرادات، قد أبرز مشكلة تزايد عجز الموازنة العامة عبر المراحل، وننبه إلى أن علاج عجز الموازنة لا يمكن فقط فى تغيير آلية تمويله بل يُؤَجِّل التعامل مع مشكلة عجز الموازنة إلى مراحل لاحقة، ويمكن الوصول إلى وضع ملائم وصحيح هو إعادة النظر بشكل جذرى فى دور الدولة فى النشاط الاقتصادى وهو الاتجاه الذى بدأ فى مرحلة الإصلاح الاقتصادى الجذرى الشامل.

ثالثاً : تطور عجز الموازنة العام ومصادر تمويله

يشير التحليل السابق، إلى أن تزايد الإنفاق العام عبر مراحل التطور المختلفة، وقصور الإيرادات العامة عن ملاحقة هذا التزايد، إلى تزايد عجز الموازنة العامة للدولة فى مصر، وإذا كانت هناك ثلاثة مصطلحات لهذا العجز، وهى العجز الإجمالى والعجز الجارى والعجز الصافى، فالأول يعبر عن الفرق بين إجمالى الإنفاق العام وإجمالى الإيرادات العامة، والثانى يعبر عن الفرق بين الإنفاق العام الجارى والإيرادات العامة الجارية، ويلاحظ أن هذه الموازنة الجارية تُظْهرُ عادة فائضاً يرحل لتمويل النفقات الاستثمارَية، أما العجز الصافى فيتولد عندما تعمل الحكومة على تغطية العجز الإجمالى بمصادر تمويل مختلفة خارجية ومحلية ورغم ذلك يبقى جزء غير مدبر له مصادر تمويل ويطلق عليه العجز الصافى وهو عجزٌ خطير وينطوى على نتائج هامة، فإذا مُوِّل بإصدار نقدى جديد فإنه يزيدُ التضخمَّ، وإذا مول عن طريق طرح أذون خزانة، كما حدث أخيراً فى الاقتصاد فان ذلك لا يولد تضخماً فى الأجل القصير إلا أنه قد يولد مشاكل خطيرةً فى الأجل المتوسط والطويل إذا فشلت آلية تمويله بأذون الخزانة مع تصاعد أعباء الفوائد على أذون الخزانة.

١- مؤشرات تطور العجز الإجمالى للموازنة العامة:

ولن يسع المجال ولن تسعفنا البيانات إلا بالتركيز على تحليل التطور فى العجز الإجمالى للموازنة، ومصادر تمويله. ويمكن الاستعانة بالجدول رقم (١٩) لإيضاح ذلك.

السنوات	[illegible]	نسبة العجز إلي الناتج المحلي (*) الإجمالي٪
١٩٥٢	١١,٧	١٠
١٩٦٠	٦٦,٣	٤,٨
١٩٦٦	٢٤٨,٠	١٠,٠
١٩٦٧	٢٦٢,٩	١٠,٣
١٩٧٣	٦٩٣,٠	١٨,٩
١٩٧٤	٨٩٠,٠	٢٠,٥
٨١/ ١٩٨٢	٤٤٥٥,١	٢١,٠
٨٢/ ١٩٨٣	٤٦٥٦,٢	١٩,٢
٨٩/ ١٩٩٠	١٤٥١٦,٧	٢٧,٠
١٩٩٥	٨٥٦٤,٠	٤,٥

(*) بسعر السوق.

جدول رقم (١٩)
تطور العجز الإجمالي ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي
خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٥

ويتضح من الجدول رقم (١٩)، أن قيمة العجز الإجمالى فى الموازنة العامة للدولة كان عام ١٩٥٢ يبلغ ١١,٧ مليون جنيه وبنسبة ١٪ من الناتج المحلى الإجمالى فإذا به يرتفع بصورة كبيرة ليصل إلى ٢٤٨ مليون جنيه عام ١٩٦٦ ونسبة ١٠ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى، ليقفز إلى ٦٩٣ مليون جنيه عام ١٩٧٣ وبنسبة ١٨,٩ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى، وهو ما يشير بوضوح إلى أن تزايد عجز الموازنة كان مرتبطا بتزايد دور الدولة فى النشاط الاقتصادى حيث إن المراحل من ١٩٦٠ حتى ١٩٧٣ شهدت توسعا كبيرا فى هذا الدور، وشهدت أيضا تقاعس الإيرادات العامة عن ملاحقة التزايد الكبير فى الإنفاق العام. ويلاحظ أن العجز خلال المراحل ١٩٦٠ إلى ١٩٧٣ تزايد حوالى ١١ مرة.

ومن ناحية أخرى نجد أن العجز الإجمالى وصل عام ١٩٧٤ إلى ٨٩٠ مليون جنيه مواصلاً تزايده وبنسبة ٢٠,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى حتى وصل إلى ١٤٥١٦,٧ مليون جنيه عام ٨٩/ ١٩٩٠ وبنسبة ٢٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى وهى المراحل التى تغيرت بوجود معدلات مرتفعة من التضخم، لتزايد الاعتماد على الجهاز المصرفى فى تمويل العجز، مع السماح بتزايد العجز فى ظل نوع من الاسترخاء الضريبى وعدم كفاءة الهيكل الضريبى، فى نفس الوقت الذى لم يحدث فيه ترشيد ملموس فى الإنفاق العام، بل تزايدات بعض المخصصات بشكل كبير، مثل إعانات الدعم وخاصة فى المرحلة ١٩٧٤-٨١/ ١٩٨٢ ومن هنا فقد تزايد العجز خلال الفترة من ١٩٧٤ - ٨٩/ ١٩٩٠ حوالى ١٢ مرة.

أما المرحلة من ١٩٩٠ - ١٩٩٥، فتحمل اتجاهاً إيجابيا فيما يتعلق بعجز الموازنة العامة للدولة نتيجة للإجراءات الناجحة المتعلقة بالإصلاح الاقتصادى الجذرى الشامل، حيث انخفض العجز الإجمالى من ١٤٥١٦,٧ مليون جنيه عام ١٩٨٩ / ١٩٩٠ إلى ٨٥٤٤ مليون جنيه ١٩٩٥ بنسبة ٤,٥ ٪ فقط من الناتج المحلى الإجمالى (وقد بلغ العجز الصافى حوالى ٤٨٨ مليون جنيه تم تمويله من أذون الخزانة)، وهو اتجاه مستمر حيث أعلن عن أنه سيصل إلى ٢,٦ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى سنة ١٩٩٥ / ١٩٩٦.

٢- تمويل عجز الموازنة من خلال الدين العام الداخلى والدين الخارجي:

مع تزايد عجز الموازنة الإجمالى عبر المراحل المختلفة وخاصة بحلول عام ١٩٧٣، نجد أن الدين العام أخذ يتزايد بشكل ملفت للنظر ذلك لأن تمويل عجز الموازنة كان يتم من ثلاثة مصادر أساسية، هى التمويل المحلى غير المصرفى بالاعتماد على الفوائض التى تولدت فى قطاعات أخرى مثل قوانين التأمينات الاجتماعية، وصناديق التوفير وشهادات الاستثمار والسندات الحكومية مقابل الاقتراض من الجمهور وغيرها. والمصدر الثانى التمويل المحلى المصرفى ويتمثل فى

الاقتراض من الجهاز المصرفى فى شكل أذون على الخزانة أو سندات حكومية أو تسهيلات ائتمانية، وهو الأمر الذى يؤدى إلى زيادة ديون الحكومة للجهاز المصرفى ناهيك عن ما قد تسببه من تضخم.

والمصدر الأول والثانى، كلما تزايد الاعتماد عليهما فان ذلك يؤدى إلى زيادة الدين العام المحلى وأعبائه من فوائد وأقساط تحمل فى جانب الإنفاق العام.

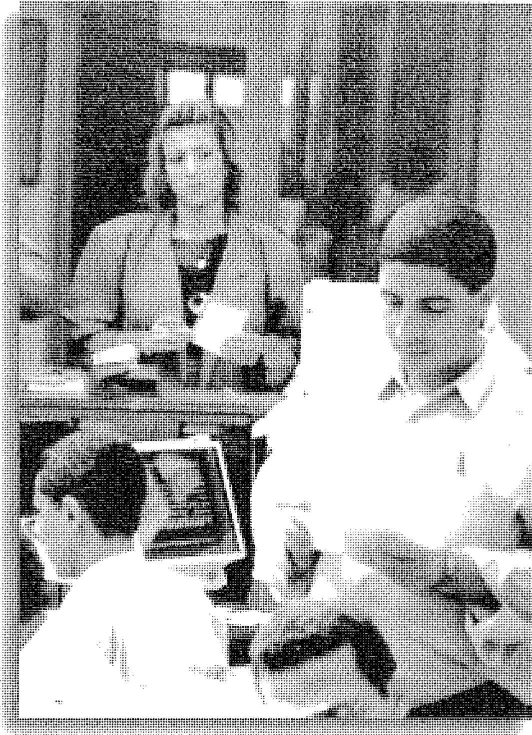
أما المصدر الثالث الذى تتجه إليه الحكومة لسد عجز الموازنة العامة فهو الاقتراض من العالم الخارجى، مما يترتب عليه زيادة الديون الخارجية أو زيادةُ الدين العام الخارجى باعبائه من فوائد وأقساط تحمل على جانب الإنفاق العام للحكومة.

ويلاحظ أنه خلال المراحل المختلفة كانت تلجأ الحكومة لسد عجز الموازنة العامة للدولة إلى المصدر الثالث لكن مع اختلاف درجة الاعتماد أو الالتجاء لكل مصدر مع اختلاف الظروف وآلية السياسة المالية المتبعة فى كل مرحلة. والجدول التالى يوضح الأوزان النسبية لكل مصدر من المصادر الثلاثة منذ عام ١٩٧٣ وهو العام الذى تفاقم فيه عجز الموازنة العامة للدولة بدرجة كبيرة ثم ظل يتزايد ويتفاقم بعد ذلك.

السنوات	التمويل غير المصرفي ٪	نسبة التمويل المصرفي ٪	نسبة التمويل الخارجي ٪
١٩٧٣	٦٥,٩	٢٦,٧	٧,٤
٨٢/ ١٩٨٣	٣٢,٠	٤٢,٠	٢٦,٠
٨٩/ ١٩٩٠	٢٤,٠	٥٣,٠	٢٣,٠
١٩٩٥	٧٥,٠	٧,٠	١٨,٠

المصدر: مسحوبة من بيانات وزارة المالية - الحساب الختامى، سنوات مختلفة.

جدول رقم (٢٠)
الهيكل النسبى لمصادر تمويل عجز الموازنة العامة للدولة فى الفترة من ١٩٧٣ - ١٩٩٥



ويشير الجدول إلى أنه من عام ١٩٧٣ وحتى عام ٨٩/ ١٩٩٠، تزايد بشكل واضح الاعتماد على التمويل المصرفى لعجز الموازنة العامة للدولة، حيث كانت النسبة ٢٦,٧ ٪ زادت إلى ٤٢ ٪، ثم إلى ٥٣٪ على التوالى أعوام ١٩٧٣، ٨٢/ ١٩٨٣، ٨٩/ ١٩٩٠، وهو ما أدى إلى تفاقم الدين العام المصرفى من ناحية وتزايد معدلات التضخم من ناحية أخرى، أما المصدر الثانى الخاص بالتمويل غير المصرفى فقد انخفض الاعتماد النسبى عليه خلال تلك الفترة حيث كان يمثل ٦٥,٩ ٪ عام ١٩٧٣ انخفض إلى ٣٢ ٪ عام ٨٢/ ١٩٨٣، ثم إلى ٢٤٪ عام ٨٩/ ١٩٩٠، وقد أدى برغم ذلك إلى زيادة الدين العام المحلى.

أما المصدر الثالث الخاص بالتمويل الخارجى فقد تزايد الاعتماد عليه بشكل ملحوظ منذ عام ١٩٧٣ حيث زادت نسبته من ٧,٤ ٪ عام ١٩٧٣ إلى ٢٦ ٪ عام ٨٢/ ١٨٨٣ ثم إلى ٢٣ ٪ عام ٨٩/ ١٩٩٠، وهو ما أدى إلى تزايد الدين العام الخارجى.

أما عام ١٩٩٥ فقد تغيرت الصورة إلى حد كبير، حيث تغيرت آلية تمويل عجز الموازنة لتخفيض معدل التضخم، وبالتالى وصل الاعتماد على التمويل غير المصرفى إلى ٧٥ ٪ من إجمالى تمويل عجز الموازنة، وانخفاض التمويل المصرفى إلى ٧ ٪، وانخفض التمويل الخارجى إلى ١٨ ٪ ولعل هذه التطورات تبرز لنا نتيجتين على درجة عالية من الأهمية فى هذا المجال:

أ- أدى تزايدُ عجز الموازنة إلى الاعتماد على التمويل المحلى والتمويل الخارجى مما أدى إلى تضخم الدين العام المحلى والخارجى بصورة كبيرة ويكفى الإشارة إلى الجدول التالى لنبينّ هذا التطور فى كلٍّ من الدين العام والمحلى والخارجى.

ويلاحظُ من الجدول رقم (٢١) تفاقم كلٍّ من الدين العام المحلى والخارجى، ويلعب تزايد عجز الموازنة العامة للدولة دوراً أساسياً فى هذا المجال إلى جانب عوامل أخرى، حيث يشير الجدول إلى أن الدين العام المحلى بعد أن كان ٨٩٢,٢ مليون جنيه أصبح ١٠٧٨٨٤ مليون جنيه عام ١٩٩٥ أى زاد أكثر من ١٢٠ مرة. أما الدين الخارجى فقد زاد من ٩٩٨ مليون جنيه عام ١٩٧٣ إلى ١١٣٥٢٠ مليون جنيه عام ١٩٩٥ أى زاد حوالى ١١٣ مرة.

ولكن يجب الإشارة إلى ملاحظة هامة أنه فى المرحلة ١٩٩٠ - ١٩٩٥ حدث انخفاض ملحوظ فى الدين العام الخارجى حيث انخفض من ١٢٤٤٧٠ مليون جنيه عام ١٩٩٠ إلى ١١٣٥٢٠ مليون جنيه، أو بصورة أدقّ يظهرُ التخفيض عندما نأخذ الدين العام بالدولار، حيث كان عام ١٩٩٠ حوالى ٤٦ مليار دولار انخفض عام ١٩٩٥ إلى ٣٤,٤ مليار دولار وهو انخفاض كبير، فى نفس الوقت زاد الدين العام المحلى من ٤٤٢٠٨ مليون جنيه عام ١٩٩٠ إلى ١٠٧٨٨٤ مليون جنيه بسبب تزايد الاعتماد على تمويل عجز الموازنة العامة بأذون الخزانة خلال الفترة من ١٩٩١ حتى ١٩٩٥، وهو ما يُؤدِّى إلى عدم متانة السياسة المالية لأنه يجب أن يزيد الدين العام بنسبة معينة من الناتج المحلى الإجمالى، حتى لا يحدث عدم انضباط فى السياسة المالية مما يؤدى إلى حدوث خطر عودة التضخم مرة أخرى إلى جانب آثار سلبية أخرى.

ب- يؤدى تزايد الدين العام وخاصة المحلى كما هو واضح فى المرحلة ١٩٩٠ - ١٩٩٥ إلى تزايد فوائد وأقساط الدين العام، مما يشكل عبئا كبيرا على الموازنة، حيث يزيد من الإنفاق العام. وقد يؤدى إلى الدخول فى حلقة لا تنتهى من تزايد الإنفاق العام فتزايد

السنوات	الدين العام المحلي (بالمليون جنيه)	الدين العام الخارجي (بالمليون جنيه)	إجمالي الدين العام	نسبة إجمالي الدين الى الناتج المحلي الإجمالي
١٩٧٣	٨٩٢,٢	(١)٩٩٨	١٨٩٠	٥٢
١٩٨٣/٨٢	١٩٦٦٧	(٢)١٥١٧٧	٣٤١٧٧	١٤٠
١٩٩٠/٨٩	٤٤٢٠٨	(٣)١٢٤٤٧٠	١٦٨٦٧٨	٣٢٣
١٩٩٥	١٠٧٨٨٤	(٤)١١٣٥٢٠	٢٢١٤٠٤	١٤٢

(١) على أساس سعر الصرف ٤٣ قرشا (٢) على أساس سعر الصرف ٧٠ قرشا

(٣) على أساس سعر الصرف ٢٧١ قرش (٤) على أساس سعر الصرف ٣٣٩ قرش

المصدر: البنك المركزى المصرى. - وزارة المالية.

جدول رقم (٢١)

تطور الدين العام المحلى والخارجى خلال الفترة من ١٩٧٣ - ١٩٩٥

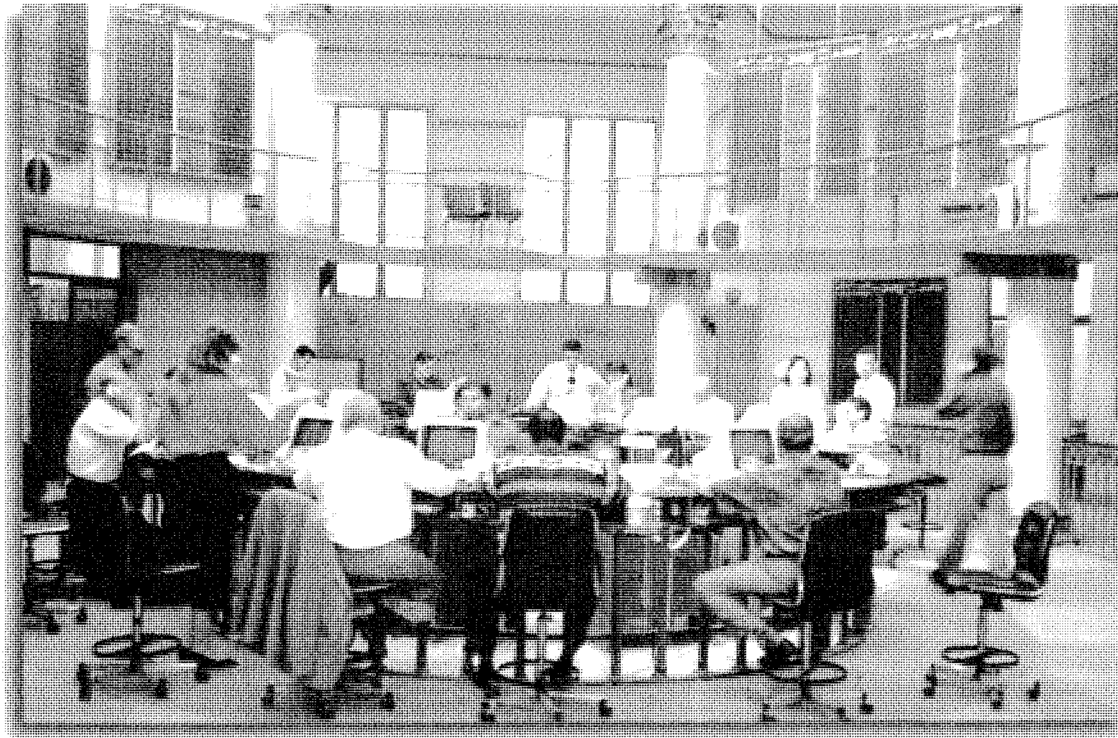
العجز فى الموازنة العامة للدولة، فتزايد اللجوء إلى التمويل من خلال تزايد الدين العام، مما يؤدى إلى زيادة الفوائد والأقساط مرة أخرى. وهكذا مما قد يؤدى إلى عواقب وخيمة فى المستقبل مع تراكم الفوائد والأقساط واختلال تلك الآلية التمويلية، تصور الوضع لو توقف الإقبال على شراء أذون خزانة لأى سبب ما، عزف المشترون عن الشراء، ما الذى يحدث نتيجة لذلك؟ سؤال يحتاج لإجابة واعية ونظرة ثاقبة للمستقبل. ويكفى أن نشير إلى أن مجموع الفوائد كان عام ١٩٨٣/٨٢ (٥) حوالى ٩٥١ مليون جنيه من ٧٤٧ فوائد محلية، و٢٠٤,٥ مليون جنيه ديون خارجية، أما أقساط الدين العام فقد بلغت ٧٤٧,٨ مليون جنيه وفى عام ١٩٩٠/٨٩ بلغت ٣٦٥٧ مليون جنيه، أما أقساط الدين العام فقد بلغت ٢١٨١ مليون جنيه، بينما وصل إجمالى الفوائد عام ١٩٩٥ حوالى ١٧٠٧٤ مليون جنيه وهو رقم كبير وخاصة إذا علمنا أن حوالى ١٢ مليار جنيه هى فوائد على الدين المحلى،

ويكفى الإشارة إلى أن إجمالى الفوائد تبلغ نسبته من إجمالى الإنفاق العام الجارى ٣٣٪ عام ١٩٩٥ وهو رقم أكبر من إجمالى الأجور الذى وصل إلى ١٣٥٣٠,٧ مليون جنيه.

ومن ناحية أخرى تبلغ الأقساط على الدين العام حوالى ٤٣٧٢ مليون جنيه. أى أن اجمالى الأعباء على الموازنة العامة للدولة من فوائد وأقساط الدين العام تبلغ ٢١٤٤٦ مليون جنيه عام ١٩٩٥ وهى تمثل حوالى ٣٢٪ من إجمالى الإنفاق العام فى الموازنة المصرية.

رابعاً: اتجاهات السياسة المالية وتوجهاتها

لعل من الواضح أننا لاحظنا كبر حجم دور الدولة فى النشاط الاقتصادى من خلال تحليلات الموازنة العامة للدولة وهى أداة السياسة المالية، ولهذا بات على السياسة المالية على مدى مراحل التطور المختلفة أن تحاول



المتعاملين داخل بورصة الأوراق المالية

تحقيق مجموعة من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والمالية والسياسية، وتركزت اتجاهات السياسة المالية عبر مراحل التطور المختلفة على محاولة تحقيق التوازن الاقتصادى على المستوى القومى ولو كان ذلك على حساب التوازن المالى للموازنة العامة، فالتضحية بالتوازن المالى فى الأجل القصير يمكن تحقيقه فى الأجل الطويل من خلال تحقيق التوازن الاقتصادى العام، ولم يكن هدف التوازن الإجمالى بعيداً عن ذلك الاتجاه حيث كانت تسعى السياسة المالية إلى أخذ البعد الاجتماعى بعين الاعتبار، بل يمكن من تحقيق الاستقرار الاجتماعى بقدر الإمكان الذى يضمن تحقيق الاستقرار السياسى، من خلال استخدام الإنفاق العام والضرائب فى إعادة توزيع الدخل.

ولذلك يمكن القول إن السياسة المالية كانت عبر المراحل سياسةً توسعية، تقوم على استحداث عجز فى الموازنة العامة للدولة من خلال تحديد وتقدير الإنفاق الجارى والاستثمارى الذى يحقق الأهداف المطلوبة، ثم تدبير الإيرادات العامة وأولها الإيرادات الضريبية مع دراسة الآثار المترتبة على كل ضريبة ولا سيما آثارها الاقتصادية والاجتماعية، ثم البحث فى مدى كفاية الإيرادات العامة لتمويل كل من الإنفاق العام الجارى والاستثمارى وبخاصة الاستثمارات الحكومية غير الإنتاجية من الناحية الاقتصادية ولكن عائدها الاجتماعى هام ومفيد مثل بناء المدارس والجامعات والمستشفيات والطرق والكبارى وغيرها.

ومع عدم كفاية الإيرادات العامة كانت تلجأ الدولة دائما إلى الاقتراض سواء من الداخل أو من الخارج، ومع استمرار تلك الآلية زاد الدين العام الداخلى أو المحلى وزاد الدين العام الخارجى، وفى المرحلة ١٩٩٠ - ١٩٩٥، اتجهت آلية السياسة المالية إلى الالتجاء إلى مصادر تمويل غير تضخمية أكثر لتمويل العجز ومن هنا ظهرت أهمية التمويل من خلال أذون الخزانة، وقد نجحت تلك الآلية فى تخفيض معدل التضخم، وتقليل الاعتماد على الاقتراض الخارجى، لكن تبقى المشكلة أو المعضلة التى على صانعى السياسة المالية مواجهتها فى المستقبل وهى تحسين آلية التمويل من خلال أذون الخزانة من خلال تحويلها إلى سندات متوسطة أو طويلة الأجل، وهو ما يفكر فيه صانعو القرار فى المرحلة الحالية، ولكن يبقى توجه آخر وهو محاولة إعادة النظر بشكل جذرى فى دور الدولة فى النشاط الاقتصادى، حيث يمكن إعادة النظر فى تسعير الخدمات العامة، وتخلى الدولة عن كثير من الأنشطة للقطاع الخاص، وتشجيع الاستثمار الخاص بدرجة أكثر من خلال السياسة المالية وأدواتها المختلفة وعلى رأسها الضرائب. كل ذلك سيجعل الموازنة العامة فى وضع آمن لا يؤدى إلى مخاطر فى المستقبل فى ظل إجراء إصلاح ضريبى شامل وترشيد للإنفاق العام بشكل جذرى من منظور إعادة هيكلة الموازنة العامة للدولة.

القطاع العام والتخصصية ومرحلة التحول

لعل من الآمور التى أثارت جدلا واسعًا عبر مراحل تطور الاقتصاد المصرى منذ عام ١٩٥٢ حتى ماقبل بداية برنامج الإصلاح الاقتصادى الشامل الذى طبق منذ عام ٩٠ / ١٩٩١ تلك القضية المحورية الخاصة بقيادة عملية التنمية الاقتصادية ، من الذى يقود مسيرة التنمية ؟ هل القطاع الخاص أم القطاع العام ؟ هل تسير التنمية على ساق واحدة أم على الاثنتين معا ، ماهى المجالات التى يجب أن تترك للقطاع الخاص وماهى المجالات التى تلائم القطاع العام بطبيعة تكوينه وتوجهاته ، كيف يمكن الوصول إلى التوليفة المثلى التى تؤدى إلى تحقيق أكبر معدلات تنمية ممكنة وأفضل تخصيص للموارد الاقتصادية الذى يحقق الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد القومى فى ظل وجود الاثنين معا مع اختلاف الأوزان فيما بينها.

ولعل مما أطلَّ فى حَسْم تلك القضية وخاصة منذ ١٩٦٠ - ١٩٩٠ ، أن بداية قيادة التنمية الاقتصادية كانت للقطاع الخاص ، أى أن نمو الاقتصاد القومى كان يتم من خلال المشروعات الخاصة وبتشجيع من قادة الثورة وصانعى السياسة الاقتصادية (١) فى ذلك الوقت ، وبالتحديد خلال الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٥٦ ، ثم جاءت التحويلات الخاصة بالتخطيط الجزئى والتمصير ثم التأميم فحسمت القضية لصالح الفطاع العام وأصبح رمزًا للكفاح الوطنى ، وأحد المكاسب الوطنية التى رسخت فى ذهن الطبقات العاملة وقادة النظام الشمولى وأصحاب المصالح والمستفيدين من هيمنة القطاع العام على عملية التنمية ، وأن أى محاولات لإصلاح القطاع العام أو المناداة بتحديد حجم القطاع العام وتخليصة من الأجزاء غير المهمة التى سرعان ما أتضح من التجربة أنها ضمت خطأ للقطاع العام فى هوجة التأميم الكبرى ، أو ثبت أنه من الأفضل ، تركها للقطاع الخاص ، كلها محاولات كانت تقابل بثورة عارمة وينظر إليها أنها ردة عن الاشتراكية ، وسلبٌ للمكاسب الاشتراكية والثورية التى تحققت من خلال وجود القطاع العام ، بغض النظر عن مدى كفاءة هذا القطاع فى قيادة عملية التنمية الاقتصادية ورغم انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادى عام ١٩٧٤ كانت النسبة الأكبر من الاستثمارات المنفذة سنويا من خلال خطة التنمية الاقتصادية هى استثمارات عامة والنسبة الأصغر للاستثمارات الخاصة رغم أنها زادت على مر الزمن خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٩٠ ، وباحتصار كانت قيادة عملية التنمية الاقتصادية للقطاع العام قبل البدء فى مرحلة الإصلاح الجذرى الشامل .

ثم جاءت مرحلة التحول إلى القطاع الخاص والتخصيصية Privatization بتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى الشامل ، هذا التحول الذى يعد واحدا من أهم التحديات التى تواجه الاقتصاد القومى والتى ستؤثر بصورة كبيرة على مساره ، وبالتالى كان التحول نحو الخصخصة وتوسيع الملكية أحد المحاور الأساسية فى إجراءات الإصلاح الهيكلى .

ولعل هذا التحول من القطاع الخاص إلى القطاع العام ثم العودة مرة أخرى إلى القطاع الخاص ، هو موضوع جدير بالتحليل وإلقاء الضوء عليه فى موسوعة تطور الاقتصاد المصرى من ١٩٥٢ - ١٩٩٥ ، تبدأ بإبراز مؤشر قيادة القطاع الخاص وقيادة القطاع العام عبر المراحل المختلفة لعملية التنمية ثم تتوقف عند تحديد حجم القطاع العام من بداية سنوات مرحلة الإصلاح الجذرى الشامل ، وتطبيق برنامج التحول نحو القطاع الخاص ، ومحتوى هذه البرامج والسياسات والخطوات التنفذية التى تمت ومشكلات التطبيق ، وآفاق المستقبل.

أولا : مؤشر قيادة القطاع العام والخاص لعملية التنمية عبر المراحل قبل الخصخصة

هناك العديد من المؤشرات التى يمكن الاستدلال منها على مدى قيادة أى من القطاعين لعملية التنمية الاقتصادية عبر مراحل التطور المختلفة قبل برنامج التحول نحو القطاع الخاص المسمى ببرنامج الخصخصة وتوسيع الملكية عام ١٩٩١ ، إلا أن أكثر المؤشرات دلالة هو نسبة الاستثمارات المنفذة من قبل كل قطاع من رقم الاستثمار الإجمالى المخصص لعملية التنمية الاقتصادية فى كل مرحلة .

ويشير إلى ذلك الجدول رقم (٢٢) :

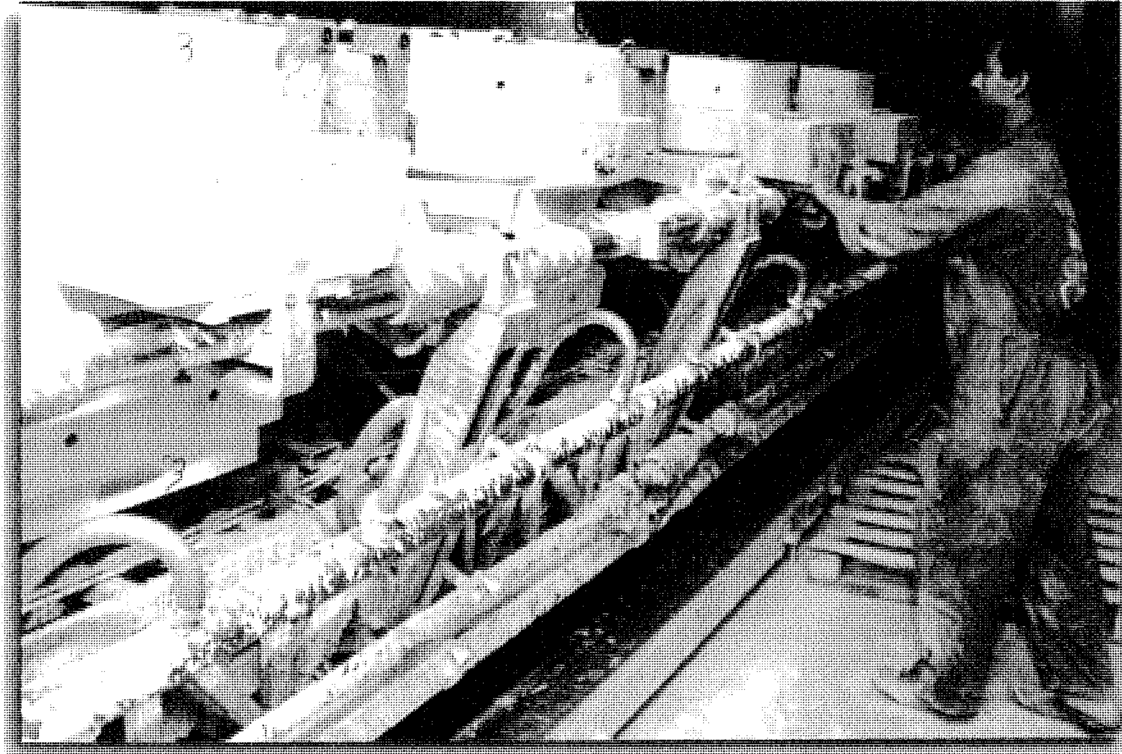
ويتضح من الجدول أن هذا المؤشر يشير إلى أن قيادة التنمية الاقتصادية فى مصر كانت عام ١٩٥٢ للقطاع الخاص الذى كان يقوم بحوالى ٧٦٪ من الاستثمار الإجمالى المنفذ ، لكن سرعان ماكانت القيادة للقطاع العام مع الوصول لعام ١٩٦٠ الذى كان يقوم بحوالى ٩٤٪ من الاستثمار الإجمالى المنفذ فى هذا العام ، وهو عام بداية الخطة الخمسية ٦٠-١٩٦٥ التى سبقها مجموعةٌ من الإجراءات التى جعلت القطاع العام هو القطاع القائد لعملية التنمية الاقتصادية منذ ذلك التاريخ وظل كذلك حتى عام ١٩٧٤ الذى شهد مرحلة الانفتاح الاقتصادى الاستهلاكى ، وظهور عدد من القوانين التى تشجع الاستثمار الخاص

السنوات	الاستثمار العام		الاستثمار الخاص		الاستثمار الإجمالى بالمليون جنيه
	القيمة بالمليون جنيه	٪	القيمة بالمليون جنيه	٪	
١٩٥٢	٢٨	٢٤	٨٧	٧٦	١١٥
١٩٦٠	١٦١,٦	٩٤	٩,٨	٦	١٧١,٤
١٩٦٦	٣٤٩,٤	٩٣	٢٨	٧	٣٧٧,٤
١٩٦٧	٣٢٩,٤	٩٢	٢٩,٤	٨	٣٥٨,٨
١٩٧٣	٤٢٥,٦	٩٢	٣٠,٩	٨	٤٦٣,٥
١٩٧٤	٦١٤,٨	٩٠	٦٦,١	١٠	٦٨٠,١
١٩٨٢/٨١	٤٠٠٠,٠	٨٠	٩٥٠	٢٠	٤٩٥٠
١٩٨٣/٨٢	٤٨٣٨,٩	٨١	١١٠٠	١٩	٥٩٣٨,٩
١٩٩٠/٨٩	١١١٨٥,١	٦٨	٥١٣١,٣	٣٢	١٦٣١٦,٤

المصدر : وزارة التخطيط.

جدول رقم (٢٢)
تطور الاستثمار العام والاستثمار الخاص كنسبة من الاستثمار الإجمالى
خلال الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٩٥

وأهمها القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وبعده القانون المعدل رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ، ورغم كل ما أعلن من أراء واتجاهات ، وما اتُّخذ من إجراءات، فى ظل مرحلة الانفتاح الاستهلاكى ، وحتى فى مرحلة الانفتاح الإنتاجى والعودة إلى التخطيط ، بقى القطاع العام هو القائد لعملية التنمية مع بعض التحسن فى دور القطاع الخاص ، حيث كان القطاع العام يقوم عام ١٩٧٤ بحوالى ٩٠٪ من الاستثمار الإجمالى ، وكان القطاع الخاص يقوم فقط بحوالى ١٠٪ نجد مع نهاية هذه المرحلة (١٩٧٤ - ٨١/ ١٩٨٢) أصبح مايقوم به القطاع العام من استثمارات ٨٠٪ والقطاع الخاص تحسن دوره إلى ٢٠٪ من إجمالى الاستثمارات ، ووصل الوضع عام ٨٩/ ١٩٩٠ ، أن أصبح القطاع العام يقوم بحوالى ٦٨٪ من الاستثمار الإجمالى والقطاع الخاص تحسن دوره أكثر حيث أصبح يقوم بحوالى ٣٢٪ من الاستثمار الإجمالى. وبالتالى لازالت قيادة عملية التنمية الاقتصادية، يتولاها القطاع العام ، رغم صدور عدة قوانين وإجراءات تشجع على الاستثمار الخاص وأهمها قانون الاستثمار ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ ورغم مناداة الكثرين من أصحاب الفكر الخلاق ، بضرورة التحول نحو القطاع الخاص وتخليص القطاع العام من بعض أجزائه غير الهامة وبيعها للقطاع الخاص[٢] بالإضافة إلى أنه منذ عام ١٩٧٩ مع ظهور برنامج التخصيصية Privatization فى انجلترا على يد حكومة تاتشر ونجاحه ، فقد تأثر عددٌ كبيرٌ من دول العالم بهذا الاتجاه ، واقتنع صانعو السياسة الاقتصادية أن قيادة التنمية الاقتصادية فى المستقبل لابد أن تكون للقطاع الخاص ، مع بقاء القطاع العام فى الأنشطة الاستراتيجية والأنشطة التى لايرى القطاع الخاص أن من مصلحته الاتجاه إليها أو يرى المجتمع ذلك . ويصبح الأساس هو التحول نحو آليات السوق والقطاع الخاص والاستثناء هو التقيد والقيود والقطاع العام الذى لايجب أن يبقى حتى فى صورته القديمة من نمط الإدارة



القطاع الخاص يلعب دورا كبيرا فى التنمية الاقتصادية

المتبع بل يجب أن يعمل بأسلوب القطاع الخاص ، أى خصخصة إدارة القطاع العام الذى يبقى . وكل هذه التطورات تحدث ، ولكن بقى القطاع العام فى مصر يحتاج إلى وقفة وإصلاح شامل ، حيث اتسم بسوء الأداء فى معظم وحداته ، لأسباب كثيرة ، وكبر الحجم الذى يحتاج إلى إعادة نظر ، من منظور ضرورة تخليصه من الأجزاء غير الهامة الذى يتضمنها هذا الحجم .

ثانيا : مؤشرات أداء القطاع العام قبل تطبيق برنامج التخصيصية

فى ظل الجدل الذى كان مُحْتَدِمًا بين مؤيدى القطاع العام وأنصار التحول عنه إلى الخاص من خلال الفترة من ١٩٨٢- ١٩٩٠ ظهرت مجموعة من الدراسات الكثيرة التى كانت بمثابة الأساس الذى حُسِمَ على أساسه هذا الجدل القائم لصالح التحول نحو القطاع الخاص، لأنها أبرزت مجموعة من مؤشرات الأداء للقطاع العام التى أوضحت ضرورة التحول نحو الإصلاح الشامل لأوضاع القطاع العام فى مصر .

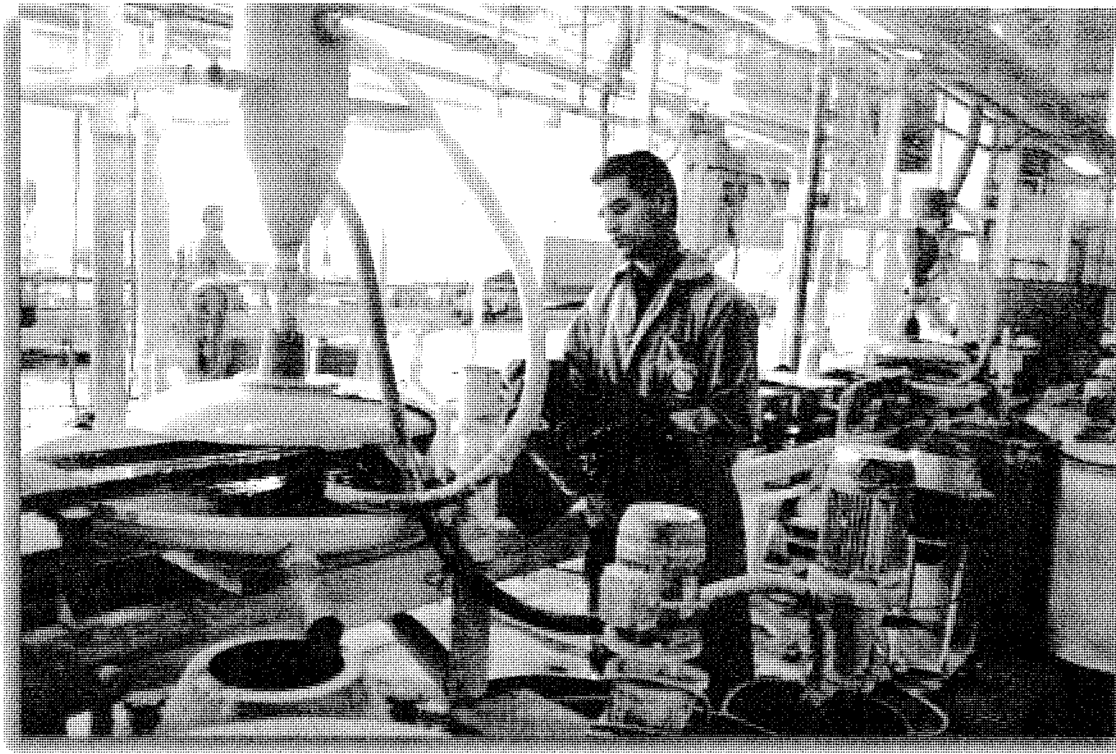
ولعل من المفيد إبراز مؤشرات أداء القطاع العام قبل تطبيق برنامج التخصيصية الذى بدأ فى سنة ١٩٩١ ، من خلال رصد أهمِّ نتائج عدد من هذه الدراسات :

١- أظهرت دراسة المجلس القومى للإنتاج والشئون الاقتصادية [٣] ، أنه يوجد ٩٤ شركة من شركات القطاع العام الصناعى والبالغ عددها ١١٦ شركة تعانى من مشكلة السيولة ، كما أن هناك ٥٦ شركة تعانى من خلل فى هياكل تمويلها بسبب زيادة نسبة مديونيتها عن ٥٠٪ من إجمالى أصول الشركة ، ونتيجة لهذه المشكلات التمويلية حققت ٤٨ شركة خسائر خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٦ ، حيث زاد حجم هذه الخسائر من ٤ , ٢٣٠ مليون جنيه إلى ٢ , ٩٦٥ مليون جنيه .

٢- تشير دراسة أخرى تمت على ٣٧٢ شركة إلى انخفاض معدل العائد على المال



إحدى الندوات حول التحرير الاقتصادى المحلى والعالمى



المستثمر من ٨٪ عام ١٩٧٥ إلى ٥,٩٪ عام ١٩٨٨/٨٧ وكان متوسط سعر الفائدة السائد عام ١٩٨٨ حوالى ١٤٪ ، بالإضافة إلى انخفاض نسبة صافى حقوق الملكية من ٣٦,٣٪ من إجمالى المال المستثمر إلى ١١٪ فقط عام ٨٧ / ١٩٨٨ لتعبر عن أن رأس المال المملوك فى القطاع العام يتآكل ، وارتفعت نسبة القروض إلى إجمالى المال المستثمر من ٣٠,٣٪ ١٩٧٥ إلى ٧٤,٣ ٪ ١٩٨٨ ، مما يعنى أن مديونيات وأعباء القطاع العام تزيد ، وبلغت الخسائر المتراكمة للشركات خلال الفترة من ١٩٧٥إلى ١٩٨٨ حوالى ٢٤٧٨٠ مليون جنيه، وبلغ إجمالى المديونية ، عام ١٩٨٨ حوالى ٨٠ مليار جنيه .

وكان هذا الأداء الضعيف، يعبر عن وجود مشكلات عديدة يعانى منها القطاع العام لعل من أهمها انخفاض الإنتاج والإنتاجية، وتراكم المخزون، واختلال الهياكل التمويلية، وتزايد المديونية، والعمالة الزائدة، وزيادة التكاليف غير المبررة، ومشكلات التسعير والتسويق، بالإضافة الى المشكلات الإدارية والتنظيمية وتزايد السحب على المكشوف والخسائر المتزايدة.

٣- اتضحت من دراسة بنك الاستثمار القومى التى أجريت على الحسابات الختامية والميزانيات لشركات القطاع العام البالغ عددها ٣٧٢ شركة عام ١٩٩٠ ، أن المحصلة النهائية لحساب العمليات الجارية لشركات القطاع يتضمن عجزا قدره ٥٠٠ مليون جنيه ، وأن الفائض القابل للتوزيع يقدر بمبلغ ٢٣٤٧ مليون جنيه، إلا أنَّ مايقلل منه أنه قبل فرض الضريبة ، وأن الجزء الأكبر منه تحقق لأسباب غير إنتاجية ويتمثل فى إيرادات تمويلية وأرباح رأسمالية ناجمة من التصرف فى بعض أصول الشركات من خلال بيعها، والأهم أن معدل العائد على الاستثمار فى القطاع العام يتراوح بين ٢,٨٪ و٣,٥٪[٥] . ومن الواضح أن هذا الأداء المتدنى للقطاع العام ، جعل القائمين على صناعة القرار يفكرون بشكلٍ جدى فى تحرير وخصخصة القطاع العام .



إحدى الندوات حول الخصخصة والأوراق المالية

ثالثا : حجم القطاع العام قبل البدء فى برنامج التخصيصية

حيث يشير عددٌ من المؤشرات أن حجم القطاع العام كان كثيرا قبل البدء فى برنامج التخصيصية والإصلاح الاقتصادى ، حيث وصل عدد الشركات التابعة لقطاع الأعمال العام ٤٠٠ شركة فى ١٩٩١/٦/٣٠، رأسمالها ٩,٣ مليار جنيه ، واحتياطياتها ٧,٥ مليار جنيه، على حين بلغ إجمالى أصولها ١٤٨,٦ مليار جنيه (٦) .

ومن ناحية أخرى كان القطاع العام ينتج ٥٥٪ من الناتج الصناعى ، ويسيطر على ٨٠٪ من إجمالى عمليات التصدير والاستيراد ، وحوالى ٩٠٪ من النظام المصرفى والتأمين ، ويساهم بحوالى ٤٠,٦ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى ، كما بلغ حجم العمالة فى شركات القطاع العام أكثر من ١,٣ مليون عامل بما نسبته ١٠٪ تقريبا من العمالة الكلية على المستوى القومى .

رابعا : برنامج التخصيصية وتوسيع الملكية

فى ظل الأداء المدنى للقطاع العام ، ومع بداية تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى الجذرى الشامل الذى يعمق التوجه نحو آليات السوق ، وتحرير الاقتصاد المصرى من القيود ، والذى حمل فى طياته تغير دور الدولة فى النشاط الاقتصادى الذى بات يتمحورحول التوجيه الاقتصادى والتخطيط التأشيرى ، باستخدام آليات السياسات النقدية والمالية وباقى السياسات الاقتصادية التحفزية ، بما يضمن رعاية وضمان واستقرار واستمرار نظام السوق ومنع الاحتكار وحماية المستهلك وتشجيع التطوير والابتكار والاستثمار ، ومشاركة القطاع الخاص فى عملية التنمية ليكون له الدور القيادىٌّ، فإن كل ذلك يتطلب أن يتم نقل القطاع العام لأن يعمل بآلية جديدة، لا يكونُ فيها عبء على ميزانية الدولة التى تعانى من عجز كبير ، وأن يحرر من القيود المكبل بها ليكوّن على قدم المساواة مع

القطاع الخاص فى آلية اتخاذ القرار . وفى ضوء ذلك صدر القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بشأن شركات قطاع الأعمال العام لكى يمثل مرحلةً انتقالية يتم خلالها علاج المشكلات التى يعانى منها ذلك القطاع ، ويقوم هذا القانون على إعادة تنظيم أهداف الإدارة على أساس اقتصادى فقط واستبعاد الأهداف الاجتماعية التى يمكن تحقيقها بأسلوب آخر ، وقد تم تنظيم وحدات قطاع الأعمال العام ، بحيث تتبع ١٧ شركة قابضة تمثل كل منها صاحب رأس المال وتكفل لإدارات الشركات التابعة لها الاستقلال وحرية الإدارة فى مجال الإنتاج والتسويق والأسعار وغيرها .

وتستهدف هذه التطورات الجديدة أن يقتصر نشاط قطاع الأعمال العام على المشروعات ذات الأهمية الاستراتيجية فقط وفيما عدا ذلك يتم خصخصتها وتوسيع ملكيتها من خلال القطاع الخاص سواء فى ذلك الشركات المملوكة بالكامل للدولة أو الشركات العامة ذات الأسهم من مُنْطَلَق السعى نحو زيادة الكفاءة الاقتصادية للمشروعات العامة وتحقيق عائد معقول على الاستثمار ، والحد من الدعم الحكومى لتلك المشروعات وبالتالى تخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة مما يساعد على تخفيض الدين العام المحلى والخارجى ، وآثاره السلبية .

وتأسيسا على ذلك فقد أعدت الحكومة المصرية برنامجا للخصخصة وتوسيع الملكية عام ١٩٩١ / ١٩٩٢ ، وأعلن عن برنامج تفصيلى فى يناير ١٩٩٣ ، مخطط له أن يمتد على عام ١٩٩٧ ، ويسير هذا البرنامج فى خطين رئيسين أولهما فصل الإدارة عن الملكية والمساواة بين شركات قطاع الأعمال العام وبين القطاع العام فيما يسمى « خصخصة الإدارة» والثانى تشجيع القطاع الخاص على الدخول مساهما أو مشتريا للشركات العامة فيما يمكن تسميته «خصخصة الملكية» وفيما يلى أهم الجوانب التى يتضمنها برنامج الخصخصة وتوسيع الملكية ، كما خُطِّطَ له .



الفنادق الكبرى تدخل ضمن برنامج التخصيصية

١- مدة البرنامج

يغطى البرنامج مدة خمس سنوات ، تبدأ مع بداية الخطة الخمسية الثالثة وتنتهى بانتهائها من ٩٢ / ١٩٩٣ إلى ٩٦/ ١٩٩٧ ، حيث يطرح للبيع فى كل عام أسهمٌ أو أصولٌ عامة بمالا يقل عن ٢٥ شركة مع إمكانية تعديل هذا العدد حسب القدرة الاستيعابية للسوق - ويتضمن البرنامج السنوى فى إطار العدد المذكور - ويتضمن البرنامج السنوى فى إطار العدد المذكور - أن يُطرح للبيع مالايقل عن أسهم عشر شركات تابعة تملكها الشركات القابضة بالكامل ، فى نفس الوقت تجرى إعادة الهيكلة للشركات المخطط لخصخصتها وتوسيع الملكية فيها .

٢- محاور البرنامج

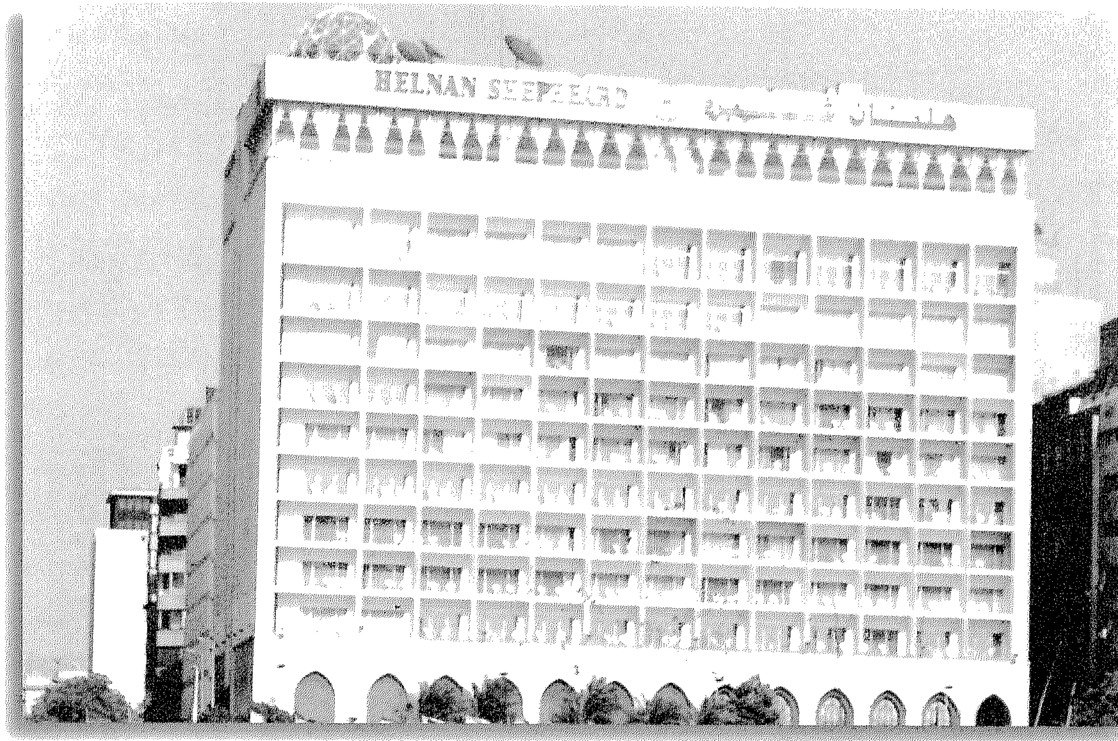
يقوم برنامج الخصخصة وتوسيع الملكية فى مصر على ثلاثة محاور رئيسية :

المحور الأول : طرحُ بعض الأصول العامة للبيع ، من خلال مبادئ أساسية أهمها ، الحيلولة دون تمتع مشترى وحدات قطاع الأعمال العام بأى شكل من أشكال الاحتكار، وإتاحة الفرصة المتكافئة أمام راغبى الشراء وإتاحة المعلومات بالكامل لكل المشترين، وأن يتم البيع من خلال عطاءات معلنة ، نقدا أو على شكل مبادلة قيمة الأسهم بجزء أو كل الديون على الشركة، مع إمكانية مبادلة قيمة الأسهم للعاملين بالتقسيط ، بالإضافة إلى حظر القيام باستثمارات إضافية فى الشركات التى يتقرر بيع أسهمها إلا بالقدر اللازم لأعمال الصيانة .

ويتضمن هذا المحور بالإضافة إلى ذلك تحديد الأصول والممتلكات العامة المطروحة للبيع ، وهى تلك الأصولُ والممتلكاتُ التى تملكها الشركة القابضة فى رؤوس أموال الشركات الخاضعة لأحكام قانون الاستثمار ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ والشركات المساهمة الخاضعة لأحكام القانون ١٥٩ ، والأسهم المملوكة للشركات القابضة فى رؤوس أموال



القرى السياحية مساهمة القطاع الخاص فى التنمية



إحدى الفنادق التى تحولت إلى قطاع خاص

الشركات التابعة لها والخاضعة لأحكام القانون٢٠٣ لسنة ١٩٩١ سواء كانت الشركات التابعة مملوكة للشركة القابضة بالكامل أو لازال القطاع الخاص يمتلك جزءا منها ، بالإضافة إلى أية أصول أخرى تحددها الشركات التابعة.

وبإيجاز سوف تتاح الفرصة للأفراد والشركات الخاصة لتحل محل الحكومة فى تملك كافة أشكال الاستثمارات العامة وذلك فيما عدا مايتقرر الاحتفاظ بملكيته لاعتبارات استراتيجية ، ويستبعد أيضا شركات قطاع الأعمال العام غير الخاضعة لأحكام القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وكذلك المؤسسات المالية التى تخضع لقانون البنوك (٧).

ويقوم هذا المحور أيضا على تحديد معايير لاختيار الشركات التابعة التى تُطرحُ أصولها وأسهمها للبيع ، وأهم تلك المعايير ، إعطاء الأولوية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الرابحة والتى تعمل فى سوق منافسة ، وأن تكون هذه المشروعات ذات جدوى اقتصادية ، مع وجود معيار اتزان الهياكل التمويلية ، وكذلك أن لا تكون متمتعة بأى مزايا حكومية خاصة ، بالإضافة إلى محدودية المشكلات الاجتماعية الموجودة فى الشركة.

ويتضمن هذا المحور أيضا ، تحديد مراحل تنفيذ البرنامج حيث يتم التنفيذ على ثلاث مراحل هى : مرحلة التقييم والإعداد للبيع ، ومرحلة اتخاذ قرار بالبيع ، ومرحلة تنفيذ البيع.

المحور الثانى : إعادة هيكلة الشركات المرشحة لنقل ملكيتها ، سواء من ناحية إعادة الهيكلة المالية أو من ناحية إعادة هيكلة العمالة، أو من ناحية إعادة هيكلة النشاط مع تحديد معايير اختيار الشركات المرشحة لإعادة الهيكلة حيث حدد البرنامج عدة معايير لاختيار الشركات المرشحة لإعادة الهيكلة من أهمها ، انخفاضُ العائد على المال المستثمر ، ضخامة الخسائر المجمعة ، انخفاض أو تآكل حقوق الملكية ، انخفاض انتاجية العامل ووجود عمالة زائدة ، انخفاض أو عدم وجود



رأس مال معين ، انخفاض معدل دوران المخزون ووجود عجز فى التدفقات النقدية نتيجة التشغيل.

المحور الثالث : تصفية الشركة ، إذا ما أثبتت دراسة إعادة الهيكلة عدم إمكانية تصحيح مسارها اقتصاديا بتكلفة معقولة ، وتتم عملية التصفية بإجراءات محددة تبدأ بإصدار التوجيه بالتصفية من مجلس إدارة الشركة التابعة ويصدر القرار النهائى من الجمعية العامة للشركة التابعة.

خامسا : أهداف عملية الخصخصة وتوسيع الملكية

لعل من الضرورى الإشارة إلى أهداف عملية الخصخصة وتوسيع الملكية ، كما حددها البرنامج المعلن من المكتب الفنى التابع لوزير قطاع الأعمال العام ، تتلخص فى :

١ - زيادة معدلات استخدام الطاقات المتاحة لدى شركات قطاع الأعمال العام .

٢- توسيع قاعدة الملكية بين المواطنين وزيادة حصة القطاع الخاص المؤهل لقيادة الاستثمار والتنمية فى الاقتصاد المصرى .

٣- تخصيص عائد البيع لسداد مديونيات البنوك واستخدام الفائض منها لزيادة موارد الموازنة العامة للدولة.

٤- إتاحة الفرصة للاتصال بالأسواق الخارجية والحصول على التقنيات الحديثة وجلب رؤوس الأموال للاستثمار .

٥- زيادة فرص العمال والمساهمة فى علاج البطالة وخاصة من خلال الصندوق الاجتماعى للتنمية ، ومن خلال التوسع فى النشاط الاقتصادى .

٦- تنشيط سوق المال وبالتحديد سوق الأوراق المالية للعلاقة الوطيدة بين الخصخصة وتنشيط المعاملات فى سوق الأوراق المالية ، لذلك صدر القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ لدعم هذا الهدف [٨].

ولعل هذه الأهداف تشير إلى أن عملية

الخصخصة وتوسيع الملكية ، فى إطار زيادة كفاءة الاقتصاد القومى واستخدام الموارد المتاحة أحسن استخدام ممكن ، وتغيير دور الدولة فى النشاط الاقتصادى ، من الدولة المنتجة والمتدخلة والمقيدة للنشاط الاقتصادى إلى الدولة الموجِّهة والمنظِّمة والمعمِّقة للتحول نحو آليات السوق وبالتالى فإن الخصخصة وتوسيع الملكية لاتعنى الإنهاء على دور الدولة والقطاع العام فى النشاط الاقتصادى ،بل إيجاد التوليفة المثلى بين القطاع العام بمجالاته الاستراتيجية المحددة والقطاع الخاص بمجالاتة التى ينهض ويعدو بها نحو آفاق أفضل من التقدم وتعظيم العائد ، بما يكلفة هذا الجمع والتجديد للأدوار من تحقيق أكبر كفاءة ممكنة فى إدارة الاقتصاد القومى .

سادسا : سياسة الخصخصة وتوسيع الملكية

تقوم آلية سياسة الخصخصة وتوسيع الملكية طبقا لما خطط لها من صانعى القرار ، على مجموعة من الأسس لعل من أهمها :

١- التنفيذ التدريجى لبرنامج الخصخصة وتوسيع الملكية بحيث يتوافق طرح الشركات المخصصة للبيع مع القدرة الاستيعابية لسوق المال، بالصورة أو بالأسلوب الذى لايؤدى طرح عدد كبير من أسهم الشركات إلى بيعها بأقل من قيمتها لما فى ذلك من إهدار المال العام.

٢- وضع تصور كامل وواضح لمستقبل العمالة القائمة، بحيث لا يصبحُ وضعها بعد عملية الخصخصة أسوأ من ذى قبل، بمعنى أن لا تتحمل الطبقة العاملة أعباء عملية التحول لما فى ذلك من تأثير سلبى على الأوضاع الاجتماعية والسياسية وخاصة أن الاقتصاد المصرى يعانى بالفعل من وجود بطالة سافرة تصل نسبتها ما بين ١٠٪ و١٤٪، مع ضرورة قيام الدولة بتحمل مسئوليتها حيال الآثار الاجتماعية السلبية التى تصاحب - عادة - برامج الخصخصة.

٣- العمل على توفير الإطار التنظيمى والتشريعى الملائم وتوجيه الاهتمام لبرامج التدريب اللازمة لإنجاح عملية الخصخصة وتوسيع الملِكَية.

سابعا: المشكلات التى تواجه تطبيق برنامج الخصخصة وتوسيع الملكية

فى إطار عملية الخصخصة وتوسيع الملكية، طرحت الحكومة للبيع عام ٩٠/ ١٩٩١ أصولا قيمتها ١,٢ مليار جنيه، ثم طرحت أصولا قيمتها ثلاثة مليارات جنيه عام ٩١/ ١٩٩٢، ثم طرحت فى فبراير ١٩٩٣اصولا قيمتها ٩,١ مليار جنيه حتى آخر بيانات متاحة وفى ضوء تلك العمليات التى تمت بالفعل ظهرت مجموعةٌ من المشكلات الخاصة بالتطبيق فى الواقع العملي، وأثيرت معها عدة مشكلات أخرى من وجهات نظر متعددة، ويبدو من الضرورى إلقاء الضوء على أهم تلك المشكلات نظرا لأنها على ما يبدو أبطأت - مع تفجرها - من عمليات الخصخصة وتوسيع الملكية.

١- تخلفُ سوق الأوراق المالية عن مواكبة عمليات الخصخصة وتوسيع الملكية، لأسباب فنية وإدارية ومؤسسية، مما أدى إلى تبطىء عملية الخصخصة وتوسيع الملكية، ولعلاج هذا الوضع فقد بُذلَت جهود كبيرة لتنشيط وتحديث سوق رأس المال، ولازالت هناك مجهودات تبذل للتغلب على هذه المشكلة وللوصول بسوق المال إلى أن تكون أحد المراكز المالية الدولية فى المستقبل القريب.

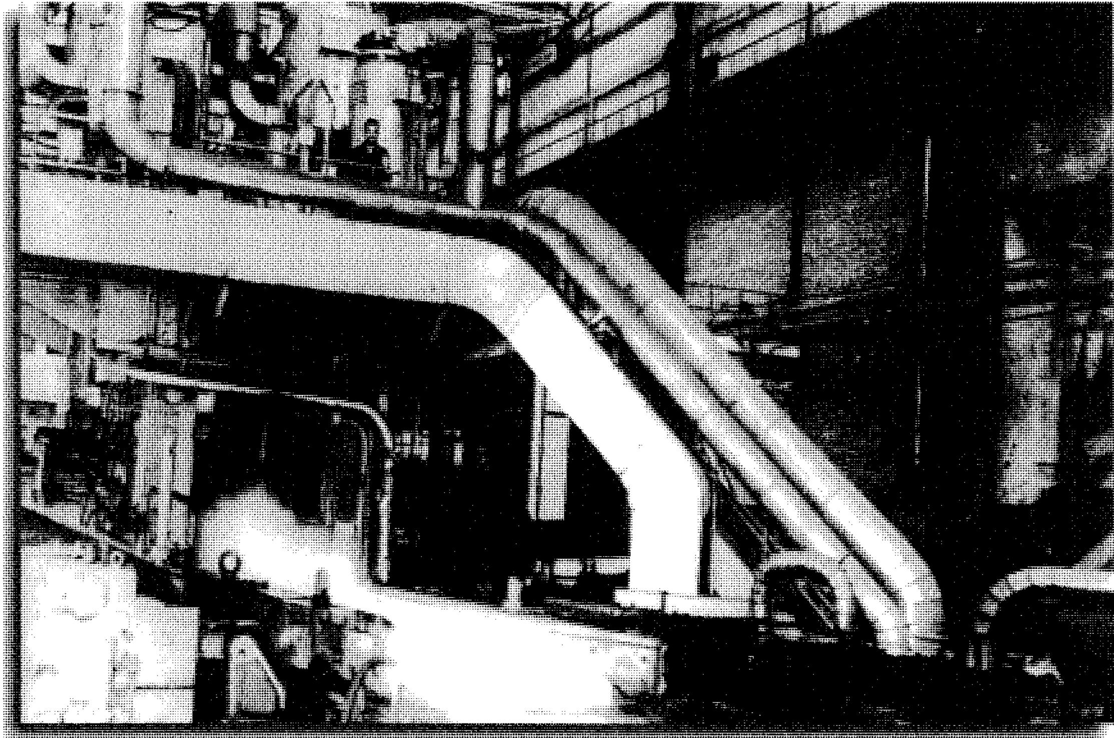
٢- مشكلاتٌ متعلقةٌ بتقييم الأصول المطروحة للبيع، وتحديد قيمة الأسهم المطروحة، حيث يعتبر تقييم أصول

المشروعات المطروحة للبيع من أهم المشكلات التى تواجه برنامج الخصخصة وتوسيع الملكية، نظرا لعدم وجود قيمة واحدة واضحة يمكن أن تعبر عن القيمة الحقيقية لأى منشأة، وقد أثيرت اعتراضات عديدة على القيم المطروحة لأصول بعض المشروعات وتركزت آراء المعارضين فى أن الطريقة التى يتم بها التقييم والبيع تتيح فرص المضاربة على الشراء بأقل من القيمة الحقيقية للأصول المباعة، واحتمال قيام المشترين بإعادة بيع هذه الأصول فيما بعد بأسعار أعلى. مما قد يؤدى إلى عدم استقرار أوضاع هذه الشركات نتيجة تغيّر ملاكها، وقد ثارت هذه ا لمشكلة على سبيل المثال بالنسبة للتقييم الذى أعدته بيوت الخبرة الأجنبية لفندقى شبرد وشيراتون القاهرة وشركة مصر للأسواق الحرة.

٣- مشكلةُ العمالة التى سيتم الاستغناء عنها نتيجة عمليات الخصخصة وتوسيع الملكية، وبالتحديد فيما يخص العمالة الزائدة وما تطلبه من تعديلات فى القوانين، والتجهيزات اللازمة للتصرف فى تلك العمالة سواء من خلال الصندوق الاجتماعى للتنمية لفتح فرص عمل جديدة وإعادة تأهيل العاملين، أو آلية الاستثمار الجديدة التى من المفترض أن تمتص العمالة فى وظائف جديدة، ويبدو أن ذلك يحتاج إلى وقت، وبالتالى يؤدى إلى إبطاء عملية الخصخصة وتوسيع الملكية.

٤- مشكلةُ المديونية الكبيرة للجهاز المصرفى تجاه قطاع الأعمال العام، وكيفية معالجتها، وهل يدخل الجهاز المصرفى فى عملية الخصخصة كأحد الأطراف بحيث تتحول المديونية إلى أسهم أو مساهمة فى الشركات التى يتم خصخصتها، وما حدود ذلك وهو ما يتم دراسته فى الوقت الحالى لإيجاد الحلول المناسبة لهذه المشكلة.

٥- مشكلةُ الآثار التوزيعية الناجمة عن عملية البيع والخصخصة، حيث يرى البعض[٩] أن تلك العملية قد تؤدى إلى آثار توزيعية سالبة، حيث ستحصل الطبقات العليا من



آحد مصانع القطاع العام المطروح ضمن برنامج الخصخصة

الدخل على النصيب الأكبر من الأسهم والفوائد، غير أن تحديد الآثار التوزيعية يتوقف على تحديد المشترين للسهم، ويمكن التغلب على ذلك بالتوسع فى البيع للعاملين أولا، وبحصص محددة، ودعم برنامج توسيع الملكية من خلال العاملين. وقد يؤدى ذلك إلى تحسين الدخل بدلا من سوء التوزيع المحتمل، هذا بخلاف أساليب أخرى يمكن اتباعها للتخفيف من تلك الآثار.

٦- مشكلة التصرف فى الأرصدة الناتجة من بيع شركات القطاع العام وكيف سيتم الاستفادة منها؟، هل ستستخدم فى سداد الديون أم فى إعادة التوازن للموازنة العامة للدولة من خلال تمويل العجز فيها؟ أم فى تمويل استثمارات جديدة؟ ام لتحمل الآثار الاجتماعية لعملية الخصخصة؟

٧- مشكلة احتمال تحويل الديون الخارجية المستحقة على مصر إلى مساهمات فى ملكية أصول شركات القطاع العام المعروضة للبيع بما قد يترتب على ذلك من مخاطر، وتزداد أهمية هذه المخاطر إذا علمنا أن معظم الشركات المباعة تنتج للسوق المحلية ولا تسهم فى الصادرات بدرجة كبيرة.

٨- مشكلة احتمال ظهور احتكارات فى الاقتصاد الوطني، ولا سيما أن عددا ملموسا من الشركات المباعة هى شركات محتكرة فى السوق المحلية فى الوقت نفسه لا توجد القوانين التى تعمل على مكافحة الاحتكار وحماية حقوق المستهلكين، كما هو موجود بالخارج إلا أنه جار إصدار هذه القوانين المنظمة فى مصر فى الوقت القريب.

٩- مشكلة تملك الأجانب للشركات المباعة، والتخوف من عودة السيطرة الأجنبية على مقدرات البلاد، إلا أن هذا الخوف مبالغ فيه، نظرا لأن القيادة السياسية واعية لذلك تماما، وأنه لا خوف من مشاركة الأجانب فى عملية الخصخصة فى ظل الضوابط الموجودة حاليا وفى ظل المتغيرات التى حدثت فى فلسفة الاستثمار الدولي، بدليل أن هناك مصريين يملكون أصولا كبيرة فى الدول الأجنبية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية.

١٠- المشكلة المتعلقة بمدى قدرة القطاع الخاص المصرى على استعاب عملية الخصخصة وتوسيع الملكية، وإقبال هذا القطاع على الشراء، وأعتقد أن هذه المشكلة فى طريقها للعلاج وتسير فى مسارات إيجابية.

وتبقى الإشارة إلى أن الخصخصة وتوسيع الملكية، هى عملية محورية فى الاقتصاد المصرى فى المرحلة القادمة والتبطىء الأكثر من اللازم ليس فى صالح الاقتصاد المصرى، كما أن الإسراع أكثر مما يجب قد يضر أيضا، ولذلك فإن التدرج القائم على فلسفة واضحة تعبر بشكل محدد عن تغير حقيقى فى دور الدولة فى النشاط الاقتصادي، وأنها تبيع المشروعات غير المهمة بلا حساسية، وأنها يمكن أن تقيم مشروعات وتعيد بيعها بلا جمود، وأن الخصخصة تكون هى المعبرة عن دور الدولة الجديد فى النشاط الاقتصادي، ومحصلتها النهائية علاج عجز الموازنة العامة بدلا من أذون الخزانة، بإعادة هيكلة الموازنة العامة، وفى مقدمته الإنفاق الاستثمارى للحكومة ويترك للقطاع الخاص ما يمكن أن يقوم به، بمعنى أن الخصخصة يجب ألا تقتصر على المشروعات الإنتاجية فى قطاع الأعمال العام بل من الممكن أن تمتد للصحة والتعليم والخدمات لتعميق آليات السوق.

العلاقات الاقتصادية الدولية للاقتصاد المصرى

لعل المتتبع للتطورات الدولية والإقليمية التى شهدها العالم فى النصف الثانى لعقد الثمانينيات والنصف الأول من عقد التسعينيات، يجد عدداً من التغيرات العميقة فى آثارها وأبعادها ، والاقتصادية فى جوهرها، حيث يشكل الجانب الاقتصادى المحور الأساسى لتلك التغيرات ، لأنها فى حقيقتها تشكل توجهات العلاقات الاقتصادية الدولية فى القرن الواحد والعشرين.

ويلاحظ أن التغيرات الدولية قد تبلورت فى عدة اتجاهات .

الاتجاه الأول: يتلخص فى تكوين أو السعى إلى تكوين تجمعات اقتصادية كبرى أو تكتلات اقتصادية تقوم على مجموعة من المقومات المكانية والمصالح الاقتصادية المشتركة ، فيما يمكن تسميته بالاتجاه نحو إقامة علاقات اقتصادية دولية من خلال التكامل أوالاندماج الاقتصادى الإقليمى ليكون نطاقا تتضاءل فيه أهمية الاقتصادى الذى يعمل بمفرده عند رسم السياسات الاقتصادية التى تتعامل مع العالم الخارجى ، بل يحل محلة فى هذا المجال الأقليم الاقتصادى فى مجموعة للحصول على أكبر مكاسب ممكنة من التجارة الدولية، وفى نفس الوقت يضمن انتعاش التجارة البينية وتقدم التنمية لدول الإقليم وغيرها من المزايا . ومن هنا تم استكمال الاتحاد الأوربى، وتكوين «النافتا» ورابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان) وغيرها من التكتلات، بل واتجاه تلك التكتلات إلى إقامة علاقات اقتصادية تقوم على الشراكه مع الدول التى لم تنضم إلى تكتل اقتصادى معين.

الاتجاه الثانى: تمثل فى استكمال الاتفاق على توقيع الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية المعروفة باسم الجات فى اروجواى فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ وإعلان الاتفاق فى مراكش أبريل ١٩٩٤ ، التى بمقتضاها تم توسيع نطاق تحرير التجارة الدولية ليشمل تقريبا معظم المعاملات التجارية الدولية، بل وتم إنشاء آلية أكثر قوة من الجات فى تنظيم تلك الأجور وهى منظمة التجارة العالمية، لتكون مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى الضلع الثالث لإدارة الاقتصاد الدولى.

الاتجاه الثالث: تركيز منظمات التمويل الدولية ، وبالتحديد صندوق النقد الدولى والبنك الدولى على ضرورة تنفيذ مجموعة الدول النامية برامج جذرية للإصلاح الاقتصادى ، من منطلق إعادة البناء الاقتصادى لها وبخاصة تلك التى تعانى من الاختلالات الاقتصادية المؤثرة فى توازنها الخارجى، ومؤدية إلى عدم قدرتها على سداد ديونها والاستمرار فى التنمية .

الاتجاه الرابع: يخص منطقة الشرق الأوسط، فقد ظهر مع محادثات السلام فى الشرق الأوسط بداية من مؤتمر مدريدوحتى توقيع اتفاق غزة - أريحا فى ١٣/ ٩/ ١٩٩٣، حيث بدأ الحديث عن الاقتصاد السياسى للسلام الذى اهتمت به الولايات المتحدة الأمريكية ،

والاتحاد الأوربى ، وتأهبت له إسرائيل ودول المنطقة ، ومن ثم الاستعداد لإقامة إطار معين للتعاون الاقتصادى الشرق أوسطى ، بما يترتب على ذلك من ردود أفعال متباينة .

ولعل المرء يتساءل ، أين الاقتصاد المصرى من كلٍّ هذه الاتجاهات فى العلاقات الاقتصادية الدولية ؟

ونحن نقول إن الاقتصاد المصرى كان من أكثر الاقتصاديات الدولية تفاعلا مع كل هذه الاتجاهات ، بل مشاركا ومؤثرا الى حد كبير فى صياغة هذه الاتجاهات والعلاقات الاقتصادية ، فمصر عضو فى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى منذ تم تأسيسهما عام ١٩٤٤ -١٩٤٥ ، وعضو فى اتفاقية الجات منذ سنة ١٩٧٠ . ومشاركة بفعالية فى المفاوضات الخاصة بها، وصانعة للسلام الشرق أوسطى ومدعمة له، ولذلك فقد قامت استراتيجية التعامل مع التغيرات الاقتصادية الدولية ، على أساس أنه كان من أهداف الإصلاح الاقتصادى الرئيسية هو إعادة التوازن الخارجى وبالتالى الحصولُ على أكبر مكاسب ممكنة من العلاقات الاقتصادية الدولية، فإنه من الضروى التحرك على كل الجبهات وعدم التقوقع وإدارة العلاقات الاقتصادية الدولية للاقتصاد المصرى على أساس التعاون والاحتفاظ بعلاقات قوية مع كل أطراف الاقتصاد الدولى بمنظماته وتكتلاته، والاستعداد جيدا لمواجهة تغيراته ، والتعامل بوعى وإدراك مع كلٍّ الاتجاهات السائدة على ساحة الاقتصاد الدولى . وفى هذا الإطار تتشكل العلاقات الاقتصادية الدولية للاقتصاد المصرى ويصبح من الضرورى العمل دائما على إدارة العلاقات الاقتصادية الدولية للاقتصاد المصرى بكفاءة وديناميكية .

وفى هذا الإطار يمكن تحليل اتجاه العلاقات الاقتصادية الدولية للاقتصاد المصرى من خلال النقاط التالية :



إحدى الندوات حول المشاركة العربية الأوروبية فى قطاع المقاولات

أولا : علاقة الاقتصاد المصرى بمنظمات التمويل الدولية

ونعنى بها بالتحديد علاقة الاقتصاد المصرى بصندوق النقد الدولى ، ومجموعة البنك الدولى للإنشاء والتعمير .

١- علاقة الاقتصاد المصرى بصندوق النقد الدولى

بخلاف أن مصر عضو فى صندوق النقد الدولى منذ إنشائه عام ١٩٤٤ فإن علاقة تعامل الاقتصاد المصرى مع صندوق النقد الدولى ترجع إلى عام ١٩٦٢ ، عندما تقدمت مصر بطلب إلى الصندوق للحصول على مبلغ ٤٢,٥ مليون دولار لمساعدتها على مواجهة الصعوبات الخاصة بميزان المدفوعات والناتجة عن التوسع فى الإتفاق على التنمية وحرب اليمن ، وتراجع إنتاج الحاصلات الزراعية الرئيسية ، وقد أتفق على برنامج للتثبيت مع صندوق النقد الدولى فى نفس العام ، كان من أهم بنوده توحيد سعر الصرف ، والذى أُجرى من خلاله أول تخفيض رسمىٍّ للجنيه المصرى بنسبة ٢٠٪ ضمن هذا البرنامج[١].

ومع حلول عام ١٩٧٥ ، واجهت مصر العديد من المشكلات الاقتصادية المتعلقة بميزان المدفوعات وارتفاع معدل التضخم وقصور الاستثمارات والادخار ومن ثم اتجهت إلى صندوق النقد الدولى للحصول علي تسهيلات نقدية وقد تطلب الأمر ضرورة قيامها بتطبيق برنامج محدد يشمل مجموعة من السياسات النقدية والائتمانية والسياسة المالية وسياسات التسعير والدعم والضرائب ، وفى عام ١٩٧٧ وقعت الحكومة المصرية خطابا للنوايا مع الصندوق تمهيدا لتوقيع اتفاقية التثبيت في عام ١٩٧٨ والتى بمقتضاها حصلت مصر على تسهيلات ممتدة من الصندوق قيمتها ٧٢٠ مليون دولار تستخدم لتمويل عجز ميزان



توقيع أحد الاتفاقيات لتمويل الصندوق الاجتماعى



وزيرة الاقتصاد ونائب رئيس البنك الدولى يوقعان اتفاقية للتعاون

المدفوعات وذلك فى شكل شرائح سنوية يرتبط الحصول عليها بمدى التقدم فى البرنامج المتفق عليه والتى وعدت بتنفيذه الحكومة .

ومع استمرار نفس المشكلات التى يعانى منها الاقتصاد القومى وتفاقم البعض منها ، فضلا عن تراجع أسعار البترول العالمية والتى تركت أثارها على الأوضاع الاقتصادية الداخلية ، لجأت مصر إلى صندوق النقد الدولى مرة أخرى حيث وقعت فى مايو ١٩٧٨ اتفاقا للترتيبات المساندة يتيح لها الحصول على مايعادل ٢٥٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (٣٢٧ مليون دولار أمريكى) ويتضمن ذلك الاتفاق برنامجا للإصلاح الاقتصادى والمالى لمدة ١٨ شهرا ، ولعل أهم ماتضمنة البرنامج مايلى :

أ- القضاء على تعدد أسعار الصرف والعمل على تطبيق سعر مرن وواقعى للجنيه المصرى ، وفى سبيل ذلك أنشأت السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبى فى مايو ١٩٨٧ ، وسمح للبنوك المعتمدة من خلالها بالتعامل فى النقد الأجنبى على أساس أسعار متغيرة يعلن عنها يوميا وفقا لظروف العرض والطلب .

ب- تطبيق سياسة نقدية وائتمانية تقييدية للحد من التوسع النقدى ومن التضخم .

ج - العمل على خفض عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق خفض مخصصات الدعم وترشيد الإتفاق العام وزيادة الإيرادات العامة السيادية ، وإعادة النظر فى سياسات تسعير بعض الحاصلات الزراعية وتحريك أسعار الطاقة المحلية لتقترب من الأسعار العالمية .

د- العمل على معالجة الخلل فى ميزان المدفوعات عن طريق تحرير التجارة الخارجية من القيود الكمية واستخدام الرسوم الجمركية بدلا منها .

هـ - التأكيد على ضرورة تقليل الاقتراض الخارجى وتحديد سقف للاقتراض السنوى والإتفاق مع الدول الدائنه الكبرى على إعادة



توقيع اتفاقية للتعاون الاقتصادى مع كندا

جدولة الديون ، وفى سبيل ذلك تم التوصل إلى إتفاق من خلال نادى باريس فى مايو ١٩٨٧ بين مصر ومجموعه من أهم الدول الدائنة لها بشأن إعادة جدولة المتأخرات غير المسددة حتى ديسمبر ١٩٨٦ والمستحقات خلال الفترة من يناير ١٩٨٧ حتى يونيو ١٩٨٨ وذلك بموجب أقساط نصف سنوية لمدة خمس سنوات بعد فترة سماح مماثلة.

و - زيادة أسعار الفائدة الدائنة والمدينة لامتصاص فائض السيولة وترشيد الائتمان إلا أن هذا البرنامج لم يستكمل كما كان متفقا عليه مع صندوق النقد الدولى، ومع استمرار العجز فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات ، ولتزايد العجز فى الموازنة العامة للدولة وارتفاع معدلات التضخم حتى نهاية الثمانينيات، اتضحت أمام صانعى القرار الاقتصادى فى مصر، الضرورة الماسة لإجراء إصلاح اقتصادى جذرى شامل ، وهدا ما أقدمت عليه الدولة من خلال برنامج رسمى فى ربيع ١٩٩٠ (٢) ، وقد اتفقت وجهات النظر بين الحكومة وكل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، على برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى (٣) EconomIc Reform and Structural A djustment Program (ERSAP)

وقد انقسم البرنامج إلى مرحلتين ، المرحلة الأولى تنتهى فى يونيه ١٩٩٣ ، والمرحلة الثانية بعد ذلك . ومن المخطط لها أن تستمر حتى ١٩٩٧.

وقد بدأت المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادى الشامل كما أعلن عنه فى مصر ، فى عام ١٩٩١ بعد توقيع اتفاقتين إحداهما مع صندوق النقد الدولى للقيام بالإجراءات العاجلة لتثبيت الاقتصاد عن طريق خفض التضخم وعجز الموازنة العامة وعجز ميزان المدفوعات وغير ذلك من التغيرات الاقتصادية الكلية والثانية مع البنك الدولى للقيام بالإصلاحات الهيكلية لتحسين أوضاع قطاع الأعمال العام ورفع كفاءته وخصخصته ليأخذ القطاع الخاص القيادة فى النشاط الاقتصادى ، ويكمل هاتين الاتفاقيتين

، الاتفاق مع الدائنين الدوليين من أعضاء نادى باريس لإسقاط نسب تدريجية من الديون على ثلاث شرائح مجموعها ٥٠٪ من الديون المستحقة ، وقد أسقطت بالفعل شريحتان وباق شريحة نسبتها ٢٠٪ ، والإسقاط يتم على مدى نجاح إجراءات الإصلاح الاقتصادى المتفق عليها .

وإذا كنا هنا لسنا بصدد تقييم برنامج الإصلاح الاقتصادى ، إلا أننا يجب أن نشير إلى أنه حقق نجاحا كبيرا فى المرحلة الأولى حيث انخفض معدلُ التضخم ، وانخفض عجز الموازنة وتحقق فائض فى ميزان المدفوعات ولازال هناك نوعٌ من التباطؤ فى عملية الخصخصة والكثير من الإصلاحات الهيكلية التى تحتاج إلى وقت ، والأهم أن علاقة مصر بصندوق النقد الدولى تعتبر علاقةً متميزةً قائمةً على التفاهم المتبادل ، كما أن برنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى يتميز بوجود البعد الاجتماعى الذى أضفته الحكومة المصرية على البرنامج فى المفاوضات التى جرت ونجحت فيها وأنشأت لذلك « الصندوق الاجتماعى للتنمية» بل إن مصر نجحت مع الصندوق فى تجنب تخفيض الجنيه المصرى ، وهذا يستند علي النجاح الكبير الذى حققته مصر فى خطوات الإصلاح الاقتصادى ، حيث استطاعت أن تزيد الصادرات السلعية فى عام ١٩٩٥ بحوالى ٧٠٪ ، مما أقنع الصندوق بالتغاضى عن تخفيض الجنيه المصرى ، ولعل ذلك يشير إلى أن مصر دائما تنصاع إلى مصلحتها الاقتصادية العليا ، فى تعاملها مع منظمات التمويل الدولية وبخاصة صندوق النقد الدولى والبنك الدولى .

٢- علاقة الاقتصاد المصرى بالبنك الدولى

بدأ البنك الدولى أعماله رسميا فى المركز الرئيسى فى واشنطن فى ٢٥ يونيو ١٩٤٦، ومصر عضو فى هذا البنك منذ إنشائة ، وهو يتكون من ثلاث مؤسسات هى البنكُ الدولى للإنشاء والتعمير الذى أنشئ عام ١٩٤٤ وبدأ العمل فى ١٩٤٦، ومؤسسة التمويل الدولية

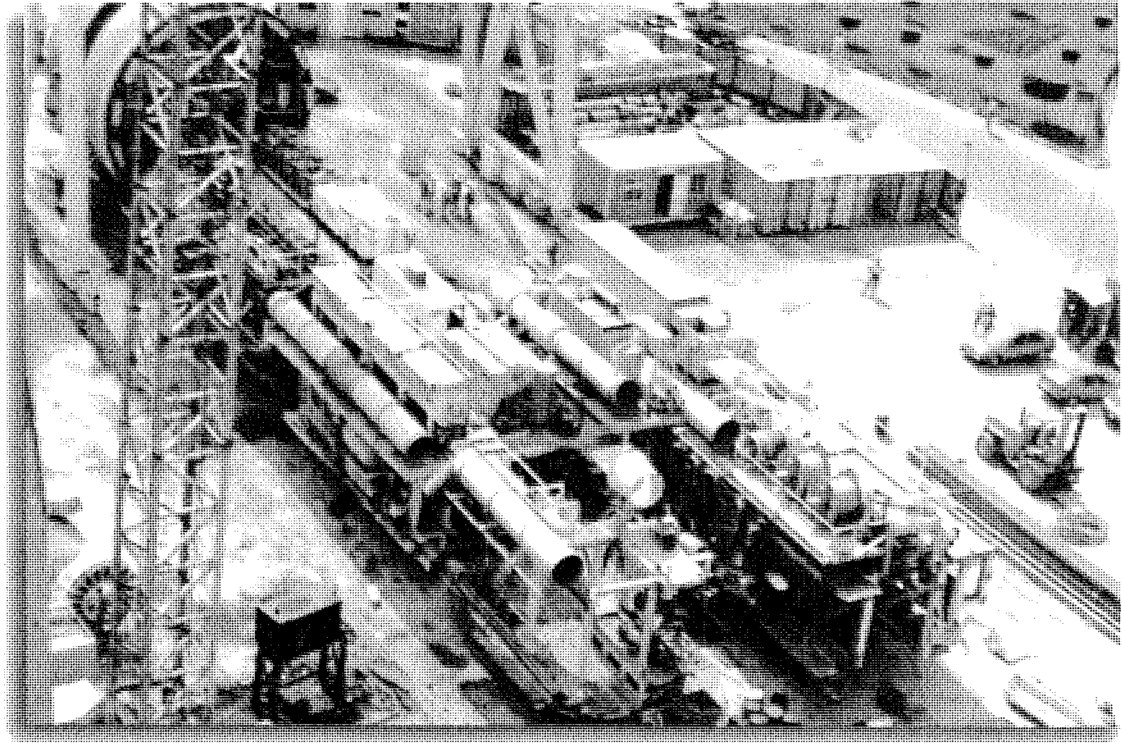


توقيع إحدى اتفاقيات التعاون الاقتصادى الدولى

التى أنشئت عام ١٩٥٦، ثم هيئة التنمية الدولية التى أنشئت ١٩٦٠، وتتميز مجموعة البنك الدولى بأن قروضها تُعْطَى من أجل التنمية ومشروعات البنية الأساسية مع اختلاف شروط الإقراض ومدد القروض، وتميل إلى تشجيع القطاع الخاص ليقود التنمية فى البلدان التى يتعاون معها البنك الدولى، وخاصة منذ بداية الثمانينيات حيث يربط برامج التمويل بمد الاتجاه نحو الخصخصة، فكلما زاد الاتجاه إلى الخصخصة كلما كان البنك الدولى على استعداد لإعطاء المزيد من المساعدات والقروض وقد استُحْدث فى هذا الإطار «المساعدات والقروض الخاصة بالتكييف الهليكلى» فى بداية ١٩٨٠، وتتلخص شروط البنك الدولي لعلاج الاختلالات الهيكلية فى الدول النامية من خلال برامج التكييف الهيكلى التى تتضمن تغير السياسات الاقتصادية ذات المدينية الكبيرة، وإجراء عدد من الإصلاحات الهيكلية التى تتعلق بترشيد برامج الاستثمار العام، وتحسين أداء مشروعات القطاع العام، والاتجاه نحو الخصخصة وتنمية الصادرات وغيرها.

وتبدأ علاقة تعامل الاقتصاد المصرى بالبنك الدولي، عندما عرض البنك الدولى تمويل السد العالى أحد مشروعات التنمية العملاقة، وذلك عام ١٩٥٥، الذى كان قد التزم بأصول المهنة على نحو أكثر عند تقويمه للسد العالى ولكن من المشكوك فيه أن يكون قد درس البدائل ورتبها(٤) ثم بعد ذلك سحب عرضه للتمويل بناءً على اعتبارات سياسية مما أدى الى قيام الرئيس الراحل جمال عبد الناصر بالرد على ذلك بتأميم قناة السويس الذى أعلن صراحة أن دخل قناة السويس ضروري لبناء السد العالى.

ومنذ ذلك التاريخ أصبحت العلاقة فاترة بين الاقتصاد المصرى والبنك الدولى إلا أن التعاون عاد بعد ذلك بوضوح فى منتصف السبعينيات تقريبا ومع بداية الاتفاق مع صندوق النقد الدولى عام ١٩٧٥، ومع تغير السياسات الاقتصادية فى مصر إلى سياسة



مشروع الصرف الصحى إحدى ثمار التعاون الاقتصادى الدولى



مترو الأنفاق إحدى ثمار التعاون مع فرنسا

الباب المفتوح وتشجيع الاستثمار الخاص والأجنبى، وبصفة عامة كانت اتفاقيات صندوق النقد الدولى تصاحبُ عادة باتفاقيات مع البنك الدولي والأخير تصب مساعداته وقروضه فى إطار مشروعات التنمية والبنية الأساسية والإصلاح الهيكلى، ولعل برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي نفذ بناء على الاتفاق مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولي معا فى نفس الوقت تقريبا، خير معبر عن ذلك، حيث تم الاتفاق على بدء هذا البرنامج عام ١٩٩١ .

وقد سمى «برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهليكى» وبالتالى فقد تركز دور البنك الدولى فى العمل على إجراء الإصلاحات الهيكلية التى تعنى تحسين الكفاءة فى تعبئة عناصر الإنتاج وتوزيعها على الاستخدمات المختلفة بينما تجرى عملية التحول لصالح القطاع الخاص واستراتيجية تنمية الصادرات وذلك بمساعدة قرض من البنك الدولى سمى بقرض التكيف الهيكلى أو ما جرى تسميته الإصلاح الهيكلى، ويبلغ هذا القرض ما يساوى ٣٠٠ مليون دولار(٥).

ومن ناحة أخرى دخل فى هذا البرنامج البعد الاجتماعى حتى يمكن الحد من نطاق الآثار السلبية للإصلاح الاقتصادى على الطبقات محدودة الدخل والفقيرة، إلى أدنى حد ممكن وذلك بمساعدة «الصندوق الاجتماعىً للتنمية» والذى يتم تمويله بواسطة البنك الدولى وجهات أخرى مانحة للمساعدات.

وقد ركز البنك الدولى ولازال على خصخصة وإعادة هيكلة شركات القطاع العام وإصلاح العلاقات المالية بينها وبين الحكومة وتحرير معظم الأسعار فى قطاع الزراعة والصناعة، وتشجيع القطاع الخاص على النمو وإعطائه الأولوية فى التوسع وزيادة حجمه ومشاركته فى النشاط الاقتصادى وتشجيع المشروعات الخاصة الفردية المحلية والأجنبية، وفى نفس الوقت المشاركة فى تقليل الآثار السلبية للإصلاح على محدودى الدخل من



توقيع اتفاقية للتعاون الاقتصادى مع اليابان

خلال الصندوق الاجتماعى ويعمل البنك الدولى فى هذا المجال بتقديمه المساندة المالية والمشورة الفنية.

والأهم أن علاقة التعاون بين مصر والبنك الدولى مستمرة على التفاهم وتبادل المشورة، وقد أشاد البنك الدولى فى تقاريره بأداء الاقتصاد المصرى فى التسعينيات إلا أنه أشار إلى بطء عملية الخصخصة، ولكن صانعى القرار فى الاقتصاد لديهم التبريرات والحجج الكفيلة بإقناع المسئولين بالبنك الدولى، من منظور أن مبدأ الإصلاح الاقتصادى فى مصر يقوم على التدرج المحسوب والمرتبط بالمصلحة الاقتصادية العليا للاقتصاد المصرى.

ثانيا: علاقة الاقتصاد المصري «بالجات» ومنظمة التجارة العالمية

اتفق العالم بعد ثمانى جولات من المفاوضات منذ ١٩٤٧ وحتى الجولة الأخيرة فى اورجواى التى انتهت فى ديسمبر ١٩٩٣ ووقعت عليها ١١٧ دولة (٦) فى مراكش بالمغرب فى ١٩٩٤/٤/١٥ لتعلن عن قيام منظمة التجارة العالمية لتحلّ محلّ الجات اعتبارا من عام ١٩٩٥ وتصبح تلك المنظمة مع البنك الدولى وصندوق النقد الدولى الثالوث الذى يقوم بتنظيم وإدارة الاقتصاد الدولى.

وتجدر الإشارة إلى أن مصر لم تكن بعيدة عن تلك الجولات، بل وأصبحت عضوا فعالا فى الجات منذ ١٩٧٠ واستطاعت أن تفعل الكثير داخل جولات المفاوضات ضمن وفود الدول النامية، وفى إطار علاقتها القوية مع الأطراف المؤثرة فى المفاوضات كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى.

ولا يخفى ما تهدف إليه الجات ومنظمة التجارة العالمية من تحرير التجارة الدولية فى السلع والخدمات والاستثمار وحقوق الملكية الفكرية ونظم المعلومات، مع ملاحظة أن تحرير التجارة الدولية هنا يعنى إ إزالة كافة القيود التعريفية وغير التعريفية سواء النوعية أو

الكمية، وإلغاء المعاملات التفضيلية بين دولتين أو أكثر[٧]، أى أصبح هناك ما يعرف بسياسة الملعب المنبسط فى مجال العلاقات التجارية الدولية، وتعنى هذه السياسةُ أن تخضع جميعُ الدول (باستثناء الدول الأقل تقدما) لنفس القواعد بصفة عامة، يستوى فى ذلك الكبير والصغير، المتقدم والنامى.

والأهم من ذلك هو خلق وضع تنافس دولى فى التجارة الدولية يعتمد على الكفاءة الاقتصادية فى تخصيص الموارد، وتعظيم الدخل القومى العالمى وزيادة التبادل التجارى الدولى، وتوفير الحماية المناسبة للسوق الدولية من خلال آلية لفض المنازعات وفرض العقوبات ومراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء[٨].

وتلقى اتفاقية الجات تحديات يجب على الاقتصاد المصري التعاملُ معها والاستعداد لها فى غضون عشر سنوات وهى المهلة التى أعطيت للدول النامية ومنها مصرُ لتكييف اوضاعها مع الاتفاقية حتى تحصل على أكبر مكاسب ممكنة من تحرير التجارة الدولية، ويتوقف ذلك على مدى قدرتها على التكيف وإدارتها لتلك العملية من خلال إدارة الاقتصاد القومى بكفاءة وتجهيزه ليكون متكيفا مع تلك التغيرات.

ولعل ما يشعر المرء باطمئنان، أن القيادة السياسية على وعى تام بهذه التحديات، ونلاحظ ذلك عندما طلب الرئيس مبارك فى خطابه إلى الشعب المصرى فى عيد العمال عام ١٩٩٤ دراسة «الآثار المختلفة لاتفاقية الجات على الاقتصاد المصرى» بعدما نوَّه عن تصريحات بعض المسئولين عن الأهمية البالغة لاتفاقية الجات، وآثارها على الاقتصاد المصرى وإيحاء أن آثارها ستكون إيجابية وقد انقسمت الأراء فى هذا المجال منذ هذا التاريخ، ولكن الأهم هو ضرورة البحث جديا فى تشكيل لجنة قومية على مستوى رفيع تضم كل الخبرات المطلوبة وتوضع تحت تصرفها كل البيانات والمعلومات والإمكانات لتعكف على الدراسة المتأنية لهذا الاتفاق وبحث ما يمكن عمله لإدارة



الاقتصاد المصرى فى ظل اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية، بكفاءة وتعظيم عوائده من التجارة الدولية وقد يساعد على ذلك ما يحدث فى الوقت الحالى من تحرير التجارة الدولية المصرية من القيود من برنامج الإصلاح الاقتصادى الجذرى الشامل.

ونقول ذلك لأن كل الدراسات والآراء التى أثيرت محصلتها أن هناك آثارا إيجابية للجات على الاقتصاد المصرى، وهناك أيضا آثار سلبية، وكل ما هو مطلوب فى إطار الدراسة الواعية والإدارة المتفتحة هو تعظيم الإيجابيات وتقليل السلبيات إلى أدنى حد ممكن.

ويكفى الإشارة هنا إلى أن بنود الاتفاقية لن تؤثر كل عناصرها بنفس الدرجة على الاقتصاد المصرى، بل هناك مجالات تتوقع أن يكون تأثيرها قويا فيها، وأخرى يكون تأثيرها ضعيفا، كما أن تحديد الآثار إيجابية أو سلبية ليس بالامر الهين، إلا أننا نشير بصفة مبدئية إلى أن الاتفاقية ستؤثر على الاقتصاد المصرى فى الزراعة والخدمات والمنسوجات والملابس، وحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وفتح الأسواق فى مجال السلع الصناعية ومكافحة الإغراق[٩] على النحو التالى:

١- **فى مجال *الزراعة*:** سيكون التأثير الأكبر على فاتورة الواردات من السلع الغذائية وفى مقدمتها القمح والدقيق، نتيجة للالتزام بالتخلص من دعم المنتجين ودعم التصدير فى الدول المصدرة، كما يتوقع ارتفاع أسعار القمح والدقيق فى الداخل مما يشجع المنتجين المحليين وبالتالى يغير التركيب المحصولى ويقلل الواردات، ولكن هذا سيؤثر فى كل الأحوال على تكلفة المعيشة بالنسبة للمستهلكين.

٢- **فى مجال *الخدمات*:** سيترتب على تنفيذ الاتفاقات مزاحمة مشروعات الخدمات الأجنبية للمشروعات الوطنية، ونذكر هنا على وجه التحديد مجالات ذات أهمية خاصة مثل المهن الحرة والتشييد والمقاولات والخدمات التعليمية والصحية، وخدمات التوزيع





والتجارة وكذلك الخدمات المالية، إلا أنه من ناحية أخرى قد يؤدى إلى وجود تنافس ينعكس على تحسين أداء الخدمات فى تلك المجالات.

٣- فى مجال المنسوجات والملابس: سيترتب على الاتفاق إلغاء نظام الحصص ولكن هذا لن يؤثر على صادرات مصر كثيرا لأنها لم تستخدم كامل حصتها فى هذا المجال، ومن ناحية أخرى يلاحظ أن فتح السوق المصرية أمام الملابس والمنسوجات يهدد هذه الصناعة الهامة للاقتصاد المصرى.

٤- فى مجال حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة : أهم المجالات التى ستتأثر سلبيا صناعة الدواء التى تعتمد على الحصول على المستلزمات الأساسية وصيغ الإنتاج بناء على تراخيص من شركات الدواء دولية النشاط، ومن المتوقع ارتفاع تكلفة الإنتاج بالنسبة لشركات الدواء المصرية، فضلا عن المنافسة الشديدة من جانب الأدوية المستوردة فى إطار تحرير التجارة وعلى الجانب الآخر، قد تأتي الاتفاقية بآثار إيجابية بالنسبة للانتاج الفكرى والأدبى، للمفكرين المصريين، وكذلك فى مجال برامج الحاسب الآلى وتسويقها.

٥- فتح الأسواق فى مجال السلع غير الزراعية : سيؤثر على عدد من الصناعات المصرية الهامة وهى الحديد والصلب والورق والأثاث، ولابد من دراسة التأثيرات المحتملة بعناية وبحث إمكانيات حماية هذه الصناعات.

٦- فى مجال مكافحة الإغراق : إن الاتفاق يتيح فرصا لاتخاذ تدابيرَ متعددة لمكافحة الإغراق فى إطار منظمة التجارة العالمية بصورة أفضل كثيرا مما كان قائما قبل ذلك، والمطلوب دراسة هذا الموضوع بعناية حيث إن المنافسة السعرية غير العادلة من خلال الإغراق قد تكون مدمِّرة للإنتاج المحلى فى حالات معينة.

والأهم هو الاستعداد والتحفز وقبول التحدى الذى تفرضه الجات.



اجتماع مجلس الشراكة المصرية الأميركية

ثالثا: العلاقات الاقتصادية الدولية المصرية فى إطار الشراكة

من منطلق إيجابية الاقتصاد المصرى مع التحولات الاقتصادية العالمية، فقد دخل فى الآونة الأخيرة فى مفاوضات ومحادثات لإقامة شراكة مصرية - أمريكية فى إطار مبادرة مبارك - ال جور التى أعلنت عام ١٩٩٤، وكذلك إقامة شراكة مصرية - أوروبية فى إطار التعاون الاقتصادى المصري البحر متوسطى مع التكتل الأوروبى، ولعل من الضروري إلقاء الضوء على هذا الاتجاه فى التحليل التالى:

١- الشراكة المصرية - الأمريكية:

بدأت تتبلور الشراكة المصرية - الأمريكية من خلال مبادرة مبارك - آل جور فى سبتمبر عام ١٩٩٤، بهدف تطوير التعاون الاقتصادى بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، من أجل زيادة حجم التبادل التجارى بين البلدين، وزيادة مساهمة رؤوس الأموال الأمريكية فى حركة التنمية فى مصر عن طريق مشروعات مشتركة أو مشروعات أمريكية فى شكل استثمار مباشر، حتى تستفيد مصر من التكنولوجيا الأمريكية بطريقة أكثر فعاليةً وأكثر تنظيما.

وقد تشكل في إطار عملية الشراكة المصرية - الأمريكية، ما يسمى «المجلس الرئاسى» الذى يتكون من مجموعة من قادة رجال الأعمال من البلدين، وقد أكد المجلس الرئاسى المصرى الأمريكى عقب انتهاء المحادثات التى أجراها نائب الرئيس الأمريكى ال جور بعد زيارته لمصر فى ١٥/١/١٩٩٦، أن هناك مجالات واسعة للتعاون الاقتصادى المصرى الأمريكى فى مجالات برمجيات الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات والألكترونيات والبتروكيماويات والمستحضرات الطبية والطاقة والنقل والزراعة والبيئة والإعلام، وهى مجالات رئيسية واعدة للمشاركة، واقترح المجلس إجراء مفاوضات من أجل عقد اتفاق تجارة حرة لتسهيل وتطوير



الرئيس الأمريكى بيل كليتتون وأعضاء الجانب المصرى من مجلس الشراكة

التجارة بين البلدين، إلى جانب العمل على إقامة معهد للتصدير ليكون المسئول عن إعداد القيادات المستوعبة للتغيرات الحادثة فى الاقتصاد العالمى وبحث زيادة القدرة التنافسية لمصر فى المرحلة القادمة وتشير التوقعات إلى أن حجم الاستثمارات المصرية الأمريكية، في إطار عملية الشراكة ستكون حوالى ٢٠٠٠ مليون دولار خلال العام القادم ١٩٩٧.

ولعل ذلك يشير إلى أن الاقتصاد المصرى يسعى بخطوات مدروسة إلى تطوير علاقاته الاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية، فى إطار من التفاؤل نحو مستقبل أفضل، وخاصة أن هناك لجنة اقتصادية مشتركة بين المسئولين الحكوميين فى البلدين تعكف على تطوير مجالات التعاون الاقتصادى المصرى الأمريكى لتعظيم المنافع للبلدين وخاصة من جانب مصر التى تسعى إلى زيادة صادراتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية التى تصل إلى ٤٠٠ مليون دولار فقط عام ١٩٩٥، إلى جانب أنها تأمل فى جذب الاستثمارات الأمريكية بدرجة كبيرة للاستفادة من التكنولوجيا الأمريكية بشكل أفضل، حيث لازالت تمثل الاستثمارات الأمريكية فى مصر نسبة ضئيلة، فى نفس الوقت الذى نجحت فيه تجارب الشراكة مع أمريكا فى دول جنوب شرق آسيا وإسرائيل والمكسيك فى تنمية هذه البلاد وتقدمها، ولذلك فإن الشراكة المصرية الأمريكية يبدو أنها واعدة بالكثير لمصر.

٢- الشراكة المصرية - الأوروبية:

يأتي الحديث عن الشراكة المصرية - الأوروبية، في إطار أسلوب جديد يطرح للعلاقات الاقتصادية الدولية بين الدول التى لم تدخل فى أحد التكتلات وقد بادر بذلك التكتل الأوروبى حينما اكتمل الاتحاد الأوروبي، فقد بدأ ينظر إلى إقامة علاقات شراكة بين التكتل الأوروبي والدول الواقعة جنوب البحر المتوسط، في إطار التعاون الاقتصادي الأوروبي البحر متوسطى مع حوالى ١٢ دولة بحر متوسطى، وقد وقعت



مشروع مبارك كول . . أحد مشروعات التعاون المصرى الأوروبى

بالفعل ثلاث دول اتفاق شراكة مع أوروبا هي تونس والمغرب، وإسرائيل.

ومن هنا بدأت مفاوضات مبدئية بين مصر والاتحاد الأوروبى بهدف وضع اتفاقية الشراكة المصرية - الأوروبية [١٠] موضع التنفيذ، والتوقيع عليها فى النصف الثانى من عام ١٩٩٦ لتحل محل بروتوكول التعاون القائم بينهما منذ عام ١٩٧٧ والتعديلات التى جرت عليه، والذى كان يتم في إطار أقل مستوى مما تسعى إليه اتفاقية الشراكة المقترح توقيعها والتى تجرى المفاوضات بشأنها.

وقد دارت مناقشات وحوارات واسعة حول الشراكة المصرية - الأوروبية من حيث الإيجابيات والسلبيات، ذلك لأن الاتحاد الأوروبى يأتى فى المقدمة من حيث حجم التبادل التجارى بين مصر ودول العالم، بالإضافة إلى الخوف من علاقات عدم التكافؤ التى تأتى بحكم التقدم الكبير لدول الاتحاد الأوروبي فى الكثير من المجالات، بالمقارنة بمصر، وتجدر الإشارة إلى أن حجم التبادل التجارى بين مصر والاتحاد الأوروبى يشير إلى أن حجم الصادرات المصرية بلغ ١٢٤٤,٣ مليون دولار وبنسبة ٤٠,٦٪ من إجمالى الصادرات المصرية إلى العالم عام ١٩٩٤، واتجهت هذه الصادرات أساسا إلى كل من إيطاليا، وهولندا، وأسبانيا، وألمانيا ويحتل البترول الخام ومنتجاته حوالى ٥٥,٦٪ من إجمالى الصادرات المصرية إلى الاتحاد الأوروبى والغزل والنسيج ٣٣,٤٪. أما الواردات من دول الاتحاد الأوروبى فقد جاءت أيضا فى المقدمة حيث بلغت ٣٨٩٥,٣ مليون دولار عام ١٩٩٤ وبنسبة ٣٦,٣٪ من إجمالى الواردات المصرية، وجاءت هذه الواردات بصفة خاصة من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وتركزت فى الآلات والأجهزة الكهربائية وأجزائها والحديد والصلب والمجهزات الصيدلية والمواد الكيماوية.

والخلاصة أن الميزان التجارى مع دول الاتحاد الأوروبى سجل عجزاً قدره ٢٦٥٠,٩



مليون دولار لصالح الاتحاد الأوروبى، وتزداد المخاوف فى ظل هذا العجز، لأن الصيغة المطروحة لدول جنوب البحر المتوسط ومنها مصر بالطبع، هى أن يكون للعضو المشارك مجالات محددة للتفاوض حولها وهى الإلغاء التدريجى المتبادل للتعريفة الجمركية ثم الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة الأوروبية، وهنا يتركز الخوف كله حول مستقبل الصناعة المصرية، وهل ستنطوى على المنافسة، وهل ستستطيع غزو الأسواق الاوروبية مثلما ستقعل الصناعة الأوروبية، وعلاقة ذلك بالبطالة واقتصاديات التشغيل، للصناعة المصرية وغيرها من الآثار السلبية.

وتسعى مصر من وراء المفاوضات التى تجرى حول الاتفاق إلى ما يلى:

أ- تطوير وتكثيف التعاون بين الجانبين بما يحقق تقليل التفاوت فى مستويات الدخل بين الطرفين.

ب- المحافظة على المزايا الثنائية التى تحصل عليها مصر من الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى والدول التى تنضم حديثا له.

ج- أن يخصص الاتحاد الأوروبي من خلال المعونة المالية اعتمادات لتعويض خسارتها المالية الناتجة عن خفض أو إلغاء الرسوم الجمركية ولدعم جهودها فى مواصلة تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى وتتفاوض للحصول على حوالى ٤ مليارات دولار خلال ثلاث سنوات من توقيع الاتفاقية.

د- أن تعملَ مصر على الاحتفاظ بمكانتها كمستفيد رئيسى من التعاون الاقتصادى مع الاتحاد الأوروبي فى المنطقة وألا تقل المعاملة التفضيلية لمصر فى مجالات الاتفاق عن تلك المعاملة الممنوحة للدول الأخرى فى منطقة البحر المتوسط والشرق الأوسط أخذا فى الاعتبار الوزن السكانى وانخفاض مستوى الدخل مقارنة بالدول الأخرى.

وفى كل الأحوال فإن هذا الاتفاق يحمل مجموعة من المزايا التجارية بين الطرفين من خلال إنشاء منطقة تجارة حرة للسلع والخدمات وتشجيع الاستثمارات المشتركة وخلق فرص العمل، إلى جانب تقديم المساعدات لتطوير الصناعات عن طريق المعونات المالية ونقل التكنولوجيا وإعداد برامج تدريبية وكذلك التعاون فى المجالات السياسية والأمنية والعلمية والثقافية بما يعمل على التوصل لتنمية تؤدى إلى زيادة الناتج المحلى الإجمالى ورفع مستوى المعيشة وزيادة الرفاهية ومعدلات النمو فى دخل الفرد فى مصر، ويتم هذا الاندماج التام بين مصر والاتحاد الأوروبى خلال فترة انتقالية مدتها ١٢ عاما من بدء سريان الاتفاق وبما يتفق مع نصوص اتفاقية الجات.

ولا يبقى إلا الاستعداد من الآن ليكون الاقتصاد المصرى على مستوى هذه الشركة الأوروبية حتى يحصل على أكبر مكاسب ممكنة من علاقاته الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبى.

رابعا: العلاقات الاقتصادية المصرية في إطار التعاون الاقتصادى الشرق أوسطى

ظهرت فكرة «السوق الشرق أوسطية» من ضرورة قيام تعاون اقتصادى إقليمى بين دول ما يسمى بالشرق الأوسط ذلك التعبير غير المحدد[11]، ومع ولوج محادثات السلام، وفى إطار الاقتصاد السياسي للسلام، وقد اتُّخذت عدة خطوات على طريق التعاون الاقتصادى الشرق أوسطى ابتداء من مؤتمر الدار البيضاء عام ١٩٩٤، وانتهاء بمؤتمر عمان ١٩٩٥، وما طرحه المؤتمران من مشروعات مستقبلية مشتركة تحاول أن ترسم خريطة المنطقة اقتصاديا مع دخول القرن الواحد والعشرين، وقدتبارت كل دولة فى طرح آفاق التعاون الاقتصادى الشرق أوسطى، سواء من خلال القطاع العام أو القطاع الخاص المهم من خلال المشاريع الاقتصادية التى تخدم مصلحة كل دولة من دول المنطقة.

وكل البوادر تشير إلى أن مصر ستلعب دوراً محوريًا فى التعاون الاقتصادى الشرق أوسطى، وهناك عدة دلائل على ذلك هي:

١- الموافقة فى مؤتمر عمان على إقامة بنك الشرق الأوسط للتنمية فى مصر برأسمال ٥ مليارات دولار ويكون مقرُّه القاهرة، وتم بالفعل تدبير رأس مال البنك والانتهاء من الدراسة الخاصة، وستشهد الشهور القادمة ظهور البنك إلى حيز الوجود.

٢- كذلك الموافقة على تأسيس مجلس السياحة الإقليمى ورابطة للسياحة والسفر فى الشرق الأوسط وحوض المتوسط ويتضمن المجلس ممثلين حكوميين وآخرين من القطاع الخاص، واتفق أن يكون مقره أيضا القاهرة.

٣- عرضت مصر ٨٥ مشروعا استثماريا فى إطار التعاون الاقتصادي الإقليمى الشرق أوسطى بتكلفة أكثر من ٢٥ مليار دولار.

٤- اتفق على إقامة مؤتمر التعاون الاقتصادي الشرق أوسطى فى القاهرة عام ١٩٩٦ وهى قمة ينتظر أن تلعب فيها مصر دوراً كبيرا.

وتجدر الإشارة إلى أن التعاون الاقتصادي الإقليمى الشرق أوسطى يرتبط التقدمُ فيه، من وجهة النظر المصرية، بالتقدم الذي يحدث على مسار تحقيق السلام الشامل والعادل فى الشرق الأوسط بين اسرائيل وباقي الأطراف العربية التى لم تصل إلى اتفاق بعد، إلى جانب الوصول إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وحسم قضية القدس، وكل ذلك سيأخذ زمنا ليس بالقصير وعموما فإن ثمار التعاون الاقتصادى الشرق أوسطى لن تظهر بوضوح إلا في الأجل الطويل، وعلى الاقتصاد المصري أن يكون متحفزا، متقدما نحو الأفضل من الآن.

نظرة متسقبلية للاقتصاد المصرى

لعل محاولة استشراف المستقبل بالنسبة للاقتصاد المصرى يقتضى إلقاء نظرة تحليلية على الماضى لاستقراء حصاد التجربة المصرية بإيجابياتها وسلبياتها والوصول إلى الحاضر بطموحاته وعقباته والبحث عن الحلول المثلى لتخطى العقبات، والعبور إلى القرن الواحد والعشرين.

وقد تأهب الاقتصاد المصرى واستعد لمواجهة ما يحمله القرن العشرون فى عقده الأخير من تحولات اقتصادية محلية وإقليمية وعالمية وهى تُعتبر بمثابة الخريطة التى تتشكل وتضع الخطوط والملامح الأساسية للتوجهات التى تمثل الركائز التى يجب أن تقوم عليها استراتيجية التنمية للعبور إلى القرن الواحد والعشرين ومواجهة التحديات التى يفرضها هذا القرن، والاقتصاد المصرى لديه القدرة على المزيد من النمو الاقتصادى والتقدم والتطور والديناميكية والتحرر الاقتصادى الذى يُكسبه القدرة التنافُسية التى تؤدى إلى التميز واقتناص الفُرص، ودعم قدرته الذاتية من خلال المزيد من الاعتماد على الذات.

ولعل ذلك يعنى أن التطلع إلى المستقبل برؤية استراتيجية أمر ضرورى لملاحقة العصر الذى يموج بالتنافسية والعالمية واتخاذ القرارات فى عالم متغير، وتحقيق الجودة الشاملة كأسلوب للتميز والتفوُّق، وهو ما يتطلب التحديث فى طريق الإنتاج والاستفادة من الثورة الحديثة فى التطوير والاتصالات والتقنيات والتقدم التكنولوجى وتطوير نظم العمل والإنتاج والتعليم والتدريب لتوفير القوى البشرية والمادية والاقتصادية القادرة على استيعاب تحديات العصر، وحيازة إمكانات المنافسة على المستوى الدولى فى عالم يتحرك نحو التكتلات الاقتصادية وتحرير التجارة الدولية من خلال الجات ومنظمة التجارة العالمية.

وهذا يعنى أن العَقْدَ القادم هو العقد المهم أكثر من أى وقت مضى لتثبيت مرحلة الانطلاق والدفع الذاتى للاقتصاد المصري.

ذلك لأن النظرة المتأنية للماضى والحاضر لتطور المراحل التى مر بها الاقتصاد المصرى بكل سياساتها ومتغيراتها ونتائجها، تشير إلى أن الاقتصاد المصرى مهيأ أكثر من أى مرحلة سابقة لكى يحقق الانطلاق الاقتصادى الذى سوف يحقق ارتفاعا واضحا فى معدلات التنمية ومستوى من التقدم والإنجاز الاقتصادى الذى ينقل مصر بالفعل إلى مرحلة الريادة الاقتصادية فى الشرق الأوسط بنفس القدر الذى تحملت به مسئولية القيادة السياسية فى السنوات المرتبطة بالسلام وتحركاته وإجراءاته واتفاقياته.

ولعل هذه التوقعات المتفائلة والمستمدة من الواقع وإنجازاته تثير التساؤل حول ما إذا كان الاقتصاد استوفى شروط مرحلة ما قبل الانطلاق الاقتصادي، هل حقق من الإنجازات التى توفر ظروفا أفضل من التنمية الاقتصادية، ما هى المقومات التنافسية للاقتصاد المصري، ما

هى الأهداف الاستراتيجية المستقبلية وآليةُ تحقيقها للعبور إلى مستقبل أفضل ومستوى معيشة أحسن لكل من يعيش على أرض مصر. هذا ما سنحاول الإجابة عليه فى هذه الرؤية المستقبلية للاقتصاد المصري.

أولا : الاقتصاد المصرى وشروط مرحلة ما قبل الانطلاق

لعل من الضرورى التسليم بأن الاقتصاد المصرى وخاصة خلال المرحلة ٨٢/٩٨٣-١٩٩٥، قد استوفى شروط مرحلة الانطلاق، حيث استطاع خلال هذه الفترة وضع خطط خمسية متتالية للتنمية تؤدى إلى دعم القدرة الذاتية للاقتصاد المصري، والاستمرار فى دعم وإصلاح البنية الأساسية المادية والاجتماعية، واعتبار البعد السكانى والمكانى محورا أصيلا من محاورها وقد طبق فى السنوات الخمس من ١٩٩٠ - ١٩٩٥ برنامج للإصلاح الاقتصادى الجذرى الشامل أعطى فرصا هائلة لتجهيز الاقتصاد المصرى إلى مرحلة الانطلاق الاقتصادي.

ومن خلال الخطط المتتالية، تحقق نوعٌ من التوازن بين القطاعات الاقتصادية واعتماد التنمية الاقتصادية بدرجة أكثر على القطاعات السلعية، بالإضافة إلى دعم قطاعات البنية الأساسية وبخاصة الطاقة والتشييد والنقل والمواصلات والعمل على تصحيح عجز ميزان المدفوعات واقتران التنمية المادية بتنمية حقيقية للعناصر البشرية بتخطيط القوى العاملة والتدريب والتعليم مع تشجيع الاستثمار الخاص المحلى والأجنبى لدعم جهود المشاركة فى التنمية.

وكان لتواصل التنمية واستقرارها طوال حقبة الثمانينيات والسنوات الخمس الماضية فضل تنفيذ برنامج استثمارى ضخم بلغ حجمه ٣٢٨ مليار جنيه، تعاون فيه مع الحكومة القطاعان العام والخاص شمل البنية الأساسية والهيكلية والمجالات الإنتاجية والخدمية وبعد أن كان عبء الاستثمار يكاد يقع على الحكومة والقطاع العام، فقد شارك فى حمله القطاع الخاص الذى أخذ نصيبه فى الارتفاع حتى بلغ أكثر من ٥٠٪ عام ١٩٩٥ من إجمالى الاستثمار المنفذ.

وقد واكب كلَّ ذلك تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى الجذرى الشامل وتتابعت آثاره الإيجابية حتى يمكن القول إنه هيأ الاقتصاد المصرى إلى جانب ما تحقق من خلال خطط التنمية، لأن تتوافر لديه قوة الدفع الذاتية والظروف والعوامل المطلوبة للانطلاق الاقتصادي، ويَدْعَمُ ذلك كله حالة التعاطف الكبير من المجتمع الدولى مع مصر لكى تتبوأ مكانا اقتصاديا مرموقا بين الدول فى المستقبل، ويُرَسِّخُ هذا الانطلاق توافر الإرادة والعزيمة لدى القيادة السياسية من أجل تحقيق هذا الانطلاق، ويضاف إلى ذلك كله، دخول مرحلة السلام الشامل فى الشرق الأوسط إلى نهايتها فى السنوات القليلة القادمة، وبالتالى لا توجد حروب تستنزف الموارد وتقضى على الإنجازات كما كان فى الماضي، بل يوجد آفاقٌ واسعة من التعاون الاقتصادى الإقليمى الشرق أوسطى الذى ستلعب فيه مصر دوراً محورياً بل وقياديا.



قطاع البترول يلعب دورا كبيرا فى سبيل التنمية الاقتصادية

ثانيا : أهم الإنجازات التى وفرت ظروفا أفضل للتنمية الاقتصادية

لعل من الضرورى ونحن بصدد التأهب للمستقبل، وتحملنا الطموحات إلى غد أفضل، أن نحدد الإنجازات التى يمكن أن نقول إنها وفرت ظروفا أفضل من أجل إحداث المزيد من التنمية الاقتصادية، وبخاصة أن تلك الإنجازات فى الماضى كانت عقبات تعوق وصول الاقتصاد المصرى إلى مرحلة الإنطلاق. ومن أهمها :

١ - التخفيضُ الكبير فى الديون الخارجية المصرية التى كانت أعباؤها وأقساطها تعوق عملية التنمية الاقتصادية، بحيث أصبحت هذه الديون حوالى ٢٧ مليار دولار وفى بعض التقديرات الأخرى ٣٢ مليار دولار بعد أن كانت تتراوح بين ٤٦ مليار دولار و٥٢ مليار دولار فى تقديرات أخرى، وهذا يرجع فضله بالدرجة الأولى إلى الشجاعة والحنكة السياسية التى اتصفت بها القيادة السياسية فى إدارة أزمة الخليج والتعامل معها، وقد كان رد فعل كل من دول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية هو إسقاط حوالى ١٤ مليار دولار من الديون المستحقة على مصر، ثم بعد ذلك تم إسقاط الشريحة الأولى والشريحة الثانية فى إطار نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادى الجذرى الشامل حسب الاتفاق الذى تم مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومجموعة الدائنين بنادى باريس.

٢- انخفاض معدل التضخم إلى ٤,٥٪ فى نهاية ١٩٩٥ بعد أن كان قد وصل إلى معدلات مرتفعة قبل بداية مرحلة الإصلاح الاقتصادى الجذرى الشامل حيث كان عام ٨٩/ ١٩٩٠ حوالى ٢١,٢٪ (بل وحوالى ٣٤٪ عام ٨١/ ١٩٨٢) ولا يخفى ما كان يسببه التضخم من آثار سلبية على الاقتصاد المصرى وأدائه.

٣- انخفاضُ عجز الموازنة العامة للدولة إلى ٢,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٩٥، بعد أن كان ٢٧٪ عام ٨٩/ ١٩٩٠، بما كان يسببه من آثار سلبية أهمها أنه كان يغذى

العملية التضخمية فى الاقتصاد المصرى ويؤجج من آثارها، بل والأهم أن آلية تمويل عجز الموازنة قد تغيرت بعد فترة طويلة من آلية التمويل التضخمى، إلى آلية تعتمد على مصادر تمويل حقيقية غير تضخمية وأهمها أذون الخزانة.

٤- تحقيق فائض فى ميزان المدفوعات كبير طوال سنوات الإصلاح الاقتصادى حيث بلغ الفائض عام ١٩٩٥ حوالى ٢١٤٠ مليون جنيه بعد أن كان العجز فى ميزان المدفوعات يصل إلى ١٦٤٣ مليون جنيه عام ٨٩/ ١٩٩٠.

٥- تزامن تحرير سعر الفائدة مع تحرير سعر الصرف، وكان محصلة ذلك استقرار سعر صرف الجنيه المصرى منذ حوالى خمس سنوات وهو ما يؤدى إلى آثار إيجابية على النشاط الاقتصادى، ومن ناحية أخرى اتجه سعر الفائدة إلى الانخفاض، بعد أن زادت المدخرات بالجنيه المصرى، ويعتبر انخفاض سعر الفائدة مؤشرا جيدا نحو التشجيع على المزيد من الاستثمار، من منطلق تخفيض تكلفة الاستثمار.

٦- ارتفاع الاحتياطيات النقدية من العملات الأجنبية إلى أكثر من ١٨ مليار دولار لتغطى الواردات المصرية بحوالى ٢٢ شهرا، وهذا يحدث لأول مرة فى تاريخ الاقتصاد المصرى منذ عام ١٩٥٢ حتى أنه تفوق طبقا لآخر البيانات على الاحتياطى النقدى من العملات الأجنبية فى دول نفطية مثل ليبيا، وسلطنة عمان، وقطر، ناهيك عن مقارنة الوضع بعد أن فقدنا الاحتياطى من الاسترلينى البالغ ٤٠٠ مليون جنيه استرلينى فى الخمسينيات، والستينيات بسبب ظروف الحرب وعوامل أخرى.

٧- تحقيق إنجازات كبيرة فى مجال تحرير التجارة الخارجية، حيث اتخذت العديد من الإجراءات فى مجال تحرير الواردات والصادرات من القيود التى كانت تعانى منها ولازال هناك المزيد من الإجراءات والسياسات والاستراتيجيات التى يتم وضعها للتحرير الكامل للتجارة الخارجية المصرية فى ظل الاستعداد للجات وما تسعى إليه من تحرير التجارة العالمية.

٨- تعميق عملية التحول نحو آليات السوق بتحرير معظم أسعار السلع والخدمات، سواء تحرير أسعار السلع الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعى، أو أسعار السلع الصناعية أو أسعار الخدمات كالكهرباء وغيرها، وكذلك تحرير أسعار منتجات قطاع الأعمال العام وأيضا تحرير أسعار الطاقة لتصل إلى مستويات أسعارها العالمية.

ولا شك أن هذا إنجاز كبير فى مرحلة التحول والانطلاق، وبخاصة أنه ارتبط بتحويل الدعم العينى إلى دعم نقدى، والسعى إلى إقامة علاقة متوازنة بين الأجور والأسعار وهو ما يؤدى إلى تحقيق الكفاءة فى تخصيص الموارد، مع مراعاة البعد الاجتماعى، وفى النهاية تحقيق الاستقرار السعرى والاقتصادى.

٩- اتُّخذَت خطوات مهمة نحو الخصخصة وتوسيع الملكية، حيث صدر قانون قطاع الأعمال ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وطرح عدد من المشروعات اسهمه للبيع فى سوق الأوراق المالية، إلى جانب بيع بعض المشروعات مباشرة للقطاع الخاص، فى إطار برنامج معلن من جانب الحكومة للخصخصة وتوسيع الملكية وقد صدر القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ لإعطاء دفعة أكبر فى هذا المجال، بإعادة تنظيم سوق المال بما يتواءم مع الفلسفة الجديدة للاقتصاد القومى وتحوله إلى آليات السوق، وقد بدأت بالفعل تنشط سوق الأوراق المالية وزاد حجم التعامل فى الأوراق المالية وازدادت قدرتها على الاستيعاب إلى حد معقول، مما جعل



الرئيس مبارك والعقيد معمر القذافى وزيارة لمدينة العاشر من رمضان

صانعى القرار يقومون بالإعداد والتجهيز لاتخاذ خطوات أسرع من أجل التعجيل بعملية الخصخصة وتوسيع الملكية، حيث أعلن مع بداية عام ١٩٩٦ على لسان وزير قطاع الأعمال أن الحكومة قررت طرح أسهم ٥٠ شركة بقطاع الأعمال العام لأول مرة، اعتبارا من ٣/٢/١٩٩٦ بهدف الإسراع فى برنامج الخصخصة وتوسيع الملكية وتحرير الاستثمارات العامة فى القطاعات الخدمية بمجالات النقل والمواصلات والسياحة والزراعة والإسكان والمطاحن، بخلاف ما أعلن قبل ذلك من مجالات أخرى.

١٠- تشجيعُ الاستثمار الخاص بكافة الوسائل الممكنة والعملُ المستمر على تحسين مناخ الاستثمار، لإعطاء دفعة كبيرة لمشاركة القطاع الخاص المصرى والعربى والأجنبى فى التنمية حتى تكون له الريادة فى النشاط الاقتصادى، وقد صدر العديد من القوانين فى هذا المجال كان من أهمها القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ المعمول به حاليا لتشجيع الاستثمار الخاص، حتى الوصول إلى أوائل عام ١٩٩٦ عندما صدرت مجموعة من القرارات التى تعطى دفعةً قويةً للاستثمار الخاص، حيث سمح رئيس الجمهورية بفتح أبواب الاستثمار بلا حدود للقطاع الخاص عندما ألغى الحد الأقصى لرؤوس الأموال فى مجالات الاستثمار مع إسقاط شرط الحصول على الموافقة والاكتفاء بإخطار الهيئة العامة للاستثمار للحصول على الميزات التى يحددها القانون ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ من إعفاءات ضريبية وجمركية.

ومن ناحية أخرى أصدر مجلس الوزراء، فى يناير ١٩٩٦ عدة قرارات أخرى فى هذا الإتجاه، تتعلق بتنظيم قواعد التصرف فى الأراضى الصحراوية المملوكة للدولة بالمجان أو تأجيرها بإيجاز اسمى لإقامة مشروعات استثمارية وإعداد خريطة استثجارية شاملة وقاعدة للمعلومات تتيح التعرف على فرص الاستثمار فى مصر لتمكين المستثمرين من اتخاذ القرار المناسب لإنشاء وتشغيل

المشروعات، بالإضافة إلى تقرير إنشاء مكاتب لخدمة المستثمرين بالمحافظات تكون تحت الإشراف المباشر للمحافظين، ويضاف إلى ذلك تيسير إجراءات الحصول على التراخيص للمشروعات الاستثمارية، وأخيرا اتخاذ قرار تشكيل لجنة لفض المنازعات بين الجهات الحكومية التى تؤثر على الاستثمار، مع ضرورة العمل على سرعة إصدار قانون الاستثمار الموحد.

ولعل استقراء هذه القرارات يشير بوضوح إلى أنه إذا كان القطاع الخاص وصل نصيبه فى الاستثمار الإجمالى عام ١٩٩٥ حوالى أكثر من ٥٠٪ فإن الاتجاهات تشير إلى أن القطاع الخاص فى مرحلة الانطلاق يخطط لأن يتبوأ مكان الريادة والصدارة فى النشاط الاقتصادى وحمل أعباء التنمية الاقتصادية فى المرحلة القادمة لتصل نسبة الاستثمار الخاص إلى أن تكون النسبة الغالبة فى الاستثمار الإجمالى، عندما تكتمل مرحلة التحول إلى آليات السوق والخصخصة، ذلك لأن من أهم التحديات فى المرحلة القادمة هو العمل على زيادة الاستثمار إلى الناتج المحلى الإجمالى، ولن يرفع هذه النسبة إلى الهدف المطلوب إلا تشجيع القطاع الخاص نحو المزيد من الاستثمار ليصل نصيبه مع نهاية هذا القرن الى ٧٥٪ من الاستثمار الإجمالى على الأقل.

١١- انخفاض معدل النمو السكانى إلى ما يقرب من ٢,١٪ سنويا، وهذا إنجاز لم يحدث عبر تاريخ الاقتصاد المصرى منذ عام ١٩٥٢، وقد كان وراء ذلك جهودٌ كبيرةٌ وتداخلت فى تحقيقها عوامل كثيرة ليس المجال للتعرض لها، إلا أن الجهود لازالت تكثف لتحقيق المزيد من التقدم فى السيطرة على الزيادة السكانية لأن الزيادة السكانية حتى بعد انخفاض معدلاتها لا تزال تلتهم الجزء الأكبر من حصاد التنمية. ولكن معدل النمو السكانى المحقق يعتبر إنجازا يوفر ظروفا أفضل لمرحلة الانطلاق نحو المزيد من التنمية الاقتصادية.

وقد يفيد أن نشير إلى أن النمو السكانى عند مقارنته بالنمو الاقتصادى أصبح يولد رقما موجبا للفرق بينهما وخاصة فى السنوات الأخيرة ما بعد عام ١٩٩١، حيث بدأ ينمو الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩٥ بحوالى ٤,٧٪ والنمو السكانى كان حوالى ٢,١٪، وبالتالى زيادة صافية فى النمو الاقتصادى ٢,٦٪ ولا شك أن ذلك يضيف المزيد من التحسن فى مستوى معيشة المواطنين، وهو هدف استراتيجى من أهداف المرحلة القادمة.

وتجدر الإشارة فى هذا المجال إلى أن التوازن الذى بدأ يحدث بين النمو السكانى والنمو الاقتصادى قد أدى إلى زيادة متوسط دخل الفرد فى مصر إلى ٩٩١ دولار فى السنة مع نهاية عام ١٩٩٥ بعد ان كان حوالى ٦٠٠ دولار منذ خمس سنوات تقريبا، وهذا أيضا من إيجابيات هذه المرحلة.

ثالثا: المقومات التنافسية للاقتصاد المصرى

لعل من التحديات التى يفرضها القرن الواحد والعشرون، هو الاتجاه نحو العالمية، وتحوُّل العالم إلى قرية صغيرة محدودة الأبعاد متنافسة الأطراف، وقد ساعد على ظهور هذا التحدى التحولات الاقتصادية والتقدم السريع المذهل فى تكنولوجيا المواصلات والاتصالات، وتتمثل العالمية فى نهوض إطار أعمال منظم عابر للقوميات يؤدى إلى عالمية الاقتصاد فى إطار من التنافسية الشديدة والمعقدة، وهو ما يستدعى تنمية المزايا النسبية وتطويرها والتى تساعد على اقتناص الفرص والتميز، وإحداث التقدم.

والاقتصاد المصرى فى توجهاته المستقبلية

يسعى إلى إعادة التوازن الخارجى، حيث إنه إذا كان استعاد كثيرا من توازنه الداخلى فى مرحلة الإصلاح الاقتصادى الجذرى الشامل، فهو يحتاج وبنفس الدرجة وأكثر إلى استعادة توازنه الخارجى وأن يكون على مستوى التنافسية والتحديات التى بفرضها القرن الواحد والعشرون عندما تتحرر التجارة الدولية فى ظل استكمال الجات بعد المهلة المقررة، وعندما تدخل اتفاقيات الشراكة المختلفة مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى حيز التطبيق الفعال المؤثر بل وعندما تتبلور على أرض الواقع مشاريع التعاون الاقتصادى الإقليمى الشرق أوسطى.

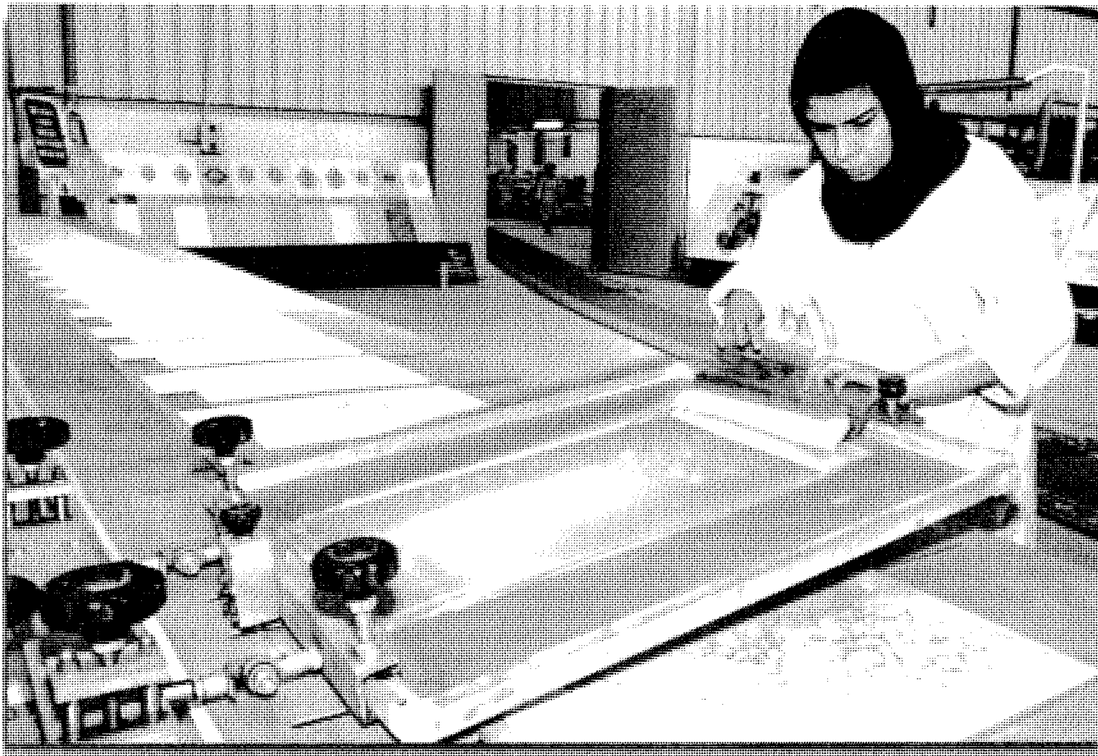
وهنا نتساءل ما هى مقومات الاقتصاد المصرى التنافسية؟ للإجابة على هذا التساؤل يمكن تحديد تلك القومات فى الآتى:

١- لعل الإنجازات الخاصة بتخفيض معدل التضخم، وتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة، وتحقيق فائض فى ميزان المدفوعات ووصول الاحتياطى من النقد الأجنبى إلى أكثر من ١٨ مليار دولار ليغطى الواردات بأكثر من ٢٢ شهرا، كلها تكون مجموعة من المقومات التنافسية التى يتمتع بها الاقتصاد المصرى فى الوقت الحاضر.

٢- أيضا يمكن اعتبار استقرار سعر الصرف وانخفاض سعر الفائدة على الجنبيه المصرى من المقومات التنافسية للاقتصاد المصرى.

٣- مناخ الاستثمار فى مصر، والسعى الى تحسينه وخاصة مع الإشارة إلى الإجراءات الأخيرة بما تحمله من دلالات تتركز فى أن مناخ الاستثمار سيكون أحد المقومات التنافسية التى يتمتع بها الاقتصاد المصرى بالمقارنة بالكثير من باقى دول العالم وبخاصة النامى.

٤- وفرة العمالة شبه الماهرة، حيث يمتلك الاقتصاد المصرى على مستوى منطقة البحر المتوسط أكبر قوة عمل شبه ماهرة بأدنى مستوى أجور، وهذا المقوم إذا ما أُحسن استخدامه، وتحسنت إنتاجية عنصر العمل،



السيراميك المصرى أحد المنتجات المصرية التى تنافس عالميا

يصبح من المقومات التنافسية المؤثرة والإيجابية لصالح الاقتصاد المصرى بالمقارنة بباقى دول العالم وبخاصة الدول النامية.

٥- تمثل العوامل الطبيعية أحد القومات التنافسية للاقتصاد المصرى حيث الموقع المتميز، وتوافر الموارد الطبيعية وبخاصة الزراعية.

٦- البنية الأساسية والاتصالات والطاقة، تحولت بعد الجهود التى تبذل من أجل تحسينها وتقويتها إلى حد المقومات التنافسية الهامة التى يمتلكها الاقتصاد المصرى فى الوقت الحاضر.

٧- السوق المحلية مع نمو الناتج المحلى الإجمالى، وبالنظر إلى حجم الواردات، وعدد السكان، يمكن اعتباره أحد المقومات التنافسية للاقتصاد المصرى، لأنه يعتبر سوقا كبيرة نسبيا خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار احتمالات النمو فى المستقبل.

٨- يمكن اعتبار قطاع الخدمات فى مصر بما يمثله من وزن كبير حيث يتولد منه حوالى ٥٠٪ من الدخل القومى المصرى، وبالتحديد إذا ركزنا على قطاع السياحة بآثاره الخلفية والأمامية، فإنه يمكن أن يكون أحد المقومات التنافسية للاقتصاد المصرى وخاصة إذا أخذنا فى الاعتبار ما تملكه مصر من حوالى ١/٦ من آثار العالم، والموقع والمناخ، وغيرهما من المقومات السياحية. ولعل ما يبعث على التفاؤل فيما يتعلق بالمقومات التنافسية للاقتصاد المصرى أن أحد التقارير الدولية، أشار إلى أن مصر ترتيبها يأتى عند رقم ٢٧ من بين دول العالم التى تملك مقومات تنافسية قائمة ومحتملة، وهذا التقرير نشر بعد تقييم نتائج المرحلة الأولى من الإصلاح الاقتصادى.

رابعا: الأهداف الاستراتيجية المستقبلية وآلية تحقيقها

لعل التحليل السابق يشير إلى ضرورة أن يتحدد للاقتصاد المصرى مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التى يسعى إلى تحقيقها فى المستقبل والتى تنبع أساسا من المشكلات التى



يعانى منها فى الوقت الحاضر، وبخاصة مجموعة المشكلات المتعلقة بالاختلالات الهيكلية التى عليه أن يتخلص منها، كذلك تنبع هذه الأهداف الاستراتيجية من التغيرات الاقليمية والعالمية وما تحمله من تحولات وتحديات اقتصادية، على أن يتم ذلك فى إطار استراتيجية للتنمية تسمى المرحلة الأولى منها استراتيجية العبور إلى القرن الواحد والعشرين على أن تمتد باقى مراحلها إلى عام ٢٠٢٠.

ويمكن أن نستلهم بعض هذه الأهداف الاستراتيجية من خطاب السيد رئيس الجمهورية فى مجلس الشعب يوم ١٦/١٢/١٩٩٥، بالإضافة إلى ما أبرزته الموسوعة فى تحليلاتها المختلفة، على أن تكون هذه الأهداف فى إطار المقومات التنافسية التى يتمتع بها الاقتصاد المصرى سواء الحالية أو التى يمكن أن يكتسبها فى المستقبل.

تتبلور هذه الأهداف على النحو التالى:

١- زيادة حصيلة مصر من التجارة الدولية تصديرا سلعيا بما لا يقل عن ١٠ مليارات دولار عام ٢٠٠٠ واستيرادا أيضا حتى نتمكن من تشغيل الطاقات الإنتاجية الموجودة وإضافة طاقات إنتاجية جديدة، لاستيعاب العمالة الداخلة لسوق العمل سنويا والتى تقدر بحوالى ٥٥٠ ألف عامل.

٢- تحقيق معدل نمو اقتصادى ليزيد على ثلاثة أمثال معدل النمو السكانى فى الخطة الخمسية القادمة التى تمتد إلى عام ٢٠٠٢، مما يرفع نصيب الفرد من الدخل الى ١٥٠٪ عن ما هو عليه فى الوقت الحاضر، وهو ما يعنى تحسين أوضاع المواطن المصرى من خلال الارتفاع المطرد فى مستويات معيشته، بما يؤدى إلى زيادة قدرته على العطاء والابتكار والإبداع وتزداد إنتاجيته عموما، ويتم ذلك فى إطار توزيع عادل للدخل القومى.

٣- إدخال تحسين جوهرى فى مستوى الأداء فى الاقتصاد المصرى، سواء على مستوى الخدمات الحكومية التابعة للوزارات والمحافظات أو الوصول إلى مستوى الجودة الشاملة فى القطاعات الإنتاجية وبخاصة الصناعية، ذلك لأن قطاع الصناعة يتم الإعداد له لكى يكون القطاع المحورىَّ على مستوى قطاعات النشاط الاقتصادى.

٤ ـ توفير فرص عمل جديدة تزداد سنة بعد أخرى، تبدأبنحو ٥٥٠ ألف فرصة عمل، ويزداد هذا المعدل سنويا بنحو ١٠٠ ألف فرصة عمل، على أن يتم استيعاب القدر الأكبر من هذه العمالة فى المجالات الصناعية.

٥ ـ تحقيق المزيد من النجاح والسيطرة على النمو السكانى، ويمكن أن تُحَقَّقَ هذه الأهداف الاستراتيجية بالوسائل التالية:

أ ـ الاستمرار فى استكمال برنامج الإصلاح الاقتصادى الجذرى الشامل، والعمل بأسلوب التخطيط الاستراتيجى.

ب ـ زيادة نسبة الادخار المحلى إلى الناتج المحلى الإجمالى إلى ٢٥٪ على الأقل حتى يتواءم مع استثمار قومى إجمالى لايقل عن ٣٠٪ لتحقيق معدل النمو المرغوب الذى يصل إلى ٧٪ خلال خمس السنوات القادمة، وفى أدنى تقدير يصل إلى ٦٪ ليكون ثلاثة أضعاف النمو السكانى.

جـ ـ تحقيق تنمية صناعية بمعدل نمو حقيقى يزيد عن ١٠٪ سنويا خلال الخطة الخمسية القادمة، ليزيد الناتج الصناعى على ضعف ماهو عليه ولتصل الصادرات الصناعية إلى ثلاثة أمثال ماهى عليه.

د ـ تحسين ورفع الإنتاجية بكافة الوسائل الممكنة.

هـ ـ الاهتمام بالبحث والتطوير وتخصيص مبالغ كبيرة له، على أن يعمم فى كل الأنشطة وبخاصة الإنتاجية لأن ذلك هو السبيل إلى



وزيرة الاقتصاد تتفقد إحدى المشروعات المستقبلية بالعاشر من رمضان

الابتكار والتميز والتفوق المستمر المتجدد، خاصة إذا علمنا أن الدول المتقدمة مثل اليابان تخصص حوالى ٥٠٪ من إجمالى تكاليف إقامة المشروعات للإنفاق على التطوير والابتكار وربط عملية تحديث الجامعات ومراكز البحث العلمى باحتياجات المشروعات للابتكار والتميز.

و ـ دعم وتنشيط السياحة باعتبارها مصدراً أساسياً للدخل القومى ومجالاً خصباً لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

ز ـ الاستمرار فى تحسين البنية الأساسية وخاصة الارتقاء بشبكة الطرق الحالية وخطوط السكك الحديدية والتليفونات ووسائل الاتصال عموما بل الأهم هو تعميم نظم المعلومات والحاسب الآلى فى كل المجالات.

ح ـ زيادة الطاقة الكهربائية المتاحة بما يضمن توفيرها لجميع أوجه الاستخدامات الصناعية والزراعية والمنزلية، مع استمرار و استقرار الطاقة الموحدة.

ط ـ استمرار التوسع فى مشاريع الإسكان بقدر المستطاع، وتوصيل المياه النقية إلى القرى والتجمعات العمرانية، وتحسين مستوى الخدمات الصحية، وتنفيذ برنامج التنمية الريفية فى جميع القرى.

ى ـ تركيز الاهتمام بدرجة كبيرة على التدريب المستمر، وتحسين مستوى التعليم، والبرامج التدريبية التى تؤدى إلى إعداد الكوادر والقيادات ذات الكفاءة والمستوعبة للتحولات و التحديات.

ولايخفى أن تشجيع القطاع الخاص بكل الوسائل الممكنة ليكون القطاع الرائد فى مرحلة الانطلاق الاقتصادى مسألةٌ تسير فى خط متواز مع كل هذه الآليات والأساليب والوسائل وبهذه الاستراتيجية التنموية ذات الأهداف الاستراتيجية، والوسائل، والنظرة المستقبلية التى تتطلع إلى تحديات القرن الواحد والعشرين يمكن للاقتصاد المصرى أن يتبوأ مكانه اللائق فى عالم يموج بالتنافسية والتحولات والتكتلات.

هوامش ومراجع

١- هيئة الاستعلامات المصرية، الميثاق الوطني، الباب الأول. القاهرة ١٩٦٢، ص٢.

٢- روبرت مابرو (ترجمة د. صليب بطرس) الاقتصادى المصرى ١٩٥٢-١٩٧٢، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٦، ص٩٣.

٣- باستثناء قانون الإصلاح الزراعي، يمكننا القول بأن السنوات الخمس الأولى على وقوع الثورة، قد تميزت باتباع نفس النظم والسياسات الاقتصادية السابقة عليها وخاصة تلك التى تستهدف تشجيع القطاع الخاص للقيام بالدور الرائد فى عملية التنمية الاقتصادية.

٤- روبرت مابرو (ترجمة سمير رضوان)، التصنيع فى مصر ١٩٣٩ - ١٩٧٣، السياسة والأداء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨١، ص ٩٤-٩٥.

٥- يمكن الرجوع إلى إيضاح دور وحجم القطاع العام فى النصف الثانى من تلك المرحلة إلى: روبرت مابرو (ترجمة د. صليب بطرس)، الاقتصاد المصرى ١٩٥٢ - ١٩٧٢، مرجع سابق، ص ٩٨ - ٢٠١.

٦- يمكن الرجوع فى تفاصيل ذلك إلى: د. عبدالمطلب عبد المجيد، دراسة هيكل الأجور والأسعار وآثارها على الاقتصاد المصرى (١٩٦٠ - ١٩٨٥) رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة - جامعة عين شمس، القاهرة، ٩٨٨، ص ٦٨ - ٧٥.

٧- انظر إلى: البنك المركزى المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد الثانى عشر، العدد الثالث والرابع، القاهرة، ١٩٧٨، ص٢٣٠.

٨- د. غادة محمد الحفناوي، علاقة التشابك والاعتماد المتبادل بين قطاع الزراعة وقطاع الصناعة والتنمية الاقتصادية فى مصر خلال الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٨٠، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، ١٩٨٦، ص ٥٦ - ٥٧.

٩- انظر فى ذلك د. عبد المطلب عبد الحميد، الجوانب الاقتصادية لسياسة الدعم فى مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة - جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٢، صص ١٠٢ - ١٠٣.

١٠- د. سعد متولي، تقييم تجربة التخطيط والتنمية بقطاع الزراعة ٥٩/ ١٩٦٠ - ١٩٧٠، مذكرة خارجية رقم ١٣٠٥، معهد التخطيط القومي، القاهرة ١٩٨١، ص ٨٧.

١١- مجلس الشورى، سياسات الاستثمارات فى مصر، تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية، دور الانعقاد الخاص، القاهرة ١٩٨٥ - ص٥٨.

١٢- د. عبد المنعم راضي، التخطيط واستراتيجية التنمية حتى سنة ٢٠٠٠، مجلة المدير العربي، العدد ١٩٤، جماعة خريجى المعهد القومى للإدارة العليا - القاهرة - أبريل ١٩٨٦ - ص٢٦.

١٣- د. حمدية زهران، قضية الإنتاج والإنتاجية فى مصر وأعباء الديون الخارجية، لقاء العمل السنوى الثاني، لجنة الشئون المالية والاقتصادية - الحزب الوطنى الديمقراطي، القاهرة، ١٩٨٧ - ص٦.

١٤- د. ابراهيم العيسوي، د. محمد على نصار، محاولة تقدير الخسائر الاقتصادية التى ألحقتها الحرب العربية الإسرائيلية عقب عدوان يونيو ١٩٦٧، المؤتمر الثالث للاقتصاديين المصريين، القاهرة ١٩٧٨، ص ٣٤.

١٦- البنك المركزى المصري، التقرير السنوى لعام ٨٢/ ١٩٨٣، القاهرة - سبتمبر ١٩٨٣، ص ٦٣ - ٧١.

١٧- د. عبد المعطى البهواش، تطور ديون مصر الخارجية ومؤشراتها من ٧٠ - ١٩٨٤ - مجلة مصر المعاصرة، عدد ٤٠٩، الجمعية المصرية للاقتصاد والسياسية والإحصاء والتشريع، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٣٣.

١٨- يمكن الرجوع فى تحليل ذلك إلى: د. عبدالمطلب عبد الحميد، دراسة هيكل الأجور والأسعار وآثارها على الاقتصاد المصري، مرجع سابق ذكره - ص ٨٢ - ٨٤.

١٩- انظر تفاصيل ذلك: د. عبدالمطلب عبد الحميد، د. محمد رضا العدل، عجز الموازنة العامة والعملية التضخمية فى مصر، بحث مقدم لندوة آليات التضخم فى مصر (كتاب)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢.

٢٠- انظر فى ذلك: د. عبدالمطلب عبد الحميد، جوانب الإصلاح الاقتصادى فى مصر وتركيا فى مجال التجارة الخارجية، بحث منشور فى المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة - العدد الأول - كلية التجارة، جامعة عين شمس - ١٩٩٤ - ص ٦٥٣ - ٦٦٦.

٢١- انظر فى تفاصيل المرحلتين: د. عبدالمطلب عبد الحميد، آلية تعامل القيادات الإدارية مع التحولات الاقتصادية للقرن الواحد والعشرين، بحث منشور فى مجلد المؤتمر السنوى الثانى لأكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة ٢١ - ٢٣ ديسمبر ١٩٩٥، ص ص ٢٢٩ - ٢٣١.

٢٢- حيث تكون هذه القطاعات المحرك للتنمية ويكون مؤشر النمو الاقتصادى العام المتحقق فى إطار الهيكل الديناميكي، يمكن الرجوع فى إيضاح ذلك: د. محمد رضا العدل، مؤشرات النمو والتنمية، دراسة تنموية لهيكل الاقتصاد المصرى ١٩٥٢ - ١٩٧٥، المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، ٢٣ - ٢٥ مارس ١٩٧٨، ص٢١.

٢٣- انظر فى ذلك: د. على الجريتلي، خمسة وعشرون عاما دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٢١.

٢٤- وردت تلك الأرقام فى: صندوق النقد الدولي، المراجعة الثانية لاتفاقية التثبيت (غير منشور)، ١٩٩٣.

٢٥- انظر فى تحليل هذا الجدول: د. ابراهيم العيسوي، سكان مصر ومشكلاتها الاقتصادية، المؤتمر العلمى السنوى السابع للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، القاهرة ٦ - ٨ مايو ١٩٨٢، ص ص ٣ - ٣٧.

كذلك انظر: د. أحمد الصفتي، السكان والتنمية وتحدى الثمانينيات، المؤتمر العلمى السنوى السابع للاقتصاديين المصريين، مرجع سابق ذكره مباشرة، ص ص ٧ - ٢٢.

٢٦- لعل من المفارقات المهمة، أن سكان مصر زادوا خلال المرحلة ٨٢/ ١٩٨٣ - ٨٩/ ١٩٩٠ بحوالى ١٢ مليون نسمة وهى أكبر زيادة للسكان فى المراحل المختلفة التى مر بها الاقتصاد المصرى خلال الفترة محل الدراسة، حيث تمثل حوالى ٣٠٪ من إجمالى الزيادة الكلية للسكان عبر الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٥ كلها، ويكفى الاشارة مثلا إلى أن الزيادة السكانية لم تتعد أربعة ملايين نسمة عبر المرحلة ١٩٥٢ - ١٩٦٠ ولعل ذلك قد يكون الدافع لإنشاء وزارة للسكان والأسرة فى التسعينيات للسيطرة بقدر المستطاع على الزيادة السكانية فى مصر وتبطيء معدل نموها.

٢٧- أنظر: د. عبد المنعم راضي، مبادئ الاقتصاد، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٧٠.

٢٨- روبرت مابرو (ترجمة صليب بطرس) الاقتصاد المصرى ١٩٥٢ - ١٩٧٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٣٢٧.

٢٩- جاءت هذه التقديرات فى: د. أحمد حمد الله السمان، توزيع الدخل القومى فى مصر ١٩٥٢ - ١٩٨٠، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٥، ص ٢٦١.

٣٠- راجع د. أحمد حمد الله السمان، مرجع سابق ذكره مباشرة، ص ٢٦٦.

٣١- جهاز تخطيط الأسعار، توزيع دخول الأفراد، مذكرة داخلية، القاهرة، ١٩٧٦.

٣٢- د. أحمد حمد الله السمان، مرجع سابق ذكره، ص ص ٢٧٦ - ٢٧٨.

٣٣- انظر فى ذلك:

د. كريمة كريم، الفقر وتوزيع الدخل فى مصر، منتدى العالم الثالث، مكتب الشرق الأوسط، القاهرة، يونيو ١٩٩٤، ص ص ٣٨ - ٤٢.

٣٤- انظر فى ذلك أعمال مؤتمر الإصلاح الاقتصادى فى مصر وآثاره التوزيعية.

د. جودة عبد الخالق (محرر)، الإصلاح الاقتصادى فى مصر وآثاره التوزيعية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤.

٣٥- انظر فى إيضاح ذلك: د. عبد المطلب عبد الحميد، نمط الاستثمار وتأثيره على البطالة، بحث منشور فى كتاب المؤتمر العلمى السنوى الرابع عشر للاقتصاديين المصريين بعنوان الموارد البشرية والبطالة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، القاهرة، ١٩٩١، ص ص ١٠٦ - ١٥٤.

٣٦- وزارة التخطيط، متابعة وتقييم الخطة الخمسية الأولى (٦٠/ ١٩٦١ - ٦٤/ ١٩٦٥) الجزء الثانى، القاهرة، ١٩٦٦.

٣٧- د. ابراهيم العيسوى، د. محمد على ناصر، محاولة تقدير الخسائر الاقتصادية التى ألحقتها الحرب العربية - الإسرائيلية عقب عدوان يونيو ١٩٦٧، المؤتمر الثالث للاقتصاديين المصريين، القاهرة ١٩٧٨، ص١٠.

٣٨- وزارة التخطيط، تطور الاقتصاد المصرى فى عشر سنوات، القاهرة - أغسطس ١٩٨١.

٣٩- أحمد عبد الغفار المغازى، الأزمة الاقتصادية المصرية (٦٩/ ١٩٧٠ - ٩١/ ١٩٩٢) المظاهر والأسباب، الإدارة العامة للنشر، وزارة التخطيط، القاهرة، ١٩٩٣، ص٦.

٤٠- انظر فى ذلك: د. على الجريتلى، خمسة وعشرون عاما، دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة، ١٩٧٧، ص٧٨.

٤١- يمكن الرجوع إلى: د. صقر أحمد صقر، الادخار واستراتيجية التنمية فى مصر، المؤتمر العلمى السنوى الثانى للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، القاهرة ٢٤ - ٢٦ مارس ١٩٧٧، ص٢٠.

٤٢- تجدر الإشارة إلى أن فجوة الموارد المحلية أى الاختلال فى التوازن الاقتصادى له وجهان، الأول هو اختلال التوازن بين الادخار والاستثمار، والاختلال الثانى هو الاختلال بين الصادرات والواردات.

٤٣- والمهم أن يتم استخدام هذه المدخرات فى التنمية ولا تصبح أموالا معطلة، وأن تدار بكفاءة، حيث تشير بعض التجارب إلى أن بعض الدول حققت معدلات مرتفعة للادخار المحلى حوالى ٢٥٪ إلا أنها عجزت عن تحقيق معدلات نمو مرتفعة.

انظر فى إيضاح ذلك: د. هدى السيد، محددات الادخار فى مصر، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٤٣١، القاهرة -يناير ١٩٩٣، ص ١٠٧.

٤٤- انظر فى تفاصيل ذلك إلى: الدكتور عبد المطلب عبد الحميد، دراسة هيكل الأجور والأسعار وآثارها على الاقتصاد المصرى فى الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٨٥ - رسالة دكتوراه (غير منشورة) كلية التجارة - جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٨، ص ص ٧٠ - ٧١.

٤٥- انظر فى ذلك: الدكتور عبد المنعم راضى: دراسة عن التضخم فى الاقتصاد المصرى ١٩٦٠ - ١٩٧٤، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٣٦٧، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، القاهرة، يناير ١٩٧٧ ص ٩٩.

٤٦- باتيرك اوبريان (ترجمة خيرى حماد)، ثورة النظام الاقتصادى فى معرض المشروعات الخاصة إلى الاشتراكية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٠، ص ٣١٣ - ٣١٧.

٤٧- بلغت نسبة المعاناة على المستوى القومى عام ٨١/ ١٩٨٢ حوالى ٦/ ٤١ ٪. ويمكن الرجوع فى تفاصيل ذلك إلى: الدكتور عبد المطلب عبد الحميد، اختلال العلاقة بين الأجور والأسعار وأثرها على مستوى معيشة كاسبى الأجور فى مصر (بحث)، منشور فى مجلة مؤتمر الأسعار والدخول فى مصر المؤتمر العلمى السابع، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مارس ١٩٩٠، ص ٣٦.

٤٨- كانت من أوائل الدراسات العلمية فى مصر التى أبرزت بشكل واضح هذه المساوئ، رسالة الماجستير المقدمة من: الدكتور عبد المطلب عبد الحميد، الجوانب الاقتصادية لسياسة الدعم فى مصر - مكتبة كلية التجارة - جامعة عين شمس ١٩٨٢، ص ص ١٨٨ - ٢٠١، وكذلك ص ص ٤٣ - ٤٥.

٤٩- يمكن الرجوع إلى تفاصيل تلك المقاييس إلى: الدكتور سهير أبو العينين، مؤشرات التضخم فى الاقتصاد المصرى فى فترة الثمانينيات وبداية التسعينيات، مذكرة خارجية رقم ١٥٨٥، معهد التخطيط القومى، القاهرة، إبريل ١٩٩٠، ص ٥ - ٣٦.

٥٠- حيث لا يمكن اعتبار أن المرحلة ١٩٥٢ - ١٩٦٠ تعانى من قصور ظاهرة التضخم.

٥١- الدكتور عبد المنعم راضى، دراسة عن التضخم فى الاقتصاد المصرى ١٩٦٠ - ١٩٧٤، مرجع سابق ص ص ١٠٩ - ١١٣.

كذلك الدكتور نبيل الروبى، التضخم فى الاقتصاديات المختلفة، ودراسة تطبيقية للاقتصاد المصرى، مؤسسة الثقافية الجامعية بالاسكندرية ١٩٧٣ - ص ١٨٤.

٥٢- الدكتور عبد المطلب عبد الحميد، دراسة هيكل الأجور والأسعار وآثارها على الاقتصاد المصرى، مرجع سابق، ص ١٢٤.

٥٣-انظر فى هذا التحليل: الدكتور عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ذكرة مباشرة ص ١٢٥.

٥٤- انظر فى تفاصيل هذه العوامل: الدكتور رمزى زكى، مشكلة التضخم فى مصر، أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠، ص ص ٢٨٧ - ٣٤٢.

٥٥- لقد أثبتت هذه النتائج، الدراسة الهامة حول هذه العلاقة. انظر فى تفاصيل ذلك إلى: الدكتور عبد المطلب عبد الحميد، الدكتور محمد رضا العدل، عجز الموازنة العامة والعملية التضخمية فى مصر، فى آليات التضخم فى مصر (كتاب)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية - القاهرة، ١٩٢، ص ٣١٦ - ٣٢١.

٥٦- انظر فى ذلك على سبيل المثال: الأستاذ أحمد نصحى، آليات التضخم من خلال التوسع النقدى فى آليات التضخم فى مصر، مرجع سابق ذكره مباشرة، ص ص ٣٠٠ - ٣٠١.

٥٧- انظر فى ذلك: الدكتورة فائقة الرفاعى، آليات التضخم وسياسة سعر الصرف فى مصر فى كتاب آليات التضخم فى مصر، مرجع سابق ذكره مباشرة، ص ص ١٧٦ - ١٧٧.

٥٨- انظر فى ذلك: الدكتورة هناء خير الدين، العوامل الهيكلية ومدى تفسيرها للتضخم فى مصر خلال الفترة ١٩٧٤ - ٨٧/١٩٨٨، كتاب آليات التضخم، مرجع سابق ذكره مباشرة، ص ص٩٦ - ٩٧.

٥٩- يمكن الرجوع إلى تفاصيل تلك التغيرات وغيرها إلى: الدكتور عبد المطلب عبد الحميد، الجوانب الاقتصادية لسياسة الدعم فى مصر، ص ص ٨٨ - ١١٨.

٦٠- حيث كانت فروعاً لبنوك أجنبية، أو بنوك مصرية أصحابها أجانب.

٦١- كان رد فعل قناة السويس، أن قامت المراكز الرئيسية لفروع البنوك الإنجليزية والفرنسية فى مصر بإعطائها تعليمات مباشرة بعدم تمويل محصول القطن، وكان رد حكومة الثورة هو تمصير تلك البنوك.

٦٢- معبد على الجارحي، التطورات والسياسات النقدية في مصر ١٩٥٠ - ١٩٨٢، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٣٩٦، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، القاهرة، أبريل ١٩٨٤، ص١١.

٦٣- الذى كان يقوم بدور البنك المركزى حتى هذه اللحظة، البنك الأهلى المصري.

٦٤- د. أحمد على دغيم، اقتصاديات البنوك مع نظام نقدى واقتصادى عالمى جديد، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٩، ص.

٦٥- حيث لم يسر التخصص على القطاع الخاص الذى تضاءل دوره في هذه المرحلة. انظر فى ذلك: د. عبد المطلب عبد الحميد، محاضرات فى النظام المصرفى المصري، (محاضرات للدراسات العليا)، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، ١٩٩١، ص١٦.

٦٦- انظر فى ذلك: معبد على الجارحي، التطورات والسياسات النقدية في مصر ١٩٥٠ - ١٩٨٢، مرجع سابق ذكره، ص١٣.

٦٧- انظر فى ذلك: البنك المركزى المصري، دور البنوك في مصر مع بداية الثمانينات، (دراسة) المجلة الاقتصادية، من المجلد الثالث والعشرين، العدد الرابع، القاهرة ١٩٨٣، ص ٤٧٧.

٦٨- أنشىء بقانون خاص ثلاثة مصارف إسلامية أولها بنك ناصر الاجتماعي، و ثانيها بنك فيصل الإسلامي، وثالثها المصرف الإسلامى الدولى للاستمثار والتنمية، وقد أنشىء أيضاً بنك الاستثمار القومى عام١٩٨٠ بقانون خاص.

٦٩- تغير اسمه بعد ذلك إلى بنك التنمية الصناعى المصري.

٧٠- معبد على الجارحي، مرجع سابق ذكره، ص ١٥.

٧١- البنك الأهلى المصري، الجهاز المصرفى .. المشاكل وسبل العلاج، (دراسة)، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، المجلد الثانى والأربعون، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٣٠٢.

٧٢- البنك المركزى المصري، التطورات النقدية والمصرفية والمالية، المجلة الاقتصادية المجلد الثلاثون، العدد الرابع، القاهرة ٨٩/ ١٩٩٠، ص ٥٨٨.

٧٣- البنك الأهلى المصرى، الجهاز المصرفى .. المشاكل وسبل العلاج، مرجع سابق ص ٣١٧.

٧٤- البنك المركزى المصرى، التطورات النقدية والمصرفية والمالية، المجلة الاقتصادية المجلد الرابع والثلاثون، العدد الأول، القاهرة ١٩٩٥، ص ٧.

٧٥- البنك المركزى المصرى، مرجع سابق ذكره مباشرة، ص ٨.

٧٦- معبد على الجارحى، مرجع سابق ص ٢٢، ٢٥.

٧٧- يمكن الرجوعُ فى تفاصيل ذلك إلى: الدكتور عبد المطلب عبد الحميد، آلية تعامل القيادات الإدارية مع التحولات الاقتصادية للقرن الواحد والعشرين، بحث منشور فى مجلد المؤتمر السنوى الثانى لأكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة، ديسمبر ٩٩٥. ص ٢٤٢ - ٢٤٧.

٧٨- الدكتور محمد فخرى مكى، التغيرات الهيكلية فى ميزان المدفوعات المصرى. ١٩٥٢ - ١٩٧٦، المؤتمر العملى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، القاهرة ٢٣ - ٢٥ مارس ١٩٧٨، ص ٣-٦.

٧٩- يمكن الرجوع إلى: الدكتور عادل محمد المهدى، تحليل السياسات الملائمة لميزان المدفوعات فى التسعينات، المؤتمر العلمى السنوى الخامس عشر للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، القاهرة ١-٣ ديسمبر ١٩٩٠، ص ٣- ١٢.

٨٠- باستثناء الفترة ١٩٥٢ - ١٩٥٥ حيث تراوحت النسبة من ٩٠ - ٨٥٪ من إجمالى الصادرات بسبب الحرب الكورية وارتفاع أسعار تصدير القطن العالمية، انظر فى ذلك: الدكتور محمد فخرى مكى، مرجع سابق ذكره، ص ٥.

٨١- أنظر فى تفصيل ذلك: الدكتور عبد المطلب عبد الحميد، جوانب الإصلاح الاقتصادى فى مصر وتركيا فى مجال التجارة الخارجية، بحث منشور فى المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمى، العدد الأول القاهرة، ١٩٩٤ ص ٢٨.

٨٢- انظر الدكتور فخرى مكى، مرجع سابق ذكره، ص٧.

٨٣- الأرقام محسوبة من: البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، القاهرة، ١٩٩٥، ص ١١٢.

٨٤- انظر فى تفاصيل ذلك: الدكتور جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولى من المزايا النسبية إلى التعاون اللامتكافىء، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٢، ص ١٨٥.

٨٥- يمكن الرجوع فى تفاصيل ذلك: الدكتور عبد الرحمن يسرى أحمد، استعراض وتحليل تطورات التجارة الخارجية المصرية خلال ربع قرن (١٩٥٠ - ١٩٧٥)، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٣٧١، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، القاهرة، يناير ١٩٧٨، ص ص ١١١ - ١١٣.

٨٦- حسب الأرقام والنتائج من: البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، مرجع سابق ذكره ص ١٢١.

٨٧- حتى أعلن رئيس الجمهورية بكل الاعتزاز أن مصر أصبحت ليست فى حاجة إلى الاقتراض من العالم الخارجى إلا فى أضيق الحدود وبالصورة التى تمليها المصلحة الاقتصادية العليا.

٨٨- مجلس الشورى، ميزان المدفوعات المصرى ١٩٥٢ - ٨٢/ ١٩٨٣، تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية، القاهرة ١٩٨٤، ص ١٣٨.

٨٩- مجلس الشورى، سياسات سعر الصرف، تقرير لجنة الشئون الاقتصادية، القاهرة، ١٩٨٦، ص ١٦.

٩٠- من الدلائل التى تؤكد ذلك، أن أول موازنة تطبق فى تاريخ مصر الحديث ظهرت عام ١٨٨٠ فى أعقاب توقف الخديوى إسماعيل عن دفع فوائد الدين العام عام ١٨٧٦. أنظر فى تفاصيل ذلك: الدكتور منيس أسعد عبد الملك، اقتصاديات المالية العامة، مطبعة مخيمر، القاهرة، ١٩٧٥، ص ص ٣٠٠ - ٣٠٣.

٩١- انظر فى ذلك: الدكتور محمد حلمى مراد، مالية الدولة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٩، ص ص ٣٣١ - ٣٢٣.

٩٢- يمكن الرجوع فى ذلك إلى: الدكتور عبد المطلب عبد الحميد، الدكتور محمد رضا العدل، عجز الموازنة العامة والعملية التضخمية فى مصر، فى آليات التضخم فى مصر، (كتاب)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢، ص ٣٠١ - ٣١١.

٩٣- أشار الكثير من الدراسات إلى اختلال الهيكل الضريبى، انظر فى ذلك على سبيل المثال: الدكتور محمود عبد الفضيل، تحليل الهيكل الضريبى فى مصر فى ربع قرن ١٩٥٢ - ١٩٧٧ دراسة تحليلية، المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، القاهرة، ٢٣ - ٢٥ مارس ١٩٧٨، ص.

كذلك انظر: الدكتور مدحت العقاد، تقييم للنظام الضريبى المصرى، بحوث مؤتمر السياسة الضريبية والتنمية بين الواقع وآفاق المستقبل، الجمعية المصرية للإدارة المالية، القاهرة، أكتوبر ١٩٩٠، ص ص ١٠١ - ١٠٤.

٩٤- هذه الأرقام مأخوذة ومحسوبة من: البنك المركزى، التقرير السنوى، سنوات مختلفة.

٩٥- انظر فى تحليل تلك الحقبة: د. اسامة الغزالى حرب، موقع القطاع الخاص من أيديولوجية النظام السياسى فى مصر ١٩٥٢ - ١٩٨٨ (بحث)، المؤتمر العلمى السنوى الثالث عشر للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، القاهرة ١٩٨٨، ص ١٩.

٩٦- انظر فى ذلك: د. عبد المنعم راضي، مبادئ الاقتصاد، مكتبة عين شمس، القاهرة ١٩٨٨، ص ص ١٤٣ - ١٥٠.

٩٧- المجلس القومى للانتاج والشئون الاقتصادية، كما هو وارد فى: د. سيد عبد المولى، دور الجهاز المصرفى فى تمويل التنمية الصناعية فى مصر خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٧، مصر المعاصرة، العددان ٤١٣ - ٤١٤ يوليو - اكتوبر ١٩٨٨، ص ص ٢٨٢ - ٢٨٣.

٩٨- انظر فى ذلك: د. على السلمي، إدارة القطاع العام المصري، مكتبة الإدارة الجديدة، مكتبة غريب، القاهرة، ص ص ٤٤ - ٤٥، ص ٩٥ - ٩٦.

كذلك انظر: رئاسة مجلس الوزراء ووزارة الدولة للتنمية الإدارية، مركز معلومات القطاع العام، القطاع العام فى مصر ٨٢/ ٨٣- ٨٧/ ١٩٨٨، القاهرة، ١٩٨٩.

٩٩- جاءت فى: د. صلاح زين الدين، تحرير الاقتصاد ومستقبل التخطيط فى مصر، المؤتمر العلمى السنوى السادس عشر للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، القاهرة ٩٩١، ص٦.

١٠٠- رئاسة مجلس الوزراء، مركز معلومات القطاع العام، القطاع العام فى عشر سنوات، القاهرة، ١٩٩١.

١٠١- هذه المعلومات والبيانات تم الحصول عليها من: المكتب الفنى لوزير قطاع الأعمال العام، دليل الإجراءات والإرشادات العامة لبرنامج الحكومة لتوسيع قاعدة الملكية، وإعادة الهيكلة وحوافز العاملين والإدارة، الجزء الأول، القاهرة، يناير ١٩٩٣.

١٠٢- انظر فى علاقة الخصخصة بسوق الأوراق المالية: د. عاطف حسن النقلي، الخصخصة وسوق الأوراق المالية فى مصر، كتاب الأهرام الاقتصادي، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٥٨.

١٠٣- د. ابراهيم العنيسوي، نظرة تنموية لمسألة بيع القطاع العام المصري، (بحث) المؤتمر الثالث عشر

للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٢٧.

١٠٤- انظر فى ذلك: مجلس الشورى، سياسات سعر الصرف، تقرير لجنة الشئون الاقتصادية، القاهرة، ١٩٨٦، ص ١٦ - ١٨.

١٠٥- د. عبد الرحمن يسرى، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجماعية للطباعة والنشر، الاسكندرية، ١٩٩٥، ص ١٥٩.

١٠٦- انظر فى ذلك: World Bank, Country Brief (Egypt), Washington, 1992.

١٠٧- انظر: روبرت مابرو (ترجمة صليب بطرس)، الاقتصاد المصري ١٩٥٢ - ١٩٧٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٦، ص ١٤٣.

١٠٨- د. عبد الرحمن يسرى، مرجع سابق ذكره، ص ١٦٠.

١٠٩- وصل عدد الدول الموقعة على الاتفاقية بعد ذلك ١٢٨ دولة. انظر فى ذلك: د. عبد المطلب عبد الحميد، آلية تعامل القيادات الإدارية مع التحولات الاقتصادية للقرن الواحد والعشرين، (بحث)، ضمن كتاب المؤتمر الثانى لأكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة، ديسمبر ١٩٩٥، ص ٢٣٣ - ٢٣٤.

١١٠- انظر فى ذلك: GATT: What it is, What it Does? Geneva, GAAT 1991. GATT, The Results of the Uruguay Round of Multilateral Trade Negotiations: The Legal Texts, Geneva, GATT Secretariat, 1994.

١١١- انظر فى التعريف منظمة التجارة العالمية: د. عبد المطلب عبد الحميد، منظمة التجارة العالمية، المفهوم والمضمون والآلية، (محاضرة)، القاهرة، ١٩٩٥، ص ١ - ١٥.

١١٢- انظر فى تفاصيل ذلك: د. جودة عبد الخالق، مصر والجات ١٩٩٤ نظرة استطلاعية، ورقة مقدمة لمؤتمر «انعكاسات دورة أورجواى على الدول العربية» مؤتمر قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٣ - ١٥ يناير ١٩٩٦، ص ٣-٤.

١١٣- يمكن الرجوع فى ذلك إلى: السفير رءوف غنيم، الشراكة المصرية - الأوروبية، ملحق الأهرام الاقتصادى (كتيب)، القاهرة، ١٧ يوليو ١٩٩٥، ص ص ١ - ٨.

١١٤- انظر فى إيضاح ذلك: د. عبد المطلب عبد الحميد، «إعادة بناء السوق العربية المشتركة فى مواجهة السوق الشرق أوسطية» بحث منشور فى المجلة العلمية لمعهد البحوث والدراسات العربية، العدد ٢١، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٤٤، ص ص ٣ - ٧.

المحتويـــــات

المحتويـــــــات

شكر وتقدير

لكل من شارك فى أعمال التحرير من السادة أعضاء هيئة التدريس بكليات الآداب وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة وكلية التجارة جامعة عين شمس.

المراجعة

الأستاذ : عبدالجليل حماد
وكيل وزارة التربية والتعليم

WORLD BOOK INC